



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله  
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

قسم : علوم التسيير  
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
الشعبة: علوم التسيير  
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

## أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الإتصالات دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر - فرع ميله -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- إلياس الهناني فراح

إعداد الطلبة:

- بوطويغن سارة.

- بوحبل سعاد.

- زماموش هبة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# دعاء

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا،

ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على

الذين من قبلنا، ربنا و لا تحملنا ما لا

طاقة لنا به و اعف عنا و اغفر لنا

و ارحمنا أنت مولانا ، فأنصرنا على

القوم الكافرين "

آمين يا رب العالمين



# شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

العلم نور و الجهل ظلام

إن هذا العمل المتواضع هو ثمار جهد سنوات عديدة، من الله فيها علينا بالصبر و الإيمان والقوة و الإرادة فالحمد لله ثم الحمد لله ثم الحمد لله الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم، كما نتقدم بالشكر و الجزيل إلى كل من ساهم في هذا العمل، و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة " إلياس فراح الهاني" لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة

إلى الأستاذ الفاضل الذي كان قدوتي " الدكتور أبو بكر بوسالم " والذي لم يبخل لنا بنصائحه و توجيهاته القيمة.

كذلك نشكر كل عمال و موظفي مكتبة المركز الجامعي - ميله - على مساعدتهم و مساندتهم و صبرهم معنا، و نتوجه بخالص الشكر و العرفان إلى كل العاملين في شركة اتصالات الجزائر

و في الأخير هي رسالة شكر واعتراف وامتنان بالجميل لورثة الأنبياء

لكل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي

نتمنى أن يكون هذا العمل قد أوفى بالغرض ، وما أوتينا من العلم إلا قليلا ،

لذا نرجو من الله إرادة أقوى لتحقيق الأفضل،

و نسأل الله التوفيق و السداد .

# إهداء

الحمد لله الذي أروى بني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح و غايته النجاح. الحمد لله الذي وفقني لأعبر جسر المسار الدراسي و الذي أجاب دعائي.

قال الله تعالى ((وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا ))

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التقاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب " أمي الحبيبة ".

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وكان لي خير مرشد " أبي العزيز " أطال الله في عمره. إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي : أنيس، أصيل و أخواتي : " أميرة، نهاد " وزوجها " رداد نور الدين " و الكتكوتة الصغيرة التي تملأ بهجتها المكان " ألاء الرحمان " . إلى أعمامي و عماتي و أخص بالذكر عمتي الغالية " عبلة " التي رسمت لي طريق النجاح و عمي الغالي " صالح " الذي كان لي بمثابة الأب الثاني والذي غمرنا بحبه وحنانه ، وأخوالي وخالتي ، و إلى الورود و البراعم التي تفتحت فأشرقت : " رتاج ، وسراج الدين " .

إلى رفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب إلى من رافقني منذ أن حملنا الحقايب ومعها سرت الدرب خطوة خطوة " سعاد " .

كما أتوجه بكل امتناني إلى الغالية " رداد سهام " التي قدمت لي الكثير من المساعدات راجية لها كل التوفيق و النجاح.

إلى رمز الطيبة و الصدق " يعقوب، مالك ، سفيان ، زكريا ، حسين " ، أتمنى لكم

التوفيق في حياتكم

إلى الصديقات التي عرفتهن: " صفاء من ولاية بسكرة،

إيمان، عيدة، سارة، مريم ، هاجر ، حسبية " .

~ هبة ~



# إهداء

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، الحمد لله  
الذي حقق لي ما تمنيت.. الحمد لله الذي أعطاني ما طلبت.. الحمد لله الذي  
أوصلني الى ما وصلت.  
أهدي ثمرة جهدي هذا الأكثر الناس فضلا في حياتي، الى من قال فيهما الله عز وجل:  
" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " صدق الله العظيم،

إلى النور الخافت الذي كان يضيء دربي في عصر الظلمات ويأخذ بيدي إلى بر الأمان، إلى القلب الذي كان  
ولازل ولن يكف عن الدعاء لي بصوت خافت ملؤه الحب و الدعاء و النصيح و الكلمة الطيبة " إنه قلب أمي  
الحبيبة " أسأل الله أن يطيل عمرها و يرزقني برها .

إلى أطيب و أصفى قلب، الذي علمني أن العلم و العمل تاج لا يلبسه إلا الرفيع و لا يخلعه إلى الوضيع  
إلى أعز ما أملك " أبي العزيز " أطال الله في عمره و أبقاه تاجا فوق رؤوسنا .

إلى من أعتز به أختي و أتمناه سندي في المستقبل أخي الغالي " نذير " الذي أتمنى له التوفيق و السداد.  
إلى أخواتي و نبض حياتي " إيمان ، أسماء " وإلى المدللة الصغيرة وصاحبة الضحكة البريئة " منار " الذي  
أتمنى لهن التوفيق في مشوارهن الدراسي ، و أختي العزيزة " وسام " و زوجها " شوقي " و الكتكوت الصغير  
" أصيل " حفظهم الله ، جدي وجدتي الذين أتمنى لهما طول العمر ، أعمامي و أخوالي و أفراح البيت و  
عصافيره المغردة " تقي الدين و عبد الرحمن " ، " مهدي " ، " شمس الدين " ، " لميس " حفظهم الله

إلى أختي ورفيقة دربي، و من تقاسمت معي حلو الحياة و مرها صديقتي الغالية " هبة "

إلى ما كانت لي خير عون في إنجاز هذا العمل المجنونين " هبة " و " سارة "

إلى رفيقات الدرب " أحلام ، روفية، كنزة ، سعيدة ، حسبية ، هاجر ، كريمة "

إلى كل من ذكرهم قلبي، ونسيهم قلمي.

## ~ سعاد ~

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين  
الحمد لله الذي من علينا بالعقل، وهدانا الى الصراط المستقيم، ويسرنا طريق  
النجاح، أما بعد:

إلى أنبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود الصابرة دوما على صعاب الحياة لتخلق لنا من عنائها وشاح  
الأمان، التي جعل الله الفردوس تحت قدميها، التي لم تتوانى لحظة الدعاء لي إلى " أمي الحبيبة الغالية "  
أتمنى لها طول العمر.

إلى من صمد في وجه الزمان، مرفأ الحب و الحنان، من شجعتني ومن سار معي خطوات النجاح، الذي كد  
وتحمل المتاعب من أجلنا، إلى " أبي الغالي " أطال الله في عمره.

إلى قرة عيني و سندي في الحياة و رفيق دربي الذي كان سببا في نجاحي و منح القوة و العزم رغم كل  
الصعاب و كان معي في كل أوقاتي، و الذي وجوده في حياتي أصبح سر سعادتي، إلى زوجي " عبدو " و كل  
عائلته.

إلى أروع و أجمل زهرتين في هذا الوجود، الى الغاليتين على قلبي " أسماء " و المدللة " أميمة " حفظهما الله.  
إلى أعظم إخوة في هذا الكون " خالد "، " أسامة " أتمنى لكم التوفيق في الحياة.  
إلى كل أعمامي و أخوالي وأفراد عائلتهم.

إلى أعظم رفيقتين سارتا معي في هذا الدرب " سعاد "، " هبة " وكل الصديقات اللواتي  
يذكرنني قلبا وعقلا.

## ~ سارة ~

# فهرس المحتويات

دعاء

شكر و تقدير

إهداءات

|             |                |
|-------------|----------------|
| 4-2 .....   | فهرس المحتويات |
| 8-6 .....   | فهرس الجداول   |
| 11-10 ..... | فهرس الأشكال   |
| 13 .....    | فهرس الملاحق   |
| 18-15 ..... | المقدمة العامة |

## الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

|          |                                                  |
|----------|--------------------------------------------------|
| 20 ..... | تمهيد                                            |
| 21 ..... | المبحث الأول: عموميات حول العجز المالي           |
| 21 ..... | المطلب الأول: مفهوم العجز المالي                 |
| 26 ..... | المطلب الثاني: أسباب العجز المالي                |
| 33 ..... | المطلب الثالث: مخاطر العجز المالي                |
| 35 ..... | المطلب الرابع: آثار العجز المالي                 |
| 36 ..... | المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي للمؤسسة |
| 36 ..... | المطلب الأول: ماهية الأداء المالي                |
| 39 ..... | المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي               |
| 40 ..... | المطلب الثالث: معايير و أسس تقييم الأداء المالي  |
| 43 ..... | المبحث الثالث: قياس العجز المالي                 |



|                                                                    |    |
|--------------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الأول: استخدام التحليل الأفقي و العمودي في قياس العجز ..... | 43 |
| المطلب الثاني : استخدام مؤشرات التوازن المالي في قياس العجز .....  | 45 |
| المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في قياس العجز .....           | 50 |
| خاتمة الفصل .....                                                  | 58 |

## الفصل الثاني: أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصالات

|                                                                                                                 |     |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| تمهيد .....                                                                                                     | 60  |
| المبحث الأول: صناعة الاتصالات في الجزائر .....                                                                  | 61  |
| المطلب الأول: واقع قطاع الاتصال بالجزائر .....                                                                  | 61  |
| المطلب الثاني: سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية .....                                            | 63  |
| المطلب الثالث: قطاع الهاتف النقال في الجزائر .....                                                              | 67  |
| المبحث الثاني : التعريف بمؤسسات اتصالات الجزائر لولاية ميلة .....                                               | 70  |
| المطلب الأول: لمحة عامة حول مؤسسات اتصالات الجزائر .....                                                        | 70  |
| المطلب الثاني : مهام و أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر - فرع ميلة - .....                                           | 71  |
| المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر - فرع ميلة - .....                                       | 72  |
| المبحث الثالث : قياس العجز المالي في مؤسسات اتصالات الجزائر - فرع ميلة - .                                      | 78  |
| المطلب الأول : استخدام التحليل الأفقي و العمودي في قياس العجز المالي في مؤسسات اتصالات الجزائر - فرع ميلة ..... | 78  |
| المطلب الثاني : استخدام مؤشرات التوازن المالي في قياس العجز المالي في مؤسسات اتصالات الجزائر - فرع ميلة - ..... | 102 |
| المطلب الثالث : استخدام النسب المالية في قياس العجز المالي في مؤسسات اتصالات الجزائر - فرع ميلة- .....          | 110 |
| خاتمة الفصل .....                                                                                               | 139 |

|           |                         |
|-----------|-------------------------|
| 141 ..... | الخاتمة العامة          |
| 144 ..... | قائمة المصادر و المراجع |
| 147 ..... | قائمة الملاحق           |

# فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                            | الصفحة   |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| 01         | التطور السنوي لعدد المشتركين و للكثافة الهاتفية النقالة للفترة الممتدة ما بين 2000-2007 | 68       |
| 02         | تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب صيغة الدفع                                      | 69       |
| 03         | جانب أصول الميزانية المالية لسنة 2007-2008                                              | 79       |
| 04         | تغيرات قيمة الأصول خلال سنة 2007 -2008                                                  | 79       |
| 05         | جانب خصوم الميزانية المالية خلال سنة 2007 -2008                                         | 80       |
| 06         | تغيرات قيمة الخصوم خلال سنة 2007 -2008                                                  | 81       |
| 07         | جانب أصول الميزانية المالية خلال الفترات 2009-2010-2011-2012                            | 82       |
| 08         | تغيرات قيمة الأصول خلال الفترة الممتدة من 2009 - 2012                                   | 83       |
| 09         | جانب خصوم الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009-2012                                    | 84       |
| 10         | تغيرات قيمة الخصوم خلال الفترة الممتدة من 2009-2012                                     | 85       |
| 11         | الميزانية المختصرة لسنة 2007                                                            | 86       |
| 12         | الميزانية المختصرة 2008                                                                 | 87       |
| 13         | الميزانية المختصرة 2009                                                                 | 88       |
| 14         | الميزانية المختصرة 2010                                                                 | 89       |
| 15         | الميزانية المختصرة 2011                                                                 | 90       |
| 16         | الميزانية المختصرة 2012                                                                 | 91       |
| 17         | التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج سنة 2007 - 2008                                     | 92       |
| 18         | التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج سنة 2009-2010                                       | 94       |
| 19         | التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج سنة 2011-2012                                       | 96       |
| 20         | التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للسنة 2008                                         | 98 - 99  |
| 21         | التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للسنة 2010                                         | 99 - 100 |
| 22         | التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للسنة 2012                                         | 101      |



|     |                                                                    |    |
|-----|--------------------------------------------------------------------|----|
| 102 | تطور رأس المال خلال الفترة 2007-2008                               | 23 |
| 103 | تطور احتياج رأس المال خلال الفترة 2007-2008                        | 24 |
| 104 | تطور الخزينة خلال الفترة 2007-2008                                 | 25 |
| 105 | تطور رأس المال خلال الفترة 2009-2010                               | 26 |
| 106 | تطور احتياج رأس المال خلال الفترة 2009-2010                        | 27 |
| 107 | تطور الخزينة خلال الفترة 2009-2010                                 | 28 |
| 107 | تطور رأس المال خلال الفترة 2011-2012                               | 29 |
| 108 | تطور احتياج رأس المال خلال الفترة 2011-2012                        | 30 |
| 109 | تطور الخزينة خلال الفترة 2011-2012                                 | 31 |
| 110 | تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة الممتدة 2007-2008              | 32 |
| 111 | تطور نسب السيولة السريعة خلال الفترة الممتدة خلال الفترة 2007-2008 | 33 |
| 112 | تطور نسب السيولة الجاهزة خلال الفترة 2007-2008                     | 34 |
| 113 | تطور نسب التمويل الدائم خلال الفترة 2007-2008                      | 35 |
| 114 | تطور نسب التمويل الخاص خلال الفترة 2007-2008                       | 36 |
| 114 | الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2007-2008                  | 37 |
| 115 | تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2007-2008                          | 38 |
| 116 | تطور ربحية الأصول خلال الفترة 2007-2008                            | 39 |
| 117 | تطور ربحية المبيعات خلال الفترة 2007-2008                          | 40 |
| 117 | تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2007-2008                    | 41 |
| 118 | تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة الممتدة 2009-2010              | 42 |
| 119 | تطور نسب السيولة السريعة خلال الفترة الممتدة خلال الفترة 2009-2010 | 43 |
| 120 | تطور نسب السيولة الجاهزة خلال الفترة 2009-2010                     | 44 |
| 121 | تطور نسب التمويل الدائم خلال الفترة 2009-2010                      | 45 |
| 122 | تطور نسب التمويل الخاص خلال الفترة 2009-2010                       | 46 |
| 123 | الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2009-2010                  | 47 |
| 124 | تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2009-2010                          | 48 |
| 125 | تطور ربحية الأصول خلال الفترة 2009-2010                            | 49 |

|     |                                                                    |    |
|-----|--------------------------------------------------------------------|----|
| 126 | تطور ربحية المبيعات خلال الفترة 2010-2009                          | 50 |
| 127 | تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2010-2009                    | 51 |
| 128 | تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة الممتدة 2012-2011              | 52 |
| 129 | تطور نسب السيولة السريعة خلال الفترة الممتدة خلال الفترة 2011-2012 | 53 |
| 130 | تطور نسب السيولة الجاهزة خلال الفترة 2012-2011                     | 54 |
| 131 | تطور نسب التمويل الدائم خلال الفترة 2012-2011                      | 55 |
| 132 | تطور نسب التمويل الخاص خلال الفترة 2012-2011                       | 56 |
| 133 | الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2012-2011                  | 57 |
| 134 | تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2012-2011                          | 58 |
| 135 | تطور ربحية الأصول خلال الفترة 2012-2011                            | 59 |
| 137 | تطور ربحية المبيعات خلال الفترة 2012-2011                          | 60 |
| 138 | تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2012-2011                    | 61 |

# فهرس الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل                                          | الصفحة |
|-----------|------------------------------------------------------|--------|
| 1         | ملخص لأهم أسباب حدوث العجز المالي                    | 33     |
| 2         | طريقة حساب رأس المال                                 | 45     |
| 3         | الحالات الممكنة للخزينة                              | 49     |
| 4         | الهيكل التنظيمي لسلطة الضبط                          | 65     |
| 5         | الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتصالات الجزائر              | 77     |
| 6         | تطور رأس المال للعمل الصافي خلال الفترة 2007-2008    | 102    |
| 7         | تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2007-2008 | 103    |
| 8         | تطور الخزينة 2007-2008                               | 104    |
| 9         | تطور رأس المال للعمل الصافي خلال الفترة 2009-2010    | 105    |
| 10        | تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2009-2010 | 106    |
| 11        | تطور الخزينة 2009-2010                               | 107    |
| 12        | تطور رأس المال للعمل الصافي خلال الفترة 2009-2010    | 108    |
| 13        | تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2009-2010 | 109    |
| 14        | تطور الخزينة 2009-2010                               | 110    |
| 15        | تطور نسبة السيولة العامة 2007-2008                   | 111    |
| 16        | تطور السيولة السريعة 2007-2008                       | 111    |
| 17        | تطور نسبة السيولة الجاهزة 2007-2008                  | 112    |
| 18        | تطور نسبة التمويل الدائم 2007-2008                   | 113    |
| 19        | تطور نسبة التمويل الخاص 2007-2008                    | 114    |
| 20        | تطور نسبة الاستقلالية المالية 2007-2008              | 115    |
| 21        | تطور نسبة المديونية 2007-2008                        | 115    |
| 22        | تطور نسبة ربحية الأصول 2007-2008                     | 116    |
| 23        | تطور نسبة ربحية المبيعات 2007-2008                   | 117    |
| 24        | تطور نسبة ربحية الأموال الخاصة 2007-2008             | 118    |

| رقم الشكل | عنوان الشكل                              | الصفحة |
|-----------|------------------------------------------|--------|
| 25        | تطور نسبة السيولة العامة 2010-2009       | 119    |
| 26        | تطور السيولة السريعة 2010-2009           | 120    |
| 27        | تطور نسبة السيولة الجاهزة 2010-2009      | 121    |
| 28        | تطور نسبة التمويل الدائم 2010-2009       | 122    |
| 29        | تطور نسبة التمويل الخاص 2010-2009        | 123    |
| 30        | تطور نسبة الاستقلالية المالية 2010-2009  | 124    |
| 31        | تطور نسبة المديونية 2010-2009            | 125    |
| 32        | تطور نسبة ربحية الأصول 2010-2009         | 126    |
| 33        | تطور نسبة ربحية المبيعات 2010-2009       | 127    |
| 34        | تطور نسبة ربحية الأموال الخاصة 2010-2009 | 128    |
| 35        | تطور نسبة السيولة العامة 2012-2011       | 129    |
| 36        | تطور السيولة السريعة 2012-2011           | 130    |
| 37        | تطور نسبة السيولة الجاهزة 2012-2011      | 131    |
| 38        | تطور نسبة التمويل الدائم 2012-2011       | 132    |
| 39        | تطور نسبة التمويل الخاص 2012-2011        | 133    |
| 40        | تطور نسبة الاستقلالية المالية 2012-2011  | 134    |
| 41        | تطور نسبة المديونية 2012-2011            | 135    |
| 42        | تطور نسبة ربحية الأصول 2012-2011         | 136    |
| 43        | تطور نسبة ربحية المبيعات 2012-2011       | 137    |
| 44        | تطور نسبة ربحية الأموال الخاصة 2012-2011 | 138    |



# فهرس الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق                                      | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------|--------|
| 1          | الميزانية الختامية لسنة 2007 لجانب الأصول         | 147    |
| 2          | الميزانية الختامية لسنة 2007 لجانب الخصوم         | 148    |
| 3          | الميزانية الختامية لجدول حسابات النتائج لسنة 2007 | 149    |
| 4          | الميزانية الختامية لسنة 2008 لجانب الأصول         | 150    |
| 5          | الميزانية الختامية لسنة 2008 لجانب الخصوم         | 151    |
| 6          | الميزانية الختامية لجدول حسابات النتائج لسنة 2008 | 152    |
| 7          | الميزانية الختامية لسنة 2009                      | 153    |
| 8          | جدول حسابات النتائج لسنة 2009                     | 154    |
| 9          | الميزانية الختامية لسنة 2010                      | 155    |
| 10         | جدول حسابات النتائج لسنة 2010                     | 156    |
| 11         | الميزانية الختامية لسنة 2011                      | 157    |
| 12         | جدول حسابات النتائج لسنة 2011                     | 158    |
| 13         | الميزانية الختامية لسنة 2012                      | 159    |
| 14         | جدول حسابات النتائج لسنة 2012                     | 160    |

## المقدمة العامة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء خدماتية أو صناعية أو أنها تنتمي إلى قطاع عام أو خاص أو خاص أو مختلط نظاما مفتوحا أي أنها لا تعمل في فراغ وإنما تعمل في محيط يتكون بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية حيث تتأثر وتؤثر بها بصفة غير مباشرة كونه يتميز بالتغير و عدم الاستقرار نتيجة التطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم في نظام الاتصالات وعالم الإنترنت وكل هذا يدفع بالمؤسسات بمختلف قطاعاتها في أن تجعل لنفسها موقع هام ومتميز داخل السوق و ذلك من خلال تحسين أدائها ووضعيتها التنافسية في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي، حيث تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها و من أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها و الذي يتطلب منها معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذلك التنبؤ بالتغيرات المستقبلية من أجل تقادي وقوعها في ما يسمى بخطر العجز المالي و خروجها من المنافسة الاقتصادية، و لتحقيق هذا الهدف يتطلب عليها القيام بصفة مستمرة بعملية تقييم أدائها المالي و الذي تعتبر من أهم عمليات الرقابة الداخلية نتيجة تعقد و توسع نشاطها الاقتصادي و اتساع السوق بالمنافسة الشديدة يستلزم على المدير المالي القيام أولا بمجموعة من الدراسات و الأبحاث قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية و ذلك بتقييم الجيد للأداء المالي للمؤسسة و التي تشمل أساسا عملية تحليل القوائم المالية بالاستعانة بمجموعة من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أجل معرفة مدى تأثير المركز المالي على أداء و نشاط المؤسسة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لها .

و بناء على ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصال ؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي نطرح تساؤلات فرعية تتضمن ما يلي:

- ما المقصود بالعجز المالي في المؤسسة الاقتصادية وماهي أسبابه وسبل التنبؤ به ؟
- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة ؟

إن التساؤلات المطروحة أسفرت عن الفرضيات التالية كإجابة مؤقتة.

## 1. فرضيات البحث:

- قد يكون لطبيعة التنظيم الذي تتميز به المؤسسة دور في حدوث عجزها المالي و تدهور نشاطها الاقتصادي، كما قد تلعب سياسة التمويل دور كبير في عجزها نظرا للتحويلات التي تشهدها المؤسسة من فترة إلى أخرى.
- عملية تقييم الأداء عملية بعدية تعد من العمليات الرقابية للمؤسسة.
- تستخدم مؤشرات التوازن المالي في تحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة من أجل قياس أداء المالي للمؤسسة و تحديد مستوى المركز المالي للمؤسسة سواء في حالة الفائض أو العجز.

## 2. أهداف الدراسة:

- التعرف على تأثير المركز المالي على أداء المؤسسات الخدمائية.
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة و مدى تحقيق أهدافها.
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي و المؤشرات المستخدمة في ذلك و تفسيرها.
- تطبيق المؤشرات السابقة على شركة اتصالات الجزائر.

## 3. أهمية الدراسة:

- إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف و المعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة و مدى تأثيرها على أدائها و نشاطها الداخلي و الخارجي من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية ، و بالتالي معرفة نقاط القوة و الضعف من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار .

## 4. أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

### ■ الأسباب الموضوعية:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- الأهمية البالغة للموضوع لدى مسيري المؤسسة.
- حث المؤسسات بضرورة القيام بعملية متواصلة لعملية تقييم الأداء.

### ■ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية و الذاتية في دراسة الموضوع.

- إعطاء صورة واضحة عن تأثير المركز المالي على أداء شركات الاتصال.

## 5. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على العديد من المناهج البحث العلمي و يمكن تلخيصها فما يلي:

- اعتمدنا من خلال دراستنا على وصف وعرض المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية و كيفية تحليلها باستخدام أدوات التحليل المالي انطلاقا من البيانات المحاسبية و المالية.

### ■ منهج دراسة الحالة:

أما فيما يخص منهج دراسة الحالة سنقوم بإسقاط ما درسناه بالجانب النظري على الجانب التطبيقي من اتخاذ شركة اتصالات الجزائر كنموذج لتحليل وضعيتها المالية انطلاقا من المعطيات المالية .

### ■ أدوات الدراسة:

الأدوات المستعملة لإجراء الدراسة هي:

- المسح الكتابي للاطلاع على مختلف المراجع و الدراسات السابقة.
- الاعتماد على الوثائق المحاسبية للحصول على المعلومات التي تخدم دراستنا.
- الأدوات الإحصائية و المتمثلة في المؤشرات و النسب المالية.

## 6. هيكلية البحث:

تبعاً للأهداف المستوحاة من البحث و لمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى جانبين: الجانب الأول نظري و الجانب الثاني تطبيقي و في المجموع فصلين حيث:

### ■ الجانب النظري:

و الذي يتضمن الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، و الذي بدوره تم تقسيمه إلى 3 مباحث رئيسية: المبحث الأول: ماهية العجز المالي، المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أما المبحث الثالث فسيخصص الحديث عن مؤشرات التوازن المالي في قياس العجز.

### ■ الجانب التطبيقي:

و هو الفصل الثاني الذي سنتناوله من أجل إسقاط المفاهيم النظرية على شركة اتصالات الجزائر - فرع ميلة -.

## 7. صعوبات البحث:

- قلة المراجع.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة حول الموضوع .
- ضيق الوقت.



## تمهيد الفصل:

إن العجز المالي يعبر عن الفشل المالي، سواء فشل مؤسسة مالياً أو فشل الإدارة القائمة عليها، و يعتبر من بين أهم الأزمات التي تتعرض إليها المؤسسات الاقتصادية، إن العجز الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لم يبدأ مؤخراً بل من السبعينات حيث كانت هذه المؤسسات دائماً تعاني من نقص من مصادر التمويل الذاتية الذي تأكد بسبب النتائج السلبية التي كانت تحققها ، بالإضافة إلى الأداء المالي للمؤسسة و الذي يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، مما أدى إلى تأزم وضعيتها المالية التي عرفت تفهقراً مستمراً و انخفاضاً كبيراً في أدائها المالي.

و انطلاقاً مما سبق، سنحاول فيما يلي التطرق لتقييم الأداء المالي و أثره على وضعية المؤسسة ضمن ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** العجز عموميّات حول العجز المالي؛
- **أما المبحث الثاني:** عموميّات حول الأداء المالي للمؤسسة ؛
- **المبحث الثالث:** قياس العجز المالي.

## المبحث الأول: عموميات حول العجز المالي.

يعتبر موضوع العجز المالي من أهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم له، و ذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و على العديد من الفئات فيه، في ظل حقيقة أن استمرار أية مؤسسة في ممارسة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين، تحقيق الهدف الذي قامت من أجله و هو تحقيق أقصى ربح ممكن في معظم الأحيان من جهة و من جهة أخرى مواجهة الالتزامات التي تترتب عليها كنتيجة لممارسة نشاطها على أن يتم ذلك في أوقات استحقاقها دون أن تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة قد تنتهي حياتها وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومه وأسبابه، مراحل، و آثاره.

### المطلب الأول: مفهوم العجز المالي:

و الذي يتناول تعريف العجز المالي ومظاهره و مختلف مراحل.

#### الفرع الأول: تعريف العجز المالي:

لقد اختلف الاقتصاديين في وضع مفهوم عام و مقبول من الجميع للعجز المالي، سنحاول التطرق إلى بعضها فيما يلي:

■ فمن بينهم من يرى أنه هو عدم مقدرة المؤسسة على مواجه التزاماتها المستحقة في مواعيدها و هناك نوعين من العسر يواجه المؤسسات خلال حياتها هما:

- العسر المالي الفني: ينشأ هذا النوع بسبب التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد أو لعدم الموازنة بين الصادرات و الاستخدامات أو الخسارة وهو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها لفترة قصيرة (مؤقتة) ثم تستطيع سدادها لاحقا و في هذه الحالة تكون موجودات المؤسسة أكثر من ديونها أي أن قيمتها صافية موجبة.

- العسر المالي الحقيقي: هو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات التي عليها حتى لو أعطيت فترة زمنية كافية إذ تكون قيمة موجودات المؤسسة أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفر أو سالبة.<sup>(1)</sup>

أما البعض يفسره على أنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية.

هو عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة.

(1) أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البادية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص20.

وقد يعرف بأنه هو التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات.

و يعرف أيضا على أنه عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ الاستحقاق.<sup>(1)</sup>

في حين أن هناك من يرى أن العجز المالي يعبر عن فشل مالي، سواء فشل المؤسسة ماليا أو فشل الإدارة القائمة عليها من حيث: <sup>(2)</sup>

- فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل، في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة و توزيعها النسبي بين الموارد الذاتية و الموارد الخارجية،
- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة وخارجها، ومن ثم عدم قدرتها على إدارة أموالها بنجاح،
- فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام التوجيه المالي السليم، سواء في تخصيص الموارد المالية أو في حركتها داخل و خارج المؤسسة، أو في توظيفها في توليفة أو مزيج يعظم ربحيتها و يقلل من المخاطر التي تتعرض لها.

و هناك وجهة نظر أخرى في تعريف العجز المالي، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أنه " ما هو إلا اختلال مالي يواجه نتيجة قصورها مواردها و إمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير. و إن هذا العجز ناجم عن عدم التوازن بين الموارد الذاتية و الالتزامات الخارجية، إذ يتراوح بين الاختلال العارض و بين الاختلال الحقيقي الدائم، و كلما كان هذا الاختلال هيكليا، أو يقترب من الهيكلي، كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.

وفي الأخير نستنتج أن العجز المالي هو تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات العجز المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.

### الفرع الثاني: مظاهر العجز المالي:

يمكن أن نحدد مظاهر العجز المالي على مستويين، هما كالتالي: <sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 189.

<sup>(2)</sup> زيان سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تلمسان، "أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 72.

<sup>(3)</sup> محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة : الظاهرة... الأسباب... العلاج، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1996، ص 35.

- مظاهر العجز المالي على مستوى الخزينة: وهي كالتالي: <sup>(1)</sup>
  - احتياج رأس مال عامل كبير مقارنة مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع؛
  - تمويل الاستثمار عن طريق الموارد المالية قصيرة الأجل؛
  - المردودية ، هامش ربح و رأس المال العامل، غير كافية؛
  - النتيجة المالية سالبة على مدى عدة دورات استغلال؛
  - التخلص من المخزون بأسعار زهيدة من أجل تمويل الخزينة؛
  - ارتفاع قيمة الديون؛
  - عدم تسديد المصاريف الجبائية و شبه الجبائية؛
  - تباطؤ حركة الحساب الجاري للمؤسسة بالبنك خاصة، في جانب الإيداع، مما يعبر عن اختلال في ظروف التحصيل و نقص قدرة المؤسسة على الحصول على سيولة كافية لتسديد التزاماتها و مواجهة و تأمين احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج و دفع نفقات التشغيل و عادة ما يعقب ذلك تباطؤ في حركة الجانب الدائن. مما يعبر عن اختلال في ظروف التشغيل و النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
  - تباطؤ حركة المبيعات و انخفاض القدرة التسويقية، و التصريفية للمؤسسة، مما يزيد من تراكم الإنتاج النام للصنع، و يقلل من عائد و نشاط المؤسسة، و من قدرتها على استكمال دورة رأس المال العامل، و بالتالي انخفاض قدرته التمويلية على تمويل الخامات و دفع الأجور؛
  - تدني و انخفاض ربحية المؤسسة؛
  - انخفاض قدرة المؤسسة على الاقتراض من الخارج، أو الحصول على ائتمان من الموردين لعدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاههم؛
  - ارتفاع نسبة المصاريف و التكاليف الثابتة إلى إجمالي النشاط، و بصفة خاصة بالنسبة إلى رقم الأعمال المحقق بالفترات السابقة. و يرجع هذا إلى تعطل جانب هام من خطوط الإنتاج و انخفاض القدرة التسويقية للمؤسسة؛
  - انخفاض نسب الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، و يرجع هذا إلى تراجع حجم و قيمة المستلزمات نظرا لتوقف جانب كبير من خطوط الإنتاج عن العمل، و في الوقت الذي تظل فيه هذه الخطوط ملك المؤسسة كأصل ثابت. كما أنه لا تعمل خطوطها الإنتاجية بطاقاتها الكاملة؛
  - تدهور نسبة السيولة سواء في الخزينة أو لدى البنوك بالنسبة إلى إجمالي رأس المال العامل؛
  - ارتفاع في نسبة الالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وخاصة بالنسبة إلى الموردين و البنوك؛ حيث تسعى المؤسسة جاهدة إلى الحصول على تسهيلات ائتمانية لتغطية عجز السيولة لديها؛

(1) محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 50.

- زيادة المخصصات المختلفة و تقلص هوامش الربح، و هو أمر ناجم عن زيادة الديون المعدومة فضلا عن الخسائر المختلفة الناجمة عن سوء الإدارة و عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها
- انخفاض معدل دوران المخزون سواء من الإنتاج تام الصنع أو من المواد الخام، و هو أمر ناجم عن ازدياد تعطل خطوط الإنتاج و توقف جزء كبير منها عن العمل.

#### - مظاهر العجز المالي على مستوى التسيير:

و التي تتمثل فيما يلي: (1)

- وضعية المؤسسة في السوق ضعيفة؛
- ارتفاع تكاليف الهياكل السليمة؛
- انخفاض الإنتاج و ارتفاع تكاليف التمويل؛
- استقالة الإطارات العليا.

#### الفرع الثالث: مراحل العجز المالي:

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي مرت بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه و لعل من أشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث ( john Aregenti ) حيث استخدم مصطلح العجز المالي في عمله وعرفه على انه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث و هو الخروج من النشاط الاقتصادي و بالتالي فهو قد أكد على أن العجز في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين 5 و 10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياته، و خلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم و رئيسية و التي هي كما يلي: (2)

#### - المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري:

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة و لكنها مازالت عيوباً كامنة و لم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، و بالتالي فإن قوائمها المالية و مؤشرات المالية لن تكون ذات أهمية في كشف هذه العيوب. وهذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة و خاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش و تلغي در بقية المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصبى المدير العام و رئيس مجلس الإدارة و في تلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة

(1) زباني سفيان، مرجع سابق، ص 74.

(2) المرجع نفسه، ص 76.

التي تجمع بين التنفيذ و الرقابة على التنفيذ، ومن العيوب التي يورها (Aregenti) كذلك أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية، أو أن تكون غير قادرة على التكيف مع المستجدات من الظروف التي تحيط بها.

#### - المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية:

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها (Aregenti) بالأخطاء الكارثية، و هذه الأخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

#### - المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار:

و كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار (collaps)، و تكون أعراض الوصول إلى العجز المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح و متزايد، و تشير الدلائل و المؤشرات المالية في هذه المرحلة إلا أنه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المؤسسة و بين حالة العجز المالي.

#### - المرحلة الرابعة: المأزق - الانهيار الفعلي:

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العجز المالي.

في دراسة أخرى فقد حدد الباحث الخضيرى<sup>(1)</sup> في هذا المجال ست مراحل أساسية تتكون منها عملية التعثر المالي و التي هي كما يلي:

#### أ. مرحلة حدوث العارض:

و هو البداية الحقيقية للعجز، إذ يحدث عارض ما، فإذا تنبه المسير المالي له و أدرك خطورته لم يحدث العجز، وإذا استهان به يبدأ العجز. و من أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

- الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريعا، و بالتالي تخلق عبئا يلتهم جانبا من الفائض الذي تحققه المؤسسة، و يحول توازن المؤسسة إلى عجز.
- ظهور التزام عارض فجائي، يستنزف جانب من السيولة أو رأس المال العامل، كازدياد تكاليف الموارد الخارجية نتيجة قرار إداري من السلطات النقدية أو نتيجة حادث في السوق النقدية و المالية.

(1) محسن أحمد الخضيرى، مرجع نفسه، ص38-45.



- تحقق خطر لم تستطع المؤسسة توقعه من قبل، و لم تحتاط له مثل اكتشاف اختلاسات بمبالغ ضخمة، أو إفلاس بعض الزبائن المدينين.

#### ب. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

أي المرحلة القائمة التي تتجاهل فيها الإدارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحادث العارض الذي ظهر في الرحلة السابقة، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الضعف في كفاءة هذه الإدارة.

#### ج. مرحلة استمرار العجز و التهورين من خطورته:

و هي المرحلة التي تزداد فيها الخطورة في حين تستمر إدارة المؤسسة في تجاهل هذا، بل قد تستمر في سياستها الإنفاقية غير المخططة، و هنا تبدأ الخسائر بالظهور و التراكم.

#### د. التعايش مع العجز:

والتي تعتبر أخطر المراحل، حيث حالة التعثر المالي هذه حالة اعتيادية يومية، تتوقف فيها الاستثمارات الجديدة و يتم إغلاق الخطوط الإنتاجية التي تتعرض للأعطال كبيرة تعجز المؤسسة عن صيانتها كما تبدأ اليد العاملة فيها بالتحول إلى مؤسسات أخرى بديلة، أي أن المؤسسة قد اقتربت من نهايتها.

#### هـ. مرحلة حدوث الأزمة:

مرحلة حدوث الأزمة المدمرة حيث ستتسرب أنباء و معلومات عن العجز المالي للمؤسسة إلى جهات خارجية تتعامل معها من بينها الدائنون و جهات حكومية وحملة الأسهم، و هنا سيبدؤون بالمطالبة بحقوقهم و باتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حقوقهم.

#### و. مرحلة المعالجة أو التصفية:

وهي المرحلة الأخيرة حيث من خلالها تتم معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة و ذلك بإقالة مجلس إدارة المؤسسة الحالي و تعيين مفوض مسؤول عن عمليات الإصلاح في المؤسسة سواء كانت ذلك عن طريق إعادة جدولة الديون أو الدمج أو من خلال التصفية النهائية للمؤسسة.

#### المطلب الثاني: أسباب العجز المالي:

يمكن رد أسباب عجز بعض المؤسسات عن تسديد مديونيتها المصرفية الى ثلاثة مجموعات من الاسباب، يمكنه تلخيصها في الشكل الموالي فيما يلي عرض لكل مجموعة من هذه الأسباب:

## 1. مجموعة الأسباب الخاصة بالمؤسسة:

يمكن تحديد العوامل المؤدية الى عجز المؤسسات الاقتصادية في النقاط الثلاثة الموالية، والتي نلخصها فيما يلي:

### ■ سوء إدارة الانتاج:

حيث يتعلق العمل بالنشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو زراعية، وتتمثل أهم ملامح سوء ادارة الانتاج في تخطيط وعدم انتظام تدفقاتها، مما يؤدي الى التوقف عن تسديد التزاماتها أو مطالبتها بتأجيل سداد هذه الالتزامات. وبصفة عامة هناك مجموعة من الاسباب قد تؤدي الى تدني الانتاج وتراجع قيمته وارتفاع تكلفته، أهمها ما يلي: <sup>(1)</sup>

- عدم قيام المؤسسة على اقتصادي سليم ، وعدم وصولها الى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الانتاج الكبير وانخفاض التكاليف واستغلال أمثل للطاقات والموارد المتاحة لها. وبالتالي ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة، مما يرفع من اسعارها ويفقد المؤسسة مزايا تنافسية كان يمكن أن تحوزها اذا ما اتبعت الأساس الاقتصادي.

- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الانتاج لفترات طويلة، نتيجة لتعطل الآلات وتقادمها وعدم القيام بعمليات الصيانة الدورية والاحلال والتجديد بصفة مستمرة. ويضاف إلى ذلك استخدام تكنولوجيا انتاجية قديمة، وعدم الدقة في اختيار الآلات والمعدات.

- انخفاض أساليب وسياسات انتاجية قديمة وبالية ذات طابع تقليدي.

- انخفاض مهارة القوى العاملة ، لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب، مما أدى الى ظاهرة الاسراف في استخدام المواد الخام، و ارتفاع نسبة الانتاج المعيب من السلع تامة الصنع، و اكتساب المؤسسة سمعة سيئة. يضاف الى ذلك سوء أوضاع العمل وظروفه وانخفاض الأجور و المرتبات، مما يؤثر على الانتاجية.

- عدم انتظام ورود المواد الأولية، وعدم استقرار مصادر التوريد وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب والجودة المناسبة ،ومن تعطل الانتاج.

- سوء التخطيط العمليات الانتاجية، وتضارب القرارات الادارية المنظمة لعمليات التصنيع داخل الوحدات الانتاجية.

- عدم توفر وسائل النقل الداخلي والخارجي وانخفاض كفاءتها، مما يؤدي الى حدوث اختناقات في العملية الانتاجية، و إلى ازدياد تعطل الوحدات الانتاجية.

(<sup>1</sup>) زياني سفيان، مرجع سابق، ص 83.

- عدم كفاءة مراقبة المخزون ممن جميع الأصناف، و القصور في تخطيط عمليات المتابعة الانتاجية والتخزينية وحركة المواد، وعدم توخي الدقة في تقدير الاحتياجات.

#### ■ سوء التسويق:

وهو من أكبر أسباب عجز المؤسسات عن تسديد ديونهم، حيث يرتبط نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها بحسن قيام إدارة التسويق بالنشاط الموكل اليها. و يرجع سوء التسويق الى العوامل التالية: (1)

- عدم القيام بدراسات السوق و المستهلك و معرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية لهذا المستهلك. و من ثم اتخاذ قرار انتاج السلعة بالشكل الذي لا يناسب السوق أو المستهلك.

- سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل والنوع والجودة، والمواصفات والوظائف التي تؤديها السلعة للمستهلك... الخ، مما يؤدي الى صعوبة تصريفها خاصة مع انخفاض جودتها عن الحد المناسب.

- سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ للتوزيع غير مناسبة للمستهلك النهائي، أو مكلفة أو غير نشيطة.

- سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبة وانخفاض كفاءة الحملات الاعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أو في توقيتها أو اختيار وسيلة الاعلان.

#### ■ سوء الإدارة المالية:

إن أي اختلال يظهر في الادارة المالية للمؤسسة، سوف ينعكس بالكامل على قدرتها على تسديدها التزاماتها. و ترجع أهم عوامل سوء الادارة المالية الى ما يلي: (2)

- ضعف قدرة المؤسسة على التخطيط المالي لمواردها واستخدامات هذه الموارد، بالشكل الذي يفي بدفع و سداد هذه الالتزامات.

- توسع المؤسسة في الاقتراض وبتكاليف مرتفعة و دون حاجة فعلية للنشاط الذي تمارسه.

- عدم تسديد المؤسسة التزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكم الديون عليها.

- ارتفاع قيمة المصاريف الادارية وانخفاض انتاجية هذا المصروف، و زيادة حجمه عن المعدل المناسب.

(1) زباني سفيان، مرجع سابق، ص 84.

(2) مرجع نفسه، ص 85.

- عدم تخطيط الاستثماري للمؤسسة، أو هذا التخطيط مما يؤدي الى توسع المؤسسة في إقامة مشروعات استثمارية أو توسعات في مشروعات جديدة ندون تدبير و تأمين التمويل اللازم لها مما يجعلها تظل لمدة طويلة في مرحلة انشاء ،ومن ثم يكون هذا الانفاق منتجا.
- الانحراف المالي المتعمد، مثل زيادة حجم الاختلاسات و السرقات بشكل، و عمليات التدليس مع الموردين والموزعين. الأمر الذي يمثل خسائر مرتفعة تحد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.
- سوء تخطيط عمليات شراء المواد الأولية و ارتفاع تكاليف تخزينها، واستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة لذلك. مما يمثل تكلفة و أعباء غير عادية، خاصة اذا تم الاعتماد على مصادر تمويل خارجية.
- التعاقد على طلبات ضخمة طويلة الأجل ، تنفذ لعملاء في المستقبل البعيد بأسعار ثابتة متفق عليها حاليا وغير قابلة للزيادة، مع سيادة اتجاه تضخمي ترتفع أسعار وتكاليف ومستلزمات الانتاج. مما يؤدي الى انخفاض الأرباح، بل وتحقيق مؤكدة.

## 2. مجموعة الأسباب الخاصة بالبنك:

وأهم هذه الأسباب في حقيقة الأمر يمكن ردها الى الخطأ والتحيز الشخصي للقيام بالدراسة الائتمانية لمتخذ القرار الائتماني. وفيما يلي عرض بإيجاز لكل منها: (1)

### ■ بالنسبة للضمانات:

الضمان هو كل أصل مادي أو معنوي ، يمكن تحويله الى نقدية ، ويكفي ناتج التحويل لسداد أصل القرض و فوائده أعباءه. و من ثم فان الضمانات أيا كان نوعها تتعرض لتقلبات في القيمة، و هو يقتضي الحيلة والحذر في التعامل معها، وعادة ما يحدث عدة أخطاء في تقدير الضمانات المقدمة، من بينها ما يلي:

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من المؤسسة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك وتفسيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير.
- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازتها والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها.
- عدم القيام باستعمالات دقيقة و دورية و متجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد أو بانصراف المستهلك عنها.

(1) زياني سفيان، مرجع سابق، ص 86.

- عدم تغطية البضائع المرهونة ببواليص التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء فترة الرهن.
- عدم اجراء الزيارات التفتيشية الدورية، للتأكد من وجود الضمانات المرهونة للبنك وأنها بحالة تسمح ببيعها.
- عدم الحصول على ضمانات تؤثر على المؤسسة .
- و من هنا فان الضمان الجيد هو عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني ويجب أن يخضع للمراجعة والكشف الدوري، و التأكد من توافر كل الشروط الخاصة بصلاحيته.

#### ■ بالنسبة للدراسة الائتمانية:

- و من أهم أسباب فشل الدراسة الائتمانية ما يلي: <sup>(1)</sup>
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى القائمين بالدراسة الائتمانية.
- عدم تدعيم الدراسة الائتمانية بالبيانات السليمة والواعية عن المؤسسة وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتها على تسديد ديونها.
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم من طرف المؤسسة للبنك.
- المغالاة في تقدير احتياجات المؤسسة التمويلية.
- الموافقة على منح المؤسسة قروض جديدة قبل وفاءها بالتزاماتها اتجاه الحدود القائمة، مما يدفعها الى استخدام مبالغ القروض الجديدة في سداد تلك القديمة، ويتحول الدين إلى دين ثابت لا يتم سداده ، ويتفاقم الوضع باستمرار.
- عدم متابعة استخدام القروض الممنوحة، والتأكد من توفر الشروط الخاصة باستخدام هذه القروض.

#### ■ سوء الادارة الائتمانية:

- اقراض مؤسسات تتطوي على درجة عالية من المخاطر، وبسعر فائدة مبالغ فيه بشكل يزيد عن العائد الذي تحققه هذه المؤسسات، مما يضمن ويؤكد عجزها وعدم قدرتها على السداد.
- التوسع في اقراض المؤسسات العاجزة، بادعاء مساعدتها على اقالتها من العجز.
- اختيار أصحاب المؤهلات المتوسطة ليكونوا قيادات البنك التنفيذية.

(1) زياني سفيان، مرجع سابق، ص 87.

### 3. مجموعة الأسباب الخاصة بالظروف المحيطة:

تتعلق هذه الظروف بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، التي تؤثر على نشاط المؤسسة . ويمكن الاحاطة بجوانب هذه الظروف من خلال ما يلي :

#### ■ الأسباب و الجوانب المحلية:

تتعلق هذه الجوانب أساسا بالسياسات الاقتصادية الحكومية و غير الحكومية السائدة في الدولة، والتي تشكل الاطار العام التي تعمل فيه المؤسسة، والتي تفرض عليها القيام بعمليات معينة ، وفيما يلي عرض موجزة بكل منها :<sup>(1)</sup>

- سياسات التسعير الحكومية وغير الحكومية: تمثل سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة أحد القيود الأساسية التي تقف وراء ربحية المؤسسة، إذ أن سياسات الاغراء باستخدام أسعار رخيصة ومبالغ فيها تؤدي الى تهيش و تكميش هوامش الربح، بل البيع بسعر أقل من اجمالي التكلفة ومن ثم تعد السياسة السعرية أحد أخطر أنواع المحددات التي تواجهها المؤسسات العاجزة.

- السياسات المالية: وبصفة خاصة السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على المؤسسات، وعلى وارداتها من السلع والخدمات، وعلى مستهلكيها، يضاف الى ذلك الأعباء الضريبية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمال، والتي تفرضها الدولة عليهم وكلما كانت الأعباء الضريبية مرهقة و باهظة ومغالى فيها، كلما كانت سببا رئيسيا وجوهريا في عجز المؤسسات، و تكميش قدراتها على تحقيق عائد اقتصادي مناسب، يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على احداث تراكم رأسمالي والقيام بعمليات الاحلال والتجديد.

- السياسات النقدية: تتعلق السياسة النقدية أساسا بثلاث سياسات اقتصادية فرعية شديدة الخطورة و التأثير على العجز المالي في المؤسسة، وهي:

- السياسات الائتمانية.
- سياسة أسعار الصرف.
- سياسة ادارة الدين العام.

فكلما كانت السياسة الائتمانية انكماشية، ومتشددة من حيث فرض القيود على منح الائتمان وزيادة تكلفة معدلاتها المناسبة، كلما كانت قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها محدودة. أما بالنسبة لسياسة أسعار الصرف ، فإنها تمارس تأثير خطير على المؤسسة، خاصة في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مما يؤدي الى انخفاض قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ودخولها في دائرة العجز .

(1) زياني سفيان، مرجع سابق، ص88.

في حين أن لسياسة الدين العام ، تؤثر بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصادي في المجتمع، حيث كلما كانت الدولة في حاجة الى أموال، بطرح قروض وسندات للاكتتاب العام والخاص بأسعار فائدة ، ومزايا مغرية وبالتالي تؤدي الى تفضيل الأفراد الاستثمار فيها وادخار جانب من انفاقهم لشرائها وبالتالي ينكمش السوق أمام المؤسسات، فضلا عن تأثير ادارة الدين العام على السياسات الائتمانية ومنه التأثير غير المباشر على قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها والحصول على مستلزماتها الانتاجية.

- **السياسات العامة:** وهي تلك السياسات التي تتصل بالمناخ العام ، ومدى تحقيقها لعنصر الاستقرار، ومدى تأثيرها على التوقعات المستقبلية وتأثير ذلك على حركة الاستثمار والادخار، والاستهلاك وغيرها، وبالتالي تأثيرها المباشر وغير المباشر على المؤسسة سواء في زيادة واستمرار عجزها، أو علاجها من حالة العجز. فإذا لم تكن هذه المقاييس عناصر استراتيجية أثناء تأسيس موازنة المؤسسة، ستواجه هذه الأخيرة صعوبات مالية تؤدي بها الى تدهور مستوى النشاط.

#### ■ الأسباب و الجوانب الدولية:

و تتعلق هذه الجوانب بصفة أساسية بسياسات التجارة الخارجية و التي يمكن لنا تحديدها بإيجاز فيما يلي:

- **سياسات الحماية الكمية والنوعية:** اذ أن اتجاه الدول الكبرى إلى تطبيق وفرض سياسات وإجراءات متشددة للحماية الجمركية واستخدام سياسات الحصص الكمية والقيود الادارية على صادرات الدول النامية اليها يؤدي الى انخفاض قدرة المؤسسات على التصدير لهذه الدول، وبالتالي انخفاض مواردها من النقد الأجنبي.

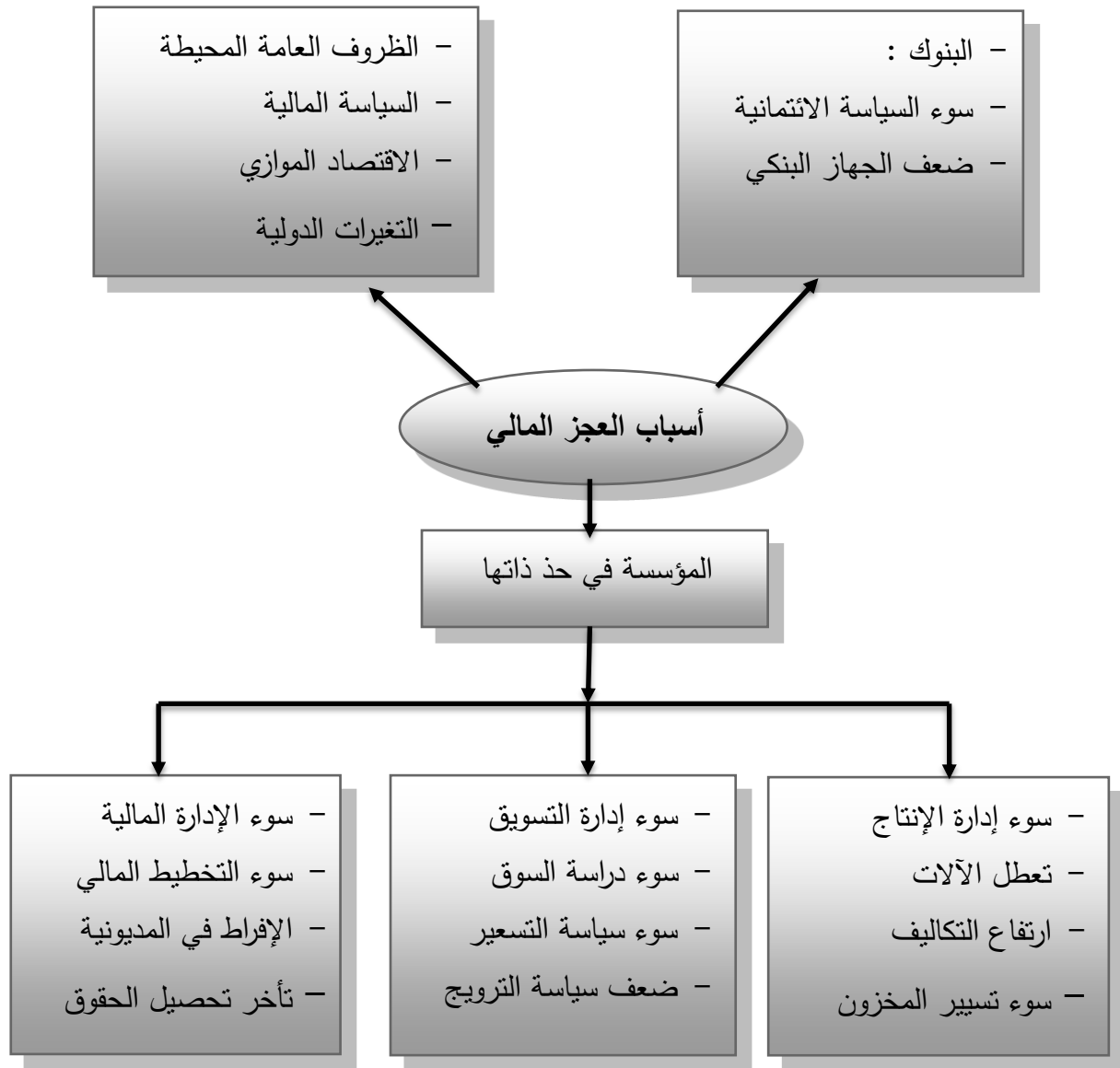
- **سياسات الحروب الاقتصادية والحصار الاقتصادي الدولي:** اذ تؤدي هذه الأخيرة الى أن تفقد مؤسسات الدول المحاصرة اقتصاديات إنتاجها فضلا عن استخدام أدوات الحرب الاقتصادية الأخرى مثل:

- أدوات الاغراء السعري.
- أدوات حظر تصدير التكنولوجيا.
- أدوات القيود على تصدير الكمية على تصدير مستلزمات التشغيل.
- أدوات غلق السوق أمام أي صادرات اليها.

- **سياسات التكتلات الاقتصادية:** اذ تؤدي الى استخدام دول أعضاء التكتل لسياسات حماية ضد الدول غير الأعضاء، فضلا عن منحها مزايا جمركية اعفاءات، و الشكل رقم 01 يوضح مختلف أسباب العجز المالي كما يلي :



الشكل رقم 01: ملخص لأهم أسباب حدوث العجز المالي.



المصدر: زياني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الجزائرية العمومية.

### المطلب الثالث: المخاطر العجز المالي:

سيتم دراسة مخاطر العجز المالي من خلال الخطر الاقتصادي (أولا) والخطر المالي (ثانيا) وخطر الافلاس (ثالثا) كما يلي: <sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> زغيب مليكة، بوشنفير ميلود: التسيير المالي ضمن البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 97 .

### ■ النوع الأول: الخطر الاقتصادي:

تتمثل دورة الاستغلال أساسا في مؤسسة صناعية: شراء، تخزين، انتاج، وفي مؤسسة تجارية: شراء وبيع.

و يقصد بالخطر الاقتصادي ذلك الخطر الناجم عن دورة الاستغلال، أي عجز هذه الأخيرة عن تمويل دورة استغلالها بواسطة مستحققاتها الخاصة اتجاه الزبائن، و في هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى الديون القصيرة لتغطية هذا العجز. كما يمكن تعريفه بأثر رافعة الاستغلال والذي ينتج عن نسبة تغيرات مستوى النشاط على المردودية الاقتصادية وبهدف تحليل أثر رافعة الاستغلال الى تقييم حساسية نتيجة الاستغلال والتي ترتبط ببنيك التكاليف المتعلقة بنشاط (ثابتة أو متغيرة).

ويحدد الخطر الاقتصادي:

#### أ. بواسطة حساسية الاستغلال:

ونعني بذلك نتيجة الاستغلال مقارنة بتغير الانتاج أو رقم الأعمال وكلما كان هذا المعدل مرتفعا، كلما دال ذلك على وجود حساسية كبيرة لدى المؤسسة أي وجود خطر استغلال مرتفع بالنسبة لها، بعبارة أخرى فان التغيرات الضعيفة في الانتاج أو رقم الأعمال تؤدي الى تغيرات مرتفعة في نتيجة الاستغلال وهو ما بين وجود حساسية مرتفعة ايزاء الانتاج.

### النوع الثاني: الخطر المالي:

و نعني به الخطر المتعلق بالمردودية المالية، وهنا يتحمل المساهمون وحدهم عبء الخسارة نتيجة الزيادة في الديون المالية للمؤسسة والتي قد تؤدي بالمساهمين الى سحب أموالهم نتيجة ارتفاع الخطر المالي.

### النوع الثالث: خطر الافلاس:

بخلاف الخطر المالي الذي يعود على الشركاء وحدهم ، فإن خطر الافلاس يعود على المؤسسة وجميع المتعاملين معها، المساهمون، العمال، البنوك، الزبائن وقد عرفت فكرة الافلاس تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، لكنها مازالت عبارة عن مفهوم واسع يضم عدة معاني فالمؤسسة المفلسة هي حسب البحوث في هذا الميدان اما مؤسسة عاجزة أو مؤسسة تواجه صعوبات أو مؤسسة هشة أو مؤسسة في حالة افلاس.

## المطلب الرابع: آثار العجز المالي:

### أولاً : الآثار الاقتصادية للعجز المالي على الجهاز المصرفي:

- يمكن أن يلحق عجز المؤسسة عن تسديد ديونها المصرفية على الجهاز المصرفي، النقاط التالية: (1)
- تجميد جانب مؤثر من موارد البنك المالية داخل قروض و تسهيلات ائتمانية متعثرة صعبة الاستيراد.
  - انخفاض في إيرادات البنك بصفة عامة لتجنب و تهميش العوائد الخاصة بهذه الديون.
  - انخفاض القدرة التنافسية للبنك لارتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية استعاضة للموارد الجامة في شكل ديون متعثرة.
  - انخفاض صافي ربحية البنك تأثراً بتجنب و تهميش العوائد المصرفية الناتجة عن تلك الديون المتعثرة و الرغبة في تدعيم المخصصات؛
  - انخفاض قدرة البنك على تدعيم الاحتياطات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات و ارتفاع حجم المخصصات؛
  - تراجع درجة تقييم البنك و تصنيفه ائتمانياً.

### ثانياً: الآثار الاقتصادية للعجز على الاقتصاد القومي:

- إن هذه الآثار الخطيرة الناجمة عن الديون المصرفية المتعثرة، قد تمتد إلى الاقتصاد القومي بكامله، و تهدد عملية التنمية الاقتصادية ، بل قد تصاب آليات التراكم الرأسمالي بأزمة عنيفة تتخذ لها عدة مظاهر مدمرة من بينها: (2)
- التبيد في الموارد النادرة؛
  - الإسراف غير العقلاني في الإنفاق، لعدم جدوى الاستثمار المستقبلي و الاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة؛
  - شيوع الطاقات العاطلة و اتساع نطاقها في مراكز الإنتاج، و التسويق؛
  - في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2009، ص 84-85.

(2) نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 69-71.

## المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي للمؤسسة.

تهتم المؤسسات بالأداء المالي بحيث تراه السبيل و الحل الأمل للحفاظ على البقاء و الاستمرارية، فهو من بين المقومات و الدعائم الرئيسية للمؤسسة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها، و بالتالي فإن الأداء المالي يعتبر أكثر الجوانب الحساسة في المؤسسة، وسنتناول في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي و تقييمه و أسسه و معاييرها.

### المطلب الأول: ماهية الأداء المالي:

سنتطرق إلى مفهوم الأداء المالي و أهميته و العوامل المؤثرة فيه.

#### الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي: <sup>(1)</sup>

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح من غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لبدل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة لتعرف المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

(1) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 45-46.

- و قد عرفه السعيد فرحات جمعة فيرى أن الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف بأقل التكاليف. (1)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الآتي :

" يعتبر الأداء المالي أداة من أدوات الرقابة في المؤسسة الاقتصادية وبه تحدد نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من تقاؤها في المستقبل " .

### الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة ولاستفادة من التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة لشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. (2)

و يشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية :

- المتابعة و المعرفة بنشاط المؤسسة؛
- المتابعة و المعرفة بالظروف المالية و الاقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية. (3)

### الفرع الثالث: العوامل الداخلية الادارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي:

و تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي و بالتالي: (4)

(1) عبد الوهاب دادن و رشيد الحفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 7 العدد2، جامعة ورقلة ، غرداية، 2014، ص 24.

(2) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46-47.

(3) علاء نعيم عبد القادر وآخرون ، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك ، دار البداية، ناشرون و موزعون، ص 252.

(4) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 48-49-50.

### أولاً: الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل في الانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات القرار بأكثر فاعلية.

### ثانياً: المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم ادراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعمليتها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء، واما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين في المبادرة الذاتية أثناء الأداء، اما توجيه الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل ممن أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الادارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

### ثالثاً: التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندرج ضمن التكنولوجيا عدد من الانواع كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب وتكون وفق للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا

واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

#### رابعاً: الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي:

سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي و مختلف خطواته.

#### الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني: تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد المادية والمالية وذلك لخدمة أطرافها المختلفة أي يعتبر التقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً لنتائج المحققة أو معتبرة في ضوء معايير محددة سلفاً.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية: <sup>(2)</sup>

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية .
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول للأهداف المسطرة .

<sup>(1)</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51.

<sup>(2)</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ( و التحديات الراهنة ) ، دار المريخ للنشر، مملكة العربية السعودية، 2008، ص 38.



- وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة الى تحقيق الربح ، لذلك فان تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة ،وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية، وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

### الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: (1)

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق أثرها على الشركات لتعامل معها ومعالجتها.

### المطلب الثالث: معايير و أسس تقييم الأداء المالي:

هناك عدة معايير و أسس يجب مراعاتها عند عملية تقييم الأداء المالي.

#### الفرع الأول: معايير الأداء المالي:

هناك عدة معايير أساسية للأداء المالي يمكن توضيحها كالاتي: (2)

#### 1. المعايير التاريخية:

و تكون مستمدة من فعاليات المؤسسة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا و المالية، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

(1) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51-52.

(2) علاء نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سابق، ص 256-257.

## 2. المعايير القطاعية ( الصناعية ):

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء المالي و متابعته دوريا، خاصة و أن المؤسسة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به بالرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوعة المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية ...الخ.

## 3. المعايير المطلقة:

تعني وجود خاصية أصلية تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

## 4. المعايير المستهدفة:

و هي نسب تستهدف إدارة المنشأة، تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، و بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل تلك المستهدفة، تبرز وجه الانحرافات بين الأداء المالي و المخطط للمنشأة المعنية، و بالتالي اتخاذ الإجراءات.

## الفرع الثاني: أسس تقييم الأداء المالي:

إن الأسس التي يجب أن تعتمد عليها عملية تقييم الأداء ممكن إنجازها فيما يلي: <sup>(1)</sup>

### 1. وجود نظام إعلامي:

يسمح بتدفق المعلومات التي تمكن من القيام بعملية التقييم كما يجب، فعلى أساس المعلومات المتحصل عليها تتوقف عملية التحليل، و من ثم اتخاذ القرارات الصحيحة .

### 2. تحديد الأهداف بدقة:

إن فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعتمد على التحديد الدقيق للأهداف، فهذه الأخيرة هي التي تحدد معايير الأداء المراد تحقيقها وعلى أساسها نقوم بعملية المقارنة التي تساعد على الحكم الصحيح على الأعمال المنجزة.

(1) عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1992، ص 55 .

### 3. وجود خطط تفصيلية عن أداء الأعمال:

فالتخطيط هو احد اساليب تحقيق الاهداف ، ولكي يكون اكثر كفاءة يجب ان تجزا الخطة العامة الى خطط تفصيلية توضح عمل كل قسم من اقسام الادارة المالية.

### 4. تعيين مؤشرات قياس الاداء المالي:

اذ لا بد من تحديد الادوات التي تقي بالغرض أكثر من غيرها، فمن غير المعقول استخدام كل الطرق، و إنه بدون وجود مؤشر يصعب القيام بعملية القياس، بمثابة وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

### 5. وجود أنظمة مساعدة للرقابة مثل التدقيق المالي و المحاسبي:

وهذا يعطي طابعا لصحة و واقعية المعلومات المستعملة للقيام بالتقييم فينعكس ذلك على النتائج و بالتالي تتخذ القرارات على أساس علمي و متين .

بالإضافة إلى أسس أخرى مثل ظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية، حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف المستوحاة من القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

## المبحث الثالث: قياس العجز المالي.

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، و شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما دعا بالضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي و التنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية. و سنتطرق في هذا المبحث إلى استخدام التحليل المالي و مختلف المؤشرات و النسب المالية في قياس العجز المالي للمؤسسة.

### المطلب الأول: استخدام التحليل و العمودي في قياس العجز المالي:

سنتطرق إلى مفهوم التحليل المالي و أدواته.

#### الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي:

تعددت تعاريف التحليل المالي من بينها :

- يمكن تعريف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها بهدف تشخيص و تقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس و الاعتراف المحاسبي. (1)
- كما يعرف التحليل المالي بأنه عملية بحث و استسقاء و استنتاج تبني على تجميع و تصنيف البيانات و الأرقام التي تعكسها الحسابات و القوائم في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها و قياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية. (2)
- ومن خلال التعاريف السابقة يتضح بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم، و استخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية و النسب و المتوسطات و الاتجاهات و المعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة بتاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على و الربحية و القدرة على الاستمرار في المستقبل.

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

(2) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.

## الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي:

هناك العديد من أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي، و لكن لا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل . ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل. وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل و بشكل عام هناك 3 أدوات رئيسية للتحليل و هي كالتالي: (1)

### ■ التحليل الرأسي و العمودي:

يتضمن التحليل العامودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى ، ففي جانب الأصول في قائمة المركز المالي قد يتم نسبة أصل معين إلى مجموع الأصول. أما في قائمة الدخل فيتم نسبة أي عنصر إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة معنى. و في جميع الأحوال لا يكتمل معنى ودلالة النسبة المستخرجة عند القيام بهذا التحليل إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس معين. وهذا المعيار قد يكون نفس النسبة في السنوات السابقة، أو قد يتم مقارنة النسبة بمعدل النسبة لكل الشركات التي تعمل بنفس الصناعة أو ما يسمى بمعيار الصناعة و يتصف التحليل العامودي بالثبات، كما يساعد هذا التحليل على تقييم أداء الشركات، و يستعمل كوسيط للتخطيط و الرقابة خاصة عند مقارنته مع مقياس أو معيار محدد .

### ■ التحليل الأفقي:

يتضمن هذا التحليل تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند. ويتصف هذا التحليل بالديناميكية، و يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية و المالية.

مثل اتجاه متغير معين من متغيرات القوائم المالية إلى الزيادة و النقصان، و درجة الاستقرار أو التذبذب في هذا المتغير من فترة مالية إلى أخرى. فالمحلل لأغراض الاستثمار لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح، و إنما يهتم أيضا بمدى الاستقرار فيها و اتجاهها، وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن استخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العمودي عن مثل هذه الصفات، وبالرغم من أهمية التحليل الأفقي إلا أن هناك بعض المحددات التي يجب الانتباه إليها للتقليل من فرص الوقوع في استنتاجات خاطئة و من أهمها:

(1) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، 2007، ص62.

- عدم ملائمة المعيار المستخدم: كان تكون سنة الأساس المستخدمة كمعيار تتميز بأرباح منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغير في هذا المتغير.
- استخدام نسبة التغير قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة إذا كانت سنة الأساس قيمة منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- القيمة السالبة في سنة الأساس تؤدي إلى نسبة تغير مضللة لا تتناسب مع واقع التغير.

### المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي في قياس العجز:

#### 1. رأس المال العامل:

■ **تعريفه:** يعتبر المال أدوات من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، و ذلك بتاريخ معين و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر الشكل التالي: <sup>(1)</sup>

#### الشكل 2: طريقة حساب رأس المال العامل

|                 |            |              |                 |
|-----------------|------------|--------------|-----------------|
| رأس المال العام | أصول دائمة | أصول ثابتة   | رأس المال العام |
|                 | ديون ق. آ  | أصول متداولة |                 |

المصدر: زغيب مليكة.

و يتم حسابه:

$$ر، م، ع = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

(<sup>1</sup>) زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ، مرجع سابق ، ص 49

■ أنواع رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع: (1)

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر. بما أنه من الناحية المالية، هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى .
- **رأس المال العامل الصافي:** و هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة .
- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

$$ر، م، ع، خ = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

$$ر، م، ع، ج = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

و بصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابياً، أي كافي من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية. و يختلف حجم رأس المال من مؤسسة إلى أخرى كل حسب طبيعتها و القطاع الذي تنتمي إليه فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليها. و بصفة عامة هناك 3 حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي: (2)

- **رأس المال العامل الصافي موجب FRNG:** يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى، و حسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة

(1) زغيب مليكة و بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 50.

(2) لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 93.



المدى، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- **رأس المال العامل الصافي سالب  $FRNG < 0$** : وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- **رأس المال العامل الصافي معدوم  $FRNG = 0$**  : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، في هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

#### ▪ **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFR$ :**

**مفهوم و طريقة حساب  $BFR$** : تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية ( و هي الديون الآجلة ما عدا السلفات المصرفية ) و هذه الموارد تغطي بها مستلزمات و أو احتياجات الدورة، وهي المخزونات و القيمة القابلة للتحقيق ( و بمقارنة قيمة العنصرين هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا ؟

فإذا كان الفرق موجبا فإن المؤسسة لم تغط كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل أخرى و عليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، بالتالي تلجأ إلى مواردها تزيد مدتها عن الدورة أو تحتاج إلى رأس المال العامل. و العكس في حالة سلبية النتيجة . (1)

أو هو رأس المال العامل الأمتل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة لتمويل الموجودات المتداولة، و الذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة . وتنقسم احتياجات رأس المال إلى: (2)

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال**: و يمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، و يتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي بالمؤسسة. و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

(1) خديجة دزايت و معطا الله مبروك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

(2) لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 95.

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم و ديون خارج الاستغلال ( طارئة أو استثنائية )، غير أن هذا النوع من الذمم و الديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال = الأصول المتداولة خارج للاستغلال - الخصوم المتداولة خارج للاستغلال.

## 2. الخزينة:

### ▪ تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.<sup>(1)</sup>

أو يمكن تعريفها على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات و احتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، و يتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها<sup>(2)</sup>. و تحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة الصافية = الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم

### ▪ الحالات الممكنة للخزينة:

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة و هي: <sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة لخضر باتنة، 2008-2009، ص 66.

<sup>(2)</sup> لزعر محمد سامي : مرجع سابق، ص 96.

<sup>(3)</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 66-67.

أ. الحالة الأولى: الخزينة صفرية:

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، و هنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي و ذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، لكن لابد من أخذ الحذر و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

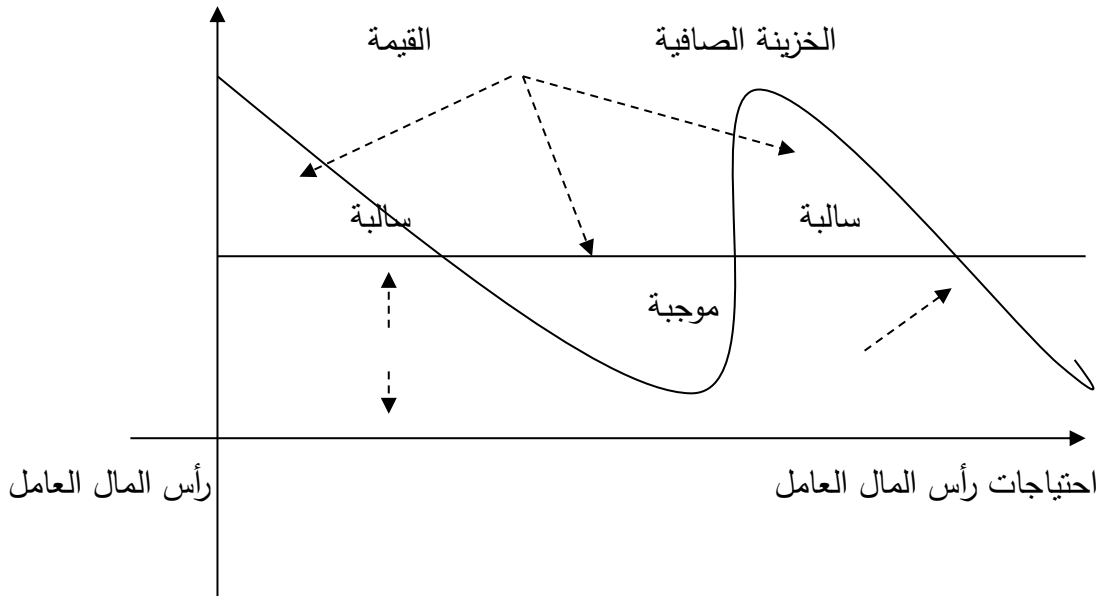
ب. الحالة الثانية: الخزينة موجبة:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة و هو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ج. الحالة الثالثة: الخزينة سالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، و هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط، و الشكل التالي يوضح ذلك: (1)

الشكل 3: الحالات الممكنة للخزينة.



المصدر: لزعر محمد سامي : مرجع سابق.

(1) لزعر محمد سامي، مرجع سابق ، ص 97.

## ■ حالات العجز في الخزينة:

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة ، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة و المسببة للعجز في الخزينة : (1)

- **حالة خطأ في السياسة المالية:** يحدث عجز في الخزينة إذا خلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، و قامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الآجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، و تكون النتيجة إجمالية سالبة، و يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الآجل. و هذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل .

- **حالة نمو سريع غير متحكم فيه:** تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، و هذا يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال في وضع طبيعي، و يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة .

- حالة سوء التسيير عناصر الاستغلال.

- حالة الخسائر المتراكمة.

- حالة تدهور في النشاط.

- حالة إفلاس مهم.

## المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في قياس العجز:

### 1. النسب المالية:

#### ■ تعريف النسبة المالية:

هي عبارة عن علاقة بين بسط و مقام، وقيم البسط و المقام والأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسرة له. (2)

و يمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر ( أو عدة عناصر ) و عنصر آخر ( أو عدة عناصر أخرى ).

(1) سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 67 - 68 - 70.

(2) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 54.

و نستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، و لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة. (1)

#### ■ أنواع النسب المالية:

هناك أنواع متعددة من النسب المالية و التي تختلف تسميتها حسب تركيب النسبة المالية أو مصادر المعلومات التي تعتمد عليها أو حسب نتيجة نشاط المنشأة و يمكن تصنيفها كما يلي : (2)

#### 1. على أساس مصدر العناصر:

- النسب المالية لقائمة المركز المالي.
- النسب المالية لقائمة الدخل.
- النسب المالية المختلطة و تتضمن نسباً مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات إلى رأس المال المستثمر.

#### 2. على أساس نوع العلاقة المنسوبة:

- نسب مالية فعلية .
- نسب مالية معيارية.

#### 3. النسب البسيطة و النسب المركبة:

#### 4. نسب السيولة:

تهدف هذه النسبة إلى التحليل و تقييم مركز رأسمال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابل التزاماتها الجارية

و تتركز نسب السيولة بصفة خاصة في المؤشرات و النسب التالية: (3)

- نسب السيولة العامة: و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموعة الأصول المتداولة}}{\text{مجموعة الديون قصيرة الأجل}}$$

(1) منير شاكر محمد وآخرون، نور التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008، ص 52.

(2) منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 52- 53- 54.

(3) هيثم محمد الزغبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 273.

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأصول المتداولة في تمويل الديون قصيرة الأجل، أي ذلك الجزء من الديون التي تغطيها الأصول المتداولة و تتميز الحالات التالية:

1. إذا كانت نسبة السيولة أكبر من 1: يعني أن رأسمال العامل موجب و هي الحالات المثالية.
2. إذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من 1: معناه أن رأسمال العامل سالب فالمؤسسة إذن هي في حالة سيئة فعليها أن تراجع هيكلها المالي و ذلك بزيادة إما الديون طويلة الأجل أو رأسمال و كذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.
3. إذا كانت نسبة السيولة العامة = 1: يعني أن رأسمال العامل معدوم و أن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة الخاصة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = \frac{\text{مجموع القيم الجاهزة} + \text{مجموع الغير جاهزة}}{\text{مجموعة الديون قصيرة الأجل}}$$

تحسب هذه النسبة عادة بعد حساب نسبة السيولة العامة للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق ( القيم القابلة للتحقق ) و تحسب هذه النسبة من أجل توضيح نسبة السيولة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الآتية} = \frac{\text{مجموع القيم الجاهزة}}{\text{مجموعة الديون قصيرة الأجل}}$$

تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي في الآجال القصيرة، حيث أنه في حالة أغلب ديون المؤسسة مستحقة خلال أيام فقط تكون نسبة السيولة الآتية أقل من الواحد، أما إذا كانت هذه الديون تمتد إلى عدة أسابيع أو الأشهر فيجب أن تكون هذه النسبة محصورة ما بين (0.3-0.5).

- نسب النشاط: تعتبر دورة الاستغلال مصدر توليد الأرباح من خلال رقم الأعمال الذي تحققه المؤسسة لذلك يسعى المحلل المالي إلى دراسة نسب النشاط و الذي تسمى أيضا بنسب الكفاءة و نسب التسيير و

التي تحدد سرعة أو بطء حركة دورة الاستغلال و يجب هنا الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط الاستغلال الذي تقوم به المؤسسة و عليه تركز الدراسة أساسا على نسب الدوران ثلاث عناصر أساسية مكونة لدورة الاستغلال : (1)

- نسب دوران المخزونات: نظرا لأهمية المخزون داخل المؤسسة نجد هذه النسب الأكثر استعمالا لإدارة حركة الأصول المتداولة بالمقارنة مع الديون قصيرة الأجل و ذلك بقياس معدل الدوران و متوسط المدة الزمنية.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة الشراء السنوية للبضائع}}{\text{متوسط المخزون}}$$

و منه:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

و يدل معدل دوران البضاعة على العدد المتوسط لشراء البضائع و يمكن تفسيره بطريقة أخرى على أنه : عدد الطلبات التي قدمتها المؤسسة أو عدد المرات التي اشترت فيها البضاعة نقدا أو على الحساب.

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{متوسط المدة الزمنية لدوران حساب البضاعة شهريا: 360}}{\text{م.م.ز.د.ح.ب.ش}}$$

وتدل مدة الدوران على عدد المرات التي تفصل بين الطلبات المتتالية أي عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة داخل المخزن.

(1) كافي فريدة، محاضرات في مقياس التحليل المالي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، دفعة 2015/2016.

- **معدل دوران الحقوق:** من خلال هذه النسب نختار حساب الزبائن فهو يعبر عن المبيعات و رقم الأعمال التي قامت به المؤسسة و لذلك تقوم بدراسة التحصيلات من خلال معدل و المدة المتوسطين.

$$\text{معدل تحصيل من الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي على الحساب}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

و هو يمثل عدد المرات في السنة التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب .

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{360}{\text{معدل التحصيل من الزبائن}}$$

وهي المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة لزيون حتى يسدد ما عليه أو هي عدد الأيام بين البيع بالأجل و التحصيل و التي يجب أن لا تتعدى 90 يوم.

- **نسب دوران الديون: ( قصيرة الأجل ):**

يظهر حساب المورد كأهم حساب من الناحية المالية لأنه يعتبر قرض بدون فوائد وأحيانا من دون ضمانات مادية أو قانونية بل مبني على السمعة الائتمانية للمؤسسة ، و لذلك يتم حساب نسبة هذا الحساب ( حساب الموردين ) بمقارنته مع حساب الزبائن و يمكن حساب معدل دوران ، هذا الحساب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المورد} = \frac{\text{المشتريات السنوية على الحساب}}{\text{المورد} + \text{أوراق الدفع}}$$

و يشير هذا المعدل إلى عدد المتوسط لعمليات الشراء على الحساب للمواد واللوازم أو المنتوجات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة من المورد.



$$\text{مدة التسديد للمورد} = \frac{360}{\text{معدل دوران المورد}}$$

و هي المدة الزمنية التي يمنحها المورد للمؤسسة إلا أن يحين موعد التسديد و تدل أيضا عدد الأيام الفاصلة بين عملية الشراء على الحساب و التسديد ، أي المدة الزمنية التي تفصل بين طلبيتين و يحدد المورد للمؤسسة 90 يوم من أجل التسديد.

#### - نسب الهيكلية:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على نقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية
  - كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم.
- و تتوزع هذه النسب إلى: (1)

أ. نسب التمويل الدائم: أو نسبة التوازن الهيكلي و هي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{مجموعة الأموال الدائمة}}{\text{مجموعة الأصول الثابتة}}$$

من العلاقة نستنتج:

- نسبة التمويل الدائم = 1: و هذا يعني انعدام رأس المال الدائم أو الصافي، و هذا ليس في صالح المؤسسة.

- نسبة التمويل الدائم أكبر من و احد وجود رأسمال الدائم و هذا يعني الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.

(1) منير شاكر محمد و آخرون، مرجع ساق ، ص 54.

- نسبة التمويل الدائم سلبية: أي أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة تمول عن طريق ديون قصيرة الأجل و هي طريقة تمويل غير عقلانية.

ب. تمويل ذاتي: و هي مكمل لنسبة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{مجموعة الأصول الثابتة}}{\text{مجموعة الديون}}$$

و تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة أي مدى اعتمادها على التمويل الداخلي و يمكن أن تميز الحالات التالية:

- نسبة التمويل الذاتي = 1: أي الأصول الثابتة = الأموال الخاصة و هذا رأسمال العامل الخاص معدوم إذا فكل الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.

- نسبة التمويل الذاتي أكبر من 1: يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال.

ج. نسبة الاستقلالية المالية ( المديونية ): و تحسب كآتي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{مجموعة الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الديون}}$$

و يفضل المالىون أن النسبة الأولى محصورة بين (1-2) حيث يقوم البنك بالموافقة على الإقراض إذا تحققت هذه النسبة، أما بالنسبة إلى النسبة الثانية فلا يجب أن تتخفف عن 0.5 و هي توفي نفس المعنى الأول.

د. نسبة قابلية التسديد: أو القدرة على السداد و تحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

هـ. نسب الربحية: تحتاج المؤسسة في تمويل نشاطاتها خاصة التمويل الداخلي (الذاتي) ويشترط في هذا النوع من التمويل لتكون محققة لأرباح سنوية ويتم حساب النتيجة عن طريق الميزانية الختامية وتظهر إما كنتيجة إجمالية وبعد اقتطاع الضريبة على الأرباح نتحصل على النتيجة الصافية وهناك جدول خاص يتابع مراحل النتيجة يسمى بجدول حسابات النتائج ، لكن لا تكتفي المؤسسة في حساب أرباحها في شكل مبالغ بل تقيمها في شكل نسب مئوية وبذلك نستخرج تحلي آخر لمردوديتها خاصة عن طريق مقارنتها من سنة لأخرى .

▪ تعريف الربحية: هي قدرة الدينار الواحد على توليد الأرباح بعد استخدام الأصول التي ساهمت في تحقيق الأرباح، ويمكن حساب نسب الربحية بمقارنة النتيجة الإجمالية أو الصافية بأحد العناصر لموجودة بالميزانية والي ساهمت في تحقيقها. (2)

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = 100 \times \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الأصول}}$$

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = 100 \times \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

$$\text{نسب الأموال الخاصة} = 100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(1) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائرية، الطبعة الثانية، 1991، ص 47.

(2) كافي فريد، مرجع سابق.

## خاتمة الفصل الأول:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط القوة والضعف في عملية تسييرها، كان لابد عليها من القيام بعملية تقييم و تحسين أدائها المالي، و ذلك باستخدام مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية و التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، وهذا من أجل تقييم و تحسين أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في كافة فترة التقييم، و الهدف العملية إلى بلوغ و تحقيق الأهداف المسطرة و المحددة من جهة، و قياس فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية في استخدام مواردها المالية المتاحة من جهة أخرى، و إجراء هذه العملية يستوجب تحقيق أربع مراحل، وهي :

- جمع المعلومات الضرورية؛
- قياس الأداء الفعلي؛
- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب؛
- دراسة الانحرافات و الفروقات و إصدار الأحكام و الإجراءات التصحيحية.

كل هذا من أجل تعزيز نقاط القوة في عملية تسييرها و تفادي معالجة نقاط الضعف فيها وهذا كله من أجل ضمان و تحقيق خصائص و ميزات النمو و التوسع و الاستمرار للمؤسسة الاقتصادية في المحيط الاقتصادي.

## تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الجانب النظري للموضوع، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد فكري، فقد قمنا بدراسة ميدانية نهدف من خلالها أن يكون هناك التأليف بين المعارف العلمية مع الواقع العلمي، و قد وقع اختيارنا على شركة اتصالات الجزائر - ميلة - وذلك نظرا إلى المكانة البارزة التي تحتلها في قطاع الاتصال بالجزائر.

و كوننا كمحللين خارجيين عن المؤسسة اخترنا طريقة سهلة من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تأثيرها على نشاط و أداء المؤسسة و ذلك بالاعتماد على العديد من مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال و احتياجاته، الخزينة والنسب المالية و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، و جدول حسابات النتائج) خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012، وقد قسم هذا الفصل إلى 3 مباحث:

- المبحث الأول: صناعة الاتصالات في الجزائر.
- المبحث الثاني : التعريف بمؤسسة الاتصالات الجزائر لولاية ميلة.
- المبحث الثالث: أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصال.

## المبحث الأول: صناعة الاتصالات في الجزائر.

شهد قطاع الاتصال في الجزائر سلسلة من الإصلاحات أملت بها التوجهات الراهنة للاقتصاد العالمي من جهة و السعي إلى تكيف و تطوير القطاع من جهة أخرى ، وقد كان لهذه الإصلاحات أثرها البالغ على تطور سوق الهاتف النقال بوجه خاص.

### المطلب الأول: واقع قطاع الاتصال بالجزائر:

يعتبر قطاع الاتصال في الجزائر من بين القطاعات التي عرفت تطورا سريعا في هياكلها و تقنياتها و خدماتها، و هذا باستعماله لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، خصوصا مع دخول الاستثمار الأجنبي إلى السوق الجزائرية، و ظهور التقنية الرقمية الحديثة، حيث يعرف العالم ثورة ضخمة في عالم الاتصالات السلكية و اللاسلكية لاسيما مع انتشار الهاتف الخليوي أو النقال.

#### 1. لمحة تاريخية حول تطور القطاع في الجزائر:

عرف قطاع الاتصال بالجزائر تبني سياسة الانفتاح على الاستثمارات الخاصة، و ذلك لما كان يعاني من مشاكل، و هو ما يعتبر سيرة الإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص اعتماد نظام المنافسة كوسيلة لمحاولة تحقيق الانتعاش لهذا القطاع على أن يتم ذلك وفق لبرنامج إصلاح خصت به الحكومة القطاع، وذلك منذ سنة 2000، و الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لهذا القطاع.

(( أدرج قطاع الاتصال منذ بدايته الأولى بشكل رسمي في قطاع البريد و المواصلات الموروث عن الحقبة الاستعمارية ، التي خلفت وراءها العديد من الأوضاع الكارثية ، فقد كان قطاع الاتصال مسير من طرف مجلس تقني إلى غاية 23 جولية 1962 أين تم تأميمه بواسطة المرسوم رقم 06/1 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962، ومنذ ذلك التاريخ عرف القطاع عدة تحولات و تغيرات باعتباره قطاع عمومي خاصة بموجب الأمر 75-89 المتعلق بالبريد و المواصلات))<sup>(1)</sup>، إلا أنه لغاية سنة 2000 بقي هذا القطاع خاضع لوصاية وزارة البريد و المواصلات، و لم يكن هناك فصل حقيقي و هيكلي بين النشاط الخاص بالبريد و النشاط الخاص بالمواصلات السلكية و اللاسلكية.

(<sup>1</sup>) خالدي فراح، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسويق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.

و على هذا الأساس ظل القطاع طوال هذه الفترة يعاني من نقص فادح في الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى سوء التسيير الناتج من الأسباب التالية: (1)

- نقص الإمكانيات الخاصة بعمليات التوصيل بالشبكات المختلفة.
- غياب المحاسبة التحليلية، عمليات التخطيط، و مركزية القرارات و تأثيرها على عملية التسيير
- تفشي البيروقراطية، خاصة بالنسبة للاستفادة من خط هاتفي.
- عدم التنسيق مع القطاعات الأخرى خاصة قطاع الأشغال العمومية.
- كثرة الانفاق والاتكال على تمويل الدولة ( الميزانية الملحق ) .
- سياسية التسعير بدون الأخذ بعين الاعتبار التكاليف عدم مواكبة التطور التكنولوجي خاصة في مجال المواصلات السلكية.

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم عملت الحكومة الجزائرية على التحسن من خدمات و نشاطات هذا القطاع ، و ذلك باستغلال و استخدام مختلف التقنيات و التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها أن تساهم في التحسين من شبكات الاتصال، و بالتالي الزيادة في إنتاجية هذا القطاع الذي اضحى قبله العديد من المؤسسات الاستثمارية التي سعت إلى استخدام التكنولوجيات المتطورة.

(( و مع حلول سنة 2000 قامت الحكومة الجزائرية بتسطير البرنامج المقترح للإصلاح، و تطوير قطاع الاتصالات هادفة بذلك إلى تكريس مبدأ المنافسة مع التحسن المستمر في الخدمات المقدمة، و بيع عدة رخص لتشغيل الهاتف النقال و الثابت، و ذلك بتحويل وزارة البريد و المواصلات إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و من ثمة قطاع الاتصال للمنافسة، و هذا من خلال سنّها لقانون (200-03) المؤرخ في 05-أوت 2000 )) (2) الذي بموجبه تم تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية مع التأكيد على تكريس مبدأ المنافسة في قطاع الاتصال.

و تمثلت أهم مبادئه و أهدافه (( تكريس مبدأ المنافسة ، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على تطوير و تقديم خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية ذات نوعية جيدة في ظروف موضوعية، و شفافة بدون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة، احترام قواعد المنافسة المشروعة بين المتعاملين، تحديد اطار و كفاءات ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، تحديد سلطة مستقلة و حرة لضبط الاتصالات السلكية واللاسلكية. (3)

(1) خالدي فراح، مرجع سابق، ص 131.

(2) حكيم بن جروة، دراسة استراتيجية التسويق في تحسين خدمات الاتصال، مذكرة ماجستير، غ. م، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007، ص 94.

(3) القانون رقم 03-2000، 03 و المؤرخ في 05 أوت 2000 و المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 48/ 2000، ص 22.

## 2. قطاع الاتصال بعد قانون ( 03/200 ):

تميزت هذه المرحلة الموالية لصدور القانون بحدوث بعض التعديلات نتجت عنها عدة تطورات خاصة بعد الممتدة من 2001 إلى 2004 حيث تم فيها: <sup>(1)</sup>

- فصل الوظائف المختلفة، حيث أوكلت مهمة الاستغلال للمتعاملين، و تولت الوزارة الوصية مهمة صياغة السياسات القطاعية، و أوكلت مهمة الضبط لهيئة مستقلة هي سلطة ضبط البريد و المواصلات (ARPT).

- خلق متعاملين منفصلين للبريد و المواصلات هما بريد الجزائر، اتصالات الجزائر (ATM).

و كما كان مقرر في برنامج اصلاح قطاع الاتصال ، فإنه تم الفتح التدريجي لكل أجزاء السوق الجزائرية على الاستثمار و المنافسة، و يظهر ذلك من خلال دخول ثاني متعاملي الهاتف النقال في الجزائر المتمثل في مؤسسة أوراسكوم تيلكوم الجزائر (OTA) تحت الاسم التجاري جازي، و ذلك بتاريخ 11/07/2001 بمبلغ 737 مليون دولار، بعد حصولها على ترخيص إقامة شبكة ثانية للهاتف النقال ضمن مساعي الدولة الجزائرية لإلغاء الاحتكار على هذا القطاع، و كان يوم 31/07/2001 بإطلاقها لأول عروضها لخدمات الهاتف النقال ، ليتم دخول المتعاملين التاريخي الأول بالجزائر، وهو اتصالات الجزائر للهاتف النقال ATM تحت اسمها التجاري " موبيليس " و التي كانت اطلاقها النهائية في هذا المجال بعد استقلالها عن المؤسسة الوطنية اتصالات الجزائر في أوت 2003، و بمرور أقل من سنة من دخول موبيليس ينظم لمنافسة هذين المؤسستين فرع كويتي متمثل في المؤسسة الوطنية تيلكوم الجزائر WTA تحت الاسم التجاري نجمة سابقا، حيث كان الدخول الرسمي لها بتاريخ 25 أوت 2004، و هذا بطرحها لمنتوجها نجمة في المدن الكبرى للجزائر <sup>(2)</sup>، و تخضع لقوانين سلطة الضبط ARPT.

### المطلب الثاني: سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية:

تطلع سلطة ضبط البريد و المواصلات و المواصلات السلكية و اللاسلكية بدور محوري، و حاسم ضمن منظومة الإصلاحات المنتهجة في القطاع، هذا الدور لا يقف عند مهام الضبط و التحكم في النزاعات، بل يتعداه إلى المهام الاستشارية، و كذا التمثيلية في الهيئات و المحافل الدولية المختلفة، و يجمع الملاحظون و المتعاملون في قطاع الهاتف النقال على أنها تمارس مهامها بنجاح إلى حد الساعة.

<sup>(1)</sup> خالدي فراح، مرجع سابق، ص 131.

<sup>(2)</sup> خالدي فراح، مرجع سابق، ص 132.



## 1. الطبيعة القانونية لسلطة الضبط:

(( منحت لهذه السلطة المنشأة بموجب قانون 03/2000، الاستقلالية و الشخصية المعنوية، كما أنها تتمتع بالاستقلال المالي، و تخضع للمراقبة المالية الدولية، و يقع مقرها في الجزائر العاصمة ))<sup>(1)</sup>

و تتمثل المهام الرئيسية لها في: <sup>(2)</sup>

- السهر على احترام إطار و كفاءات ضبط النشاطات البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية.
- السهر على وجود منافسة فعلية و مشروعة في سوقي البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.
- اتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية او استعادة المنافسة في هاتين السوقين.
- السهر على تطبيق دفاتر الشروط بالطريقة نفسها تماما على كل المتعاملين بالطريقة نفسها تماما على كل المتعاملين وضمان التساوي بينهم.
- السهر على توفير تقاسم منشآت المواصلات السلكية و اللاسلكية مع احترام حق الملكية.
- تخطيط و تسيير و تخصيص و مراقبة استعمال الذبذبات من الحزم التي منحت لها مع احترام مبدأ عدم التمييز.
- إعداد مخطط وطني للترقيم و دراسة الأرقام و منحها للمتعاملين.
- تحديد القواعد القابلة للتطبيق من طرف متعاملي الشبكات العمومية للمواصلات السلكية و اللاسلكية لتحديد تعريفه الخدمات المقدمة إلى المواطنين.
- تسيير أموال الخدمة الشاملة.
- إجراء أي مراقبة وفقا للقانون و لدفاتر الشروط الخاصة بالمتعاملين.
- الفصل في النزاعات فيما يتعلق بالتوصل البيني.
- التحكيم في النزاعات القائمة بين المتعاملين أو مع المستعملين.
- ابداء رأيها حول جميع القضايا المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية لاسيما منها المتعلقة بتحديد التعريف القصوى الخاصة بالخدمة الشاملة بفرصة أو ضرورة تكيف أي تنظيم مع استراتيجيات التنمية.
- المشاركة في تحضير تحديد الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية في مجالي البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.
- التعاون في إطار مهامها، مع غيرها من السلطات أو الهيئات وطنية كانت أو أجنبية تسعى إلى نفس الغاية.

<sup>(1)</sup> خالدي فراخ، مرجع سابق، ص 132.

<sup>(2)</sup> النشرة الفصلية رقم 1 لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، جويلية 2005، ص 2.

## 2. هيكلها التنظيمي و تنظيمها:

لأجل القيام بمهامها فإن السلطة تتشكل من مجلس الإدارة و مدير عام و خمسة مديريات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4: الهيكل التنظيمي لسلطة الضبط.



المصدر: النشرة الفصلية رقم 1 لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، جويلية 2005، ص 8.

و يظهر من الشكل أن الهيكل التنظيمي لسلطة الضبط يتكون من: <sup>(1)</sup>

#### ■ مجلس الإدارة:

يتشكل مجلس الإدارة من سبعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، من بينهم رئيس المجلس، و يتمتع المجلس بكل السلطات و الصلاحيات الضرورية التي تمكنه من القيام بمهامه. و لا تصح مداولاته إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، غير أن قراراته تتخذ بأغلبية الأصوات التي تكون للرئيس، و يمكن أن تكون القرارات محب الطعن لدى مجلس الدولة في أجل شهر واحد من تاريخ تبليغها دون أن يكون للطعن أي أثر.

و تجدر الإشارة إلى أن سلطة الضبط و من خلال مجلسها، هي التي تتولى إعداد نظامها الذي يحدد لها بالأساس تنظيمها و قواعد عملها و حقوق وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، و كذا المدير العام بالإضافة إلى القانون الأساسي للمستخدمين.

#### ■ المدير العام:

يتولى تسيير سلطة مدير العام الذي يعين بدوره من قبل رئيس الجمهورية، و يتمتع بكامل السلطات الذي يخول له في ظل التشريعات السارية المفعول، القيام بمهامه، و تتحدد حقوقه وواجباته بموجب النظام الداخلي للسلطة.

#### ■ الهيكلية الإدارية:

ترتكز على خمسة مديريات تحت سلطة المدير العام، تتفرع عنها 16 دائرة بالإضافة إلى دائرة الشؤون القانونية التي تخضع أيضا إلى إشراف مباشر من المدير العام.

أما المديريات الخمسة فهي: مديرية الإدارة و الموارد البشرية، مديرية الاقتصاد و المنافسة ، مديرية التوصيل البيئي و التكنولوجيات الحديثة ، مديرية البريد و مديرية الشبكات و خدمات الاتصال السلكية و اللاسلكية.

### 3. سلطة الضبط (APRT) و سوق الاتصالات الجزائرية:

لم تكد تمر فترة وجيزة نسبيا عن إنشائها حتى حققت السلطة العديد من الإنجازات، مستهلة منذ نشأتها سنة 2000 نشاطها بفتح المجال أمام المتعاملين و مقدمي الخدمات بشكل تدريجي في الأجزاء السوقية

(<sup>1</sup>) خالدي فراح، مرجع سابق، ص 133.

المبرمجة للانفتاح على المنافسة، مما سمح بترقية الاستثمار و نمو القطاع، و قد تمثلت أبرز نشاطها في: (1)

- منح ترخيصات متعددة و إحلال المنافسة فيما يتعلق تحديدا باستعمال الهاتف عبر الإنترنت و لموردي خدمات isp و التجهيزات اللاسلكية و الكهربائية، و البريد السريع الدولي.
- تنظيم المجالات الخاضعة لها بتصريح بسيط وإخضاعها للمنافسة، و يتعلق الأمر تحديدا بالبريد الوطني و خدمات الإنترنت.
- التحكيم و النظر في جملة القضايا و نزاعات بين المتعاملين في مجال الهاتف النقال، وتتمحور أغلبها حول الإشكالات المتعلقة بالتوصيل البيني.
- إنشاء مرصد لتقييم الشبكات باعتماد أحدث التقنيات مع اللجوء للخبراء من خارجها كلما لزم الأمر.
- المساهمة في إعداد دفتر الشروط الخدمة الشاملة، و ذلك بإشراك كافة المتدخلين.

### المطلب الثالث: قطاع الهاتف النقال في الجزائر:

#### 1. تقديم عام لقطاع الهاتف النقال بالجزائر:

ينشط في قطاع الهاتف النقال بالجزائر متعاملين، تتفاوت فترة تواجد كل منهم فيه ، يمثلون جانب العرض، بحيث يحوز كل منهم رخصة إنشاء واستغلال شبكة GSM و الاستثمار المثمر في مجال الهاتف النقال بما يضمن أفضل خدمة للجمهور الجزائري في مجال اتصالات اللاسلكية، هم على التوالي: اتصالات الجزائر ( موبيليس )، أوراسكوم تيلكوم الجزائر (OTA) و الوطنية لاتصالات الجزائر (WTA).

#### 2. تحليل نمو القطاع الهاتف النقال بالجزائر:

يستدعي التقدم الهائل الذي حققه قطاع الهاتف النقال بالجزائر تحليلا شاملا، إذا تجاوز عدد المشتركين 27.5 مليون مشتركا في نهاية 2007، في حين أنه تم توقع أن عددهم سيصل إلى في أفق سنة 2010 إلى ما بين 12 و 15 مليون.

يبين الجدول الموالي التطور السنوي لعدد المشتركين و للكثافة الهاتفية النقالة للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2007.

(1) خالدي فراخ، مرجع سابق، ص 134.

الجدول 1: التطور السنوي لعدد المشتركين و للكثافة الهاتفية النقالة للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2007.

| المؤشر                         | 2000  | 2001   | 2002   | 2003    | 2004    | 2005     | 2006     | 2007     |
|--------------------------------|-------|--------|--------|---------|---------|----------|----------|----------|
| العدد<br>الإجمالي<br>للمشاركين | 86000 | 100000 | 450244 | 1446927 | 4882414 | 13661335 | 20997954 | 27562721 |
| الكثافة<br>الهاتفية<br>النقالة | %0.28 | %0.32  | %1.50  | %4.67   | %15.26  | %41.52   | %50.3    | %81.5    |

بعد دخول المتعامل المصري و إطلاقه للعلامة جازي في السوق الجزائري للهاتف النقال، قفز عدد من المشتركين 8600 مشترك، بطاقة استيعاب لا تتجاوز 100000 و بمعدل كثافة جد ضعيف إلى 450244 بزيادة بلغت 364244 مشترك سنة 20000 و بمعدل كثافة بلغ 1.5 % كما بلغت نسبة الطلب على الهاتف النقال في هذه السنة بـ 19 %، بعد منتصف سنة 2004، أدى دخول المتعامل الكويتي إلى زيادة عدد المشتركين، حيث انتقل عددهم في نهاية هذه السنة إلى 4882441 مشترك و بفارق 13.75 % مقارنة بمعدل الكثافة الهاتفية الخاص بسنة 2002، كما بلغت نسبة الطلب 63 % نتيجة الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار شراء الخطوط الهاتفية النقال، قفز هذا العدد ليصل إلى أكثر من 20.9 مليون نسمة سنة 2006، أي أن أكثر من نصف الجزائريين يملكون هاتفا نقالا و ما إن كانت سنة 2007 تنتهي حتى بلغ هذا العدد 27.5 مليون بمعدل كثافة 81.5 % مقارنة مع 78.8 % في نسمة، من نفس السنة ، حيث انتقل عددهم من 2668298 هذا الشهر ليصل إلى 2762721 في نهاية ديسمبر من نفس السنة محققا زيادة شهرية قدرها 914423 مشتركا هذه الزيادة المذهلة يفسرها توجه الجزائريين بتكنولوجيا الاتصال و أن هذه الخدمة لم تعد موجهة لفئة معينة من المجتمع، بل هي موجهة للجميع دون استثناء، كما أنها أصبحت تشبع حاجة في نفوسهم ، بحيث أصبحت ثقافة الهاتف النقال جزء من الثقافة الاستهلاكية لكل جزائري، بحكم أنه من بين العدد الإجمالي لسكان الجزائر البالغ 34.4 مليون نسمة، نجد أن 227.5 مليون يملك هاتفا نقالا.

### 3. تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب صيغة الدفع:

#### الجدول 2 : تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب صيغة الدفع.

| الدفع المؤجل |        | الدفع المسبق |          | صيغة الدفع     |
|--------------|--------|--------------|----------|----------------|
| 2007         | 2006   | 2007         | 2006     | عدد المشتركين  |
| 824947       | 470706 | 26737774     | 16067184 |                |
| %3           | %2.8   | % 97         | % 97.2   | النسبة المئوية |

المصدر: خالدي فراح، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات.

شهد عدد المشتركين في كلا الصيغتين تزايد محسوسا في سنة 2007، إلا أن نسبة نمو عددهم في صيغة الدفع كانت على حساب عدد المشتركين في صيغة الدفع المسبق 0.2 % كنتيجة لتعدد العروض الخاصة بالدفع المؤجل و تماشيها مع القدرة الشرائية للمشاركين و بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجزائريين يميلون إلى صيغة الدفع المسبق و أن عددها مشتركيا يفوق عدد مشترك صيغة الدفع الموجب بـ 32 ضعفا نتيجة تفضيلهم التحرر من الالتزامات التعاقدية من ناحية و رغبتهم في التحكم في مصاريفهم الهاتفية من ناحية أخرى.

## المبحث الثاني: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر لولاية ميلة.

تقع الوحدة العملية لاتصالات ميلة في المقر الرئيسي للولاية، بشارع أول نوفمبر ولاية ميلة و فروعها عبر كامل تراب الولاية وخاصة البلديات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية مثل: فرجيو، شلغوم العيد، القرارم قوقة.

### المطلب الأول: لمحة عامة حول مؤسسات اتصالات الجزائر:

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر من أهم المؤسسات المتواجدة على التراب الوطني و هي تسعى دائما لفرض نفسها في السوق نتيجة لشدة المنافسة و ذلك لتقديم أجود و أفضل الخدمات، و للتعرف أكثر على الشركة سنقدمها من خلال إبراز نشاطها و تطوراتها نتيجة الحاجة لوجود وسيلة اتصالات جيدة خاصة بعد الاستقلال تم إنشاء مواقف عامة تخدم المواطنين تسمى بالبريد و المواصلات، و هذه الأخيرة عملت على توسيع شبكة الاتصال لسنة 1993، تم إدخال الهاتف النقال الذي كان يعرف بـ (nmt). و نتيجة لمتطلبات السوق و الانفتاح و العولمة و فتح السوق اتصالات سلكية و لاسلكية على المنافسة أصبح يقتضي بالضرورة إنشاء المؤسسات لأجل المنافسة و كان هذا بصور قانون 03/ 2000 الصادر في 05/08/2000 الذي انبثق منه ميلاد المؤسسة العمومية الاقتصادية اتصالات الجزائر و التي انطلق النشاط الفعلي لها بتاريخ 01/01/2003 بعد أن تم فصل قطاع البريد و المواصلات إلى متعاملين هما: اتصالات الجزائر و بريد الجزائر، وتعتبر المؤسسة (اتصالات الجزائر) المتعامل التاريخي الوحيد فيما يخص الهاتف الثابت، ونظرا للدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ووفقا للأهداف المسطرة لتدارك التأخر في هذا المجال و تبعا للانفتاح الذي تشهده سوق الاتصالات التي التزمت بها الدولة الجزائرية من الاستجابة لاحتياجات زبائنها فإن مؤسسة اتصالات الجزائر سجلت نشاطات متعددة تضمنت تقديم خدمات ذات جودة فأنشأت فروع أخرى لها ذات الغرض و هي:

- فرع الهاتف النقال: اتصالات الجزائر.
- فرع اتصالات عبر الأقمار الصناعية : اتصالات الجزائر ساتليت.
- فرع خدمات الإنترنت: اتصالات الجزائر للإنترنت.

تم إنشاء المؤسسة في شكل أسهم برأس مال 10000000 دج في السجل التجاري 302-18083 والكائن مقرها الاجتماعي بالطريق الوطني رقم 05 ديار الخميس المحمدية 16130 الجزائر، و دخلت رسميا في ممارسة نشاطها معتمدة على 3 أهداف في عالم التكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

- المردودية.
- جودة الخدمة.

- الفعالية.

ما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسة ذات بعد وطني ودولي و تشارك كفاعل رئيسي في تنفيذ برامج التنمية للمجتمع في السوق الجزائرية، حيث أقامت هذا البرنامج خلال الفترة ما بين 2004-2008 و يتجلى فيما يلي:

- إدخال التكنولوجيا جديدة في تحويل المعطيات و البيانات.
- إدخال تكنولوجيا جديدة ذات سرعة عالية في الإرسال.
- تنفيذ المشروع إنشاء شبكة ذات نطاق واسع و متعدد الخدمات.
- تأمين شرايين التحويلات ( الكابلات ، الألياف ) المحمية و الدولية ز ذلك عبر تبني تكنولوجيا حديثة منها تكنولوجيا (DWDM).
- تنفيذ نظام إدارة و مراقبة الشبكة.
- إدخال تكنولوجيا في الإدارة.
- بناء علاقات طويلة الأجل مع قطاع الأعمال و المهتمين بمجال الاتصال.
- دعم الشراكة على الصعيدين الوطني و الدولي و ذلك باغتنام الفرص التي تتيحها السوق الجزائرية في كجال المعلومات و الاتصال.

#### ▪ طبيعة النشاط التي تقوم به المؤسسة (القطاع):

مؤسسة اتصالات الجزائر ( فرع ميلة ) مؤسسة اقتصادية بالدرجة الأولى عمومية وذات أسهم على عكس بريد الجزائر الذي يدخل تحت لواء الوظيف العمومي، تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بتقديم خدمات الاتصال عبر كامل تراب الولاية بمختلف أنواعها سواء كانت اتصالات سلكية أو لاسلكية، و هذه المؤسسة تتدرج ضمن قطاع الخدمات و تصرف خدماتها مع مختلف الأسواق التالية: موبيليس ، الوكالات التجارية للاتصالات ، الاتصالات الفضائية.

#### المطلب الثاني : مهام و أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر ( فرع ميلة ):

##### 1. مهام المؤسسة:

تضطلع مؤسسة اتصالات الجزائر - ميلة- على المهام الأساسية نذكر بإيجاز فيما يلي:

- توفير خدمات للزبائن و توزيعها في مجال الشبكات خاص الداخلية لتبادل المعلومات.
- إعداد تنفيذ الخطط القصيرة و الطويلة الأجل في إطار موضوع التنمية.



- تسيير و تكوين الأشخاص اللّازمين لتأدية مهام المؤسسة و هذا من خلال البرامج و الدورات التكوينية التي تقوم بإعدادها و كذلك الميزانية المخصصة لذلك.
- تعزيز و ضمان جودة منتجاتها و خدماتها لتحقيق أهدافها.
- إنجاز الدراسات التقنية، التكنولوجية، الاقتصادية، المالية لتحقيق أهدافها.
- تطوير، تشغيل و ادارة الشبكات العامة أو مرافق الاتصالات السلكية، اللاسلكية، البيانات الرقمية، المعلومات و الوسائل السمعية و البصرية.
- توفير الاتصالات السلكية و اللاسلكية لنقل و تبادل الصوت، الرسائل النصية، المعلومات و الوسائل السمعية و البصرية.
- توفير خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية وطنية أو في الخارج، و ذلك لضمان الاتصال بين هؤلاء المستعملين للشبكة.

## 2. أهداف المؤسسة:

- تسعى المؤسسة إلى حفظ و تطوير حجمها الدولي و المشاركة في تنمية المجتمع الإعلامي في الجزائر.
- تحقيق النمو الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي لموطن عن طريق توفير خدمات الاتصالات.
- تحسين النشاط التجاري و مستوى الخدمات لكسب أكبر حصة في السوق و تحسين صورة المؤسسة.
- تطوير استغلال الشبكات العمومية الخاصة بالاتصالات.
- تنظيم التبادل واستغلال الشبكات بين مختلف المتعاملين.
- تحسين قيمة شبكة الخدمات المقدمة و جعل خدمات الاتصال أكثر مردودية.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تضمن أمن و سلامة الشبكة و نوعية الاتصال من أجل الرضا التام للمستعملين.
- مراقبة التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه سوق الاتصالات.
- سعي المؤسسة في ظل المنافسة القوية على ضمان مركزها و المحافظة على سمعتها.

## المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر (فرع ميلة):

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو تنظيم خاص بمعرفة مصدر القرار و ذلك بتنسيق الجهود المبذولة بين مختلف المصالح و كذلك فإنه يسهل تقسيم الوظائف و المهام و توزيعها حسب كل اختصاص و مختلف الهياكل التنظيمية باختلاف نشاط المؤسسة و حجمها و تعتمد الوحدة العملية لولاية ميلة على الهيكل التنظيمي التالي: و الذي يعكس طبيعة نشاطها الخدماتي فهو يتكون من مدير الوحدة و خمسة مصالح رئيسية و هذا يبينه الهيكل التنظيمي:

### ■ المدير:

هو المسؤول عن تسيير المؤسسة و التنسيق بين مختلف فروعها، كما أنه المسؤول المباشر عن الوحدة المركزية من صلاحياته:

- التنسيق بين الوظائف في مختلف المصالح و الربط فيما بينها.
- الحرص على تحقيق الأهداف المسطرة.
- تأمين و مراقبة تسيير الموارد المادية و البشرية للوحدة.
- اعداد و اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة العامة للعمل في المؤسسة.
- الممثل الرئيسي للمؤسسة في الداخل و الخارج.
- المصادقة على القوائم و الاجتماعات القوائم الختامية، الاعلانات، الجداول المالية خلال السنة.

### ■ الأمانة:

هي ذاكرة رئيس المؤسسة بل ذاكرة المؤسسة كلها باعتبارها الموظف الإداري المكلف بكل المعلومات الإدارية الصادرة من المؤسسة و الواردة إليها عبر الهاتف و عبر البريد، و عبر الزوار، فأمين ادارة المؤسسة يجب أن يكون حريص على :

- حسن الأمانة أي الانصات للمسؤول المباشر، و الانصياع إلى توصياته و توجيهاته .
- استقبال البريد الوارد و نقله إلى المدير .
- تسجيل الصادر و الواردات من الوثائق.
- الاتصال بجميع الموظفين.
- تبليغ الأوامر و التعليمات الصادرة من المسؤول.
- حفظ و تسجيل الأعمال التي يقوم بها مدير المؤسسة و ترتيب مختلف الوثائق.

### ■ الخلايا:

وهي خلايا الأمن و الوقاية، خلية التفيتش، خلية الاتصال و العلاقات الخارجية، و خلية التسيير النوعية و توجد بجانب مكتب المدير العملي حيث تتبع له مباشرة و تتضح مسؤوليتها من خلال تسمياتها.

## 1. مهام و مسؤوليات الدوائر و المصالح:

### أ. دائرة تسيير الموارد البشرية و الوسائل:

و تدرج تحتها المصالح التالية:

#### ■ مصلحة التكوين: و تتمثل مسؤوليتها في:

- تنظيم احتياجات التكوين و إعداد الخطط.
- متابعة الاتفاقيات مع مؤسسات التكوين.
- المتابعة البيداغوجية لحركة التكوين في المؤسسة.
- القيام بتقييم ميزانية التكوين و العمل على تنفيذها.

#### ■ مصلحة تسيير المستخدمين و الأجور: و تتمثل مهامها في النقاط التالية:

- التسيير الإداري للمستخدمين و متابعة أجورهم.
- تسيير نظام المعلومات الخاص بالأجور.
- العمل على حل النزاعات و تصحيح الأخطاء.

#### ■ مصلحة الوسائل: و مسؤوليتها الأساسية هي متابعة تسيير المخزون ( أدوات مكتبية ، أجهزة ) و عملية التوزيع على مستوى الوحدات.

#### ■ مصلحة الممتلكات: و مسؤوليتها الأساسية هي عملية الجرد للوسائل و المعدات و المركبات و المحافظة عليها.

حيث ينبثق عن هذه المصالح:

- المخزن الولائي: و هو الصعب لاتصالات الجزائر لأنه الممول الرئيسي لجميع إدارتها و لمصالح المديرية و يحفظ جميع المواد الموجودة في المخزن.

### ب. الدائرة التقنية:

و تقسم هي الأخرى إلى 3 مصالح:

#### ■ مصلحة المنشآت التقنية:

مهمتها الأساسية هي دراسة و تطوير شبكة المشتركين، توسيعها، ودراسة بيئة الموقع، الهندسة المدنية، توصيل الكهرباء، و التهوية... إلخ. فهي تنقسم إلى ثلاث فروع:

- الإرسال TRANSMISSION.
- التحويل COMMUTATION.
- الطاقة ENERGIE.
- مصلحة شبكة المعطيات: و مسؤوليتها الرئيسة صيانة شبكة المعطيات.
- مصلحة شبكة البلوغ و الحلقة المحلية: تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان الاستغلال الحسن للشبكة و صيانتها.
- مصلحة شبكة البلوغ و الحلقة المحلية: تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان الاستغلال الحسن للشبكة و صيانتها. تنبثق عن هذه المصلحة:
- المراكز التقنية للاتصالات: مهمتها جمع المراكز التقنية، مراكز إنتاج، مركز التضخيم من أجل الاستغلال الأمثل لشبكة المشتركين و صيانتها، كما يقوم بدراسات مشاريع توسعه الشبكة و تقييمها.
- ج. دائرة المالية و المحاسبة:

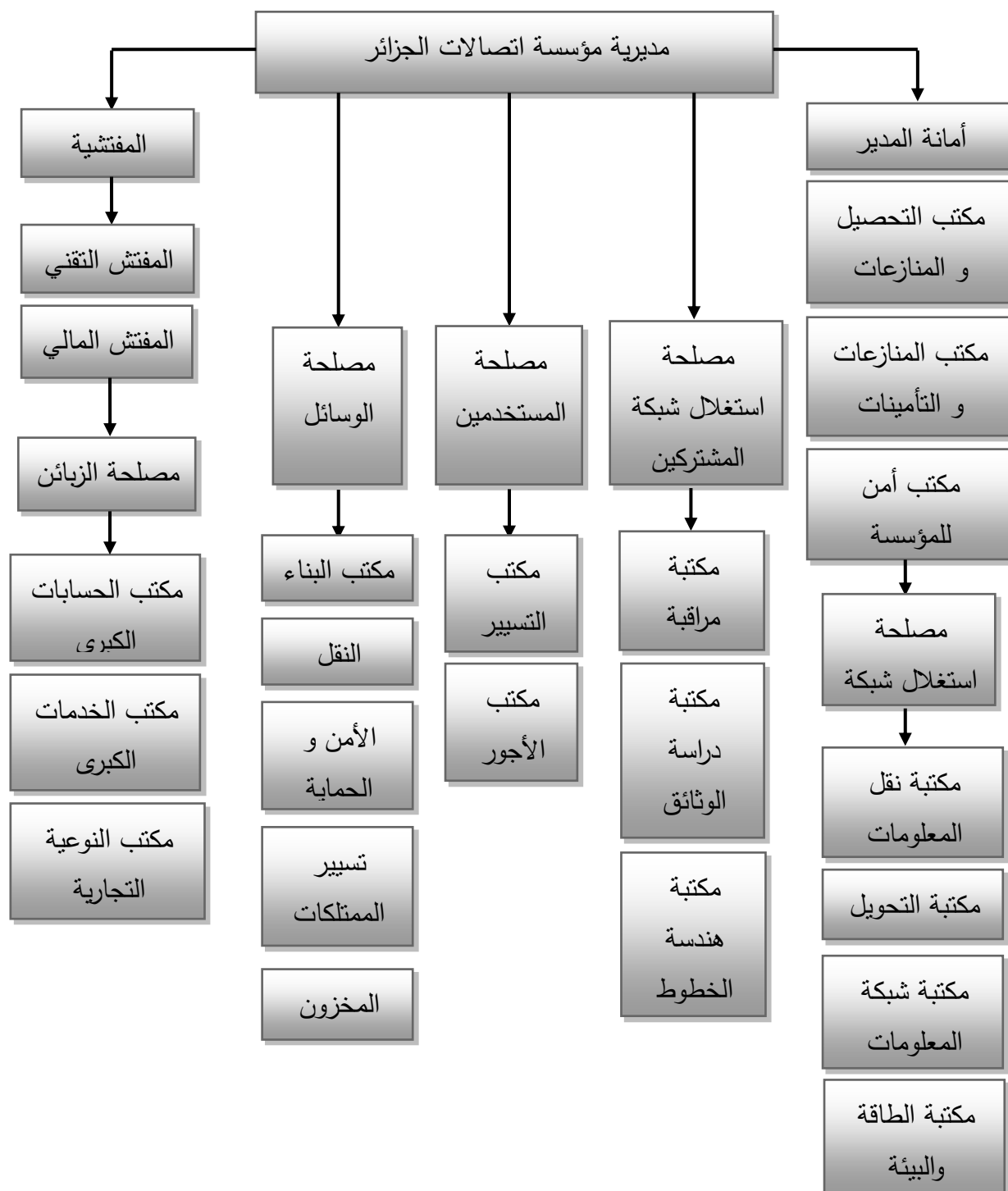
وتتكون من أربعة مصالح وهي: الميزانية ، الخزينة و المحاسبة و مهام مشتركة في: إعداد الميزانية، و التسيير المالي و المحاسبي لأموال المؤسسة من خلال الحسابات البنكية و البريدية للمديرية العامة التابعة للمديرية العملية، فضلا عن مصلحة التأمينات و القضايا القانونية و التي تدير على متابعة المنازعات بين المؤسسة و خصومها.
- د. الدائرة التجارية:

و تقسم إلى ثلاث مصالح و هي:

  - مصلحة العلاقة من الزبائن: ومهامها تتمثل في:
    - السير على إرضاء الزبون عن طريق الوحدات النقدية و التجارية التابعة لها.
    - المساهمة في الوصول إلى الأهداف التجارية للمؤسسة.
    - دراسة و معالجة الشكاوي و طعون الزبائن و العمل على إرضائهم واعطاء الحلول لمشاكله.
    - تكوين المستخدمين في المصلحة.
  - مصلحة قوة البيع و الشبكات التجارية: تتمثل مهامها في:
    - ضمان الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف البيع المرجوة.

- القيام بدراسة تحميل سلوك الزبون اتجاه عملية البيع.
- اعداد مخطط عمل تجاري يحدد أهداف عملية البيع في كل وحدة تجارية، أو وكالة، أو قسم.
- تكوين المستخدمين في المصلحة.
- مصلحة الفوترة و التحصيل و المنازعات: و تتمثل مهمها في:
  - ضمان متابعة الفواتير الهاتفية و تحصيلها و المعالجة الودية مع الزبون.
  - إعداد ميزانية الفواتير وارسالها إلى المديرية الإقليمية و العمل على ضمان صحة المعلومة للمساهمة في إرضاء الزبون.
  - تكوين المستخدمين في المصلحة.
  - و تتبثق عنها الوكالات التجارية التي مهمتها تتمثل في:
    - استقبال و توجيه الزبائن.
    - عرض و بيع الخدمات.
    - عملية توزيع الفواتير و تحصيل مبالغها.
    - متابعة شكاوي الزبائن.

**الشكل 5: الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتصالات الجزائر.**



المصدر: إدارة المؤسسة.

### المبحث الثالث: أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصالات.

لتطبيق عملية دراسة أثر العجز المالي على أداء مؤسسات شركة اتصالات الجزائر، ينبغي دراسة و تحليل المؤسسة و لا يتم ذلك إلا عن طريق توفر الوثائق اللازمة ومن بين أهم هذه الوثائق الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة، و بالتالي سيتم عرض الميزانيات المالية السنوات الأخيرة من الفترة الممتدة من 2007 - 2012 و تحليلها بالعديد من المؤشرات محل الدراسة و المتمثلة أساسا مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

#### المطلب الأول: استخدام القوائم المالية في قياس العجز لشركة اتصالات الجزائر:

للقيام بعملية حساب و تحديد مؤشرات تقييم و تحسين الأداء المالي، كان لابد من تحليل الميزانية المالية للمؤسسة لسنوات 2007 - 2008-2009-2010-2011-2012 انطلاقا من الميزانيات المحاسبية للشركة.

الجدول 03: جانب الأصول الميزانية لسنة 2007 - 2008.

| الأصول                   | سنة 2007     | سنة 2008     |
|--------------------------|--------------|--------------|
| التثبيات المعنوية        | -            | -            |
| التثبيات العينية         | 67147213.06  | 67147213.06  |
| الأراضي                  | 54000.000.00 | 54000.000.00 |
| البناءات                 | 3914097.98   | 3914097.98   |
| التثبيات العينية الأخرى  | 11329577.49  | 9233115.08   |
| التثبيات الجاري إنجازها  | -            | -            |
| القروض و الأصول الأخرى   | -            | -            |
| الضرائب على الأصول       | 1354603.26   | 1920324.54   |
| مجموع الأصول غير الجارية | 7117555.96   | 69067537.60  |
| الأصول الجارية           | -            | -            |
| المخزونات الجاري إنجازها | 18469086.54  | 14109188.39  |
| الديون الدائنة           | -            | -            |
| الاستخدامات المماثلة     | -            | -            |
| الزبائن                  | 21294852.06  | 1878763.56   |
| المدينون الآخرون         | 2102309.82   | 1239005.91   |
| الضرائب                  | 26912.13     | 1190.00      |
| الموجودات و ما يماثلها   | -            | -            |
| الأصول الموظفة           | -            | -            |
| أموال الخزينة            | 10832562.17  | 2694799.48   |
| مجموع الأصول جارية       | 52725722.72  | 19922947.79  |
| المجموع العام للأصول     | 123901278.68 | 88990484.94  |

الجدول 04: تغيرات قيمة الأصول خلال سنة 2007 - 2008.

| البيان                   | التغير بين سنتي 2007 و 2008 |
|--------------------------|-----------------------------|
| مجموع الأصول غير الجارية | -2108018.36                 |
| مجموع الأصول الجارية     | -32802775.38                |



■ التعليق على ميزانية الأصول:

عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2008 مع 2007 نلاحظ انخفاض بقيمة 2108018.36- و هذا راجع إلى انخفاض في التثبيتات العينية الأخرى.

و أما الأصول الجارية نلاحظ انخفاض قيمتها بـ 32802775.38- و هذا راجع إلى انخفاض قيمة المخزونات و الزبائن و قيمة السيولة المتوفرة لدى المؤسسة.

الجدول 05: جانب الخصوم الميزانية خلال سنة 2007 - 2008.

| البيان                                  | سنة 2007     | سنة 2008     |
|-----------------------------------------|--------------|--------------|
| رؤوس الأموال الخاصة                     | -            | -            |
| رأس المال الصادر                        | -            | -            |
| العلاوات و الاحتياطات                   | -            | -            |
| النتيجة الصافية                         | -31637158.67 | -31988857.36 |
| الترحيل من جديد                         | -2518036.68  | -2518036.68  |
| حصة الشركة المجمدة / ذوي الأقلية        | 116591587.67 | 90780417.32  |
| مجموع رؤوس الأموال الخاصة               | 82436932.32  | 56273523.28  |
| الخصوم الجارية                          | -            | -            |
| الضرائب المؤجلة                         | -            | -            |
| المؤونات و الحسابات المدرجة في الحسابات | 22031030.16  | 25008510.60  |
| مجموع الخصوم غير الجارية                | 22031030.16  | 25008510.60  |
| الموردون و الحسابات الملحقه             | 2114699.10   | 1030271.12   |
| الضرائب                                 | 4656269.25   | 2944596.90   |
| الديون الأخرى                           | 12662887.85  | 3733583.04   |
| خزينة الخصوم                            | -            | -            |
| مجموع الخصوم الجارية                    | 19433856.20  | 7708451.06   |
| المجموع العام للخصوم                    | 123901278.68 | 88990484.94  |

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق المؤسسة.

■ التعليق على ميزانية الخصوم:

**الجدول 06: تغيرات قيمة الخصوم خلال سنة 2007 - 2008.**

| البيان                    | التغير بين سنتي 2007 و 2008 |
|---------------------------|-----------------------------|
| مجموع رؤوس الاموال الخاصة | -26162869.04                |
| مجموع الخصوم الجارية      | 2977480.44                  |
| مجموع الخصوم غير الجارية  | -11725405.14                |

المصدر: من إعداد الطلبة.

**التعليق:**

من المعلوم أن خصوم المؤسسة هي عبء عن الاستخدامات و مصادر التمويل التي اعتمدتها المؤسسة لتمويل مواردها ( الأصول) يوجد نوعان منها الأموال الدائمة و الديون قصيرة الأجل فخلال الفترة (2007 - 2008) قد تغيرت قيم هذه العناصر كالتالي:

مجموع رؤوس الاموال الخاصة انخفضت بقيمة -26162869.04 دج مجموع الخصوم الجارية (الديون طويلة الأجل) لسنة 2008 قد زادت عن 2007 بقيمة 2977480.44 نتيجة زيادة في قيمة المؤونات و الحسابات المدرجة في الحسابات.

مجموع الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) لسنة 2008 قد انخفضت بقيمة -11725405.14.

الجدول 07: جانب الأصول للميزانية خلال الفترة 2009-2010-2011-2012.

| الأصول                    | سنة 2009      | سنة 2010       | سنة 2011       | سنة 2012        |
|---------------------------|---------------|----------------|----------------|-----------------|
| التبittات المعنوية        | 91912540.03   | 220393356.51   | 473718181.21   | 504065757.61    |
| التبittات العينية         | -             | -              | -              | -               |
| الأراضي                   | 353762000.00  | 353762000.00   | 353762000.00   | 353762000.00    |
| البناءات                  | 1140461221.57 | 1140213021.28  | 4869576326.67  | 4736360965.57   |
| التبittات العينية الأخرى  | 36018585702.9 | 25001436682.28 | 20642064620.50 | 22488033842.67  |
| التبittات الجارية إنجازها | 467842947.26  | 7385740726.81  | 4820953073.68  | 15694512488.20  |
| القروض و الأصول الأخرى    | 13179638095.3 | 162265419.31   | 104208792.61   | 198549037.10    |
| الضرائب على الأصول        | 18145882.99   | 33462830.45    | 195568039.21   | 353582567.34    |
| مجموع الأصول غير الجارية  | 55480935190.1 | 34297274036.02 | 31459851033.88 | 44328866658.49  |
| الأصول الجارية            | -             | -              | -              | -               |
| المخزونات الجارية إنجازها | 200677147.42  | 88769432.72    | 280328431.62   | 731981273.30    |
| الديون الدائنة            | -             | -              | -              | -               |
| الاستخدامات المماثلة      | -             | -              | -              | -               |
| الزبائن                   | 11013477339.3 | 1322547667.22  | 6930041799.89  | 9271730924.24   |
| المدينون الآخرون          | 723028071.93  | 7744319831.57  | 7150303874     | 7637428420.62   |
| الضرائب                   | 523361439.89  | 178614342.50   | 2866719436.11  | 3543922181.01   |
| الموجودات و ما يماثلها    | -             | -              | -              | -               |
| الأصول الموظفة            | -             | 25000000000    | 14000000000.   | 175000000000    |
| أموال الخزينة             | 6559405381.85 | 9703823569.38  | 129509249983   | 20491496145.83  |
| مجموع الأصول جارية        | 2552720138.03 | 57844954843.49 | 44178318505.83 | 59176558945.00  |
| مجموع العام للأصول        | 810081365.8   | 92142228880.11 | 75638169539.71 | 103505425603.49 |

■ التعليق على ميزانية المؤسسة:

الجدول 08: تغيرات قيمة الأصول خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

| التغير لسنة 2011 و 2012 | التغير لسنة 2009 و 2010 | البيان                   |
|-------------------------|-------------------------|--------------------------|
| 12869015624.61          | (21183661154.08)        | مجموع الأصول غير الجارية |
| 5914998240439.17        | 55292234705.46          | مجموع الأصول الجارية     |

المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من خلال تقييم جدول أصول الميزانية ما يلي:

■ بالنسبة لسنة 2009 و 2010:

عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2010 مع 2009 نلاحظ انخفاض بقيمة (21183661154.08) و هذا راجع إلى انخفاض في التثبيات العينية الأخرى. و الضرائب على الأصول .

أما الأصول الجارية نلاحظ ارتفاع قيمتها ب 55292234705.46 وهذا راجع إلى زيادة في الزبائن وقيمة المدينون الآخرون.

■ بالنسبة لسنة 2011 و 2012:

عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2011 مع 2012 زيادة بقيمة 12869015624.61 و هذا راجع إلى زيادة بعض عناصر الميزانية و زيادة التثبيات العينية الأخرى و انخفاض قيمة البناءات.

عند مقارنة الأصول الجارية لسنة 2011 مع 2012 نلاحظ زيادة بقيمة 5914998240439.17 زيادة قيمة المخزونات والزبائن بالإضافة إلى زيادة قيمة الخزينة.

الجدول 09: جانب خصوم الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

الوحدة : دج

| سنة 2012       | سنة 2011       | سنة 2010      | سنة 2009       | الخصوم                      |
|----------------|----------------|---------------|----------------|-----------------------------|
| -              | -              | -             | -              | رؤوس الأموال الخاصة         |
| 25000.000.000  | 25000.000.000  | 25000.000.000 | .25000.000.000 | رأس المال الصادر            |
| 10720475713.7  | 6434272432.4   | 4948702042.6  | -              | العلاوات و الاحتياطات       |
| 10652625351.6  | 5997563928.1   | 2804296529.6  | 4172262666.5   | النتيجة الصافية             |
| -360729179     | -1711360646.9  | -1318726139.2 | -2171762197.8  | الترحيل من جديد             |
| 46012371885.7  | -35720475713.7 | 31434272432.4 | 28756692655    | مجموع رؤوس الأموال الخاصة   |
|                |                |               |                | الخصوم غير جارية            |
| .1609528692    | 1481506692.4   | 1401813892.4  | 1405481891.6   | القروض و الديون المالية     |
| 11328125       | 4296875        | 956875000     | 429737.5       | الضرائب المؤجلة             |
| 6384008872.9   | 2165326954.80  | 1685892017.3  | 1209662854.6   | المؤونات و الحسابات المدرجة |
| 8004865690.4   | 3651130522.29  | 3097274559.7  | 2615574483.8   | مجموع الخصوم غير الجارية    |
| 3166140230     | 20594678150.4  | 23133615849.3 | 15978707332.6  | الموردون و الحسابات الملحقة |
| 11100481797.09 | 8686750500.1   | 6222143866.9  | 5834669219.6   | الضرائب                     |
| 6726303926     | 6972060207.88  | 28254922071.5 | 27822492879.0  | الديون الأخرى               |
| -              | 1307444.2      | -             | -              | خزينة الخصوم                |
| 49488188027.2  | 36266563303.7  | 57610681787.8 | 49635869431.4  | مجموع الخصوم الجارية        |
| 103505425603.4 | 75638169539.7  | 92142228880.1 | 81008136570.2  | المجموع العام للخصوم        |

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق المؤسسة.

■ التعليق على جانب الخصوم:

الجدول 10: تغيرات قيمة الخصوم خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

| التغير لسنة 2011-2012 | التغير لسنة 2009-2010 | البيان                    |
|-----------------------|-----------------------|---------------------------|
| 10291896172.04        | 2677579777.47         | مجموع رؤوس الأموال الخاصة |
| 4353735168.19         | 841700175.97          | الخصوم غير الجارية        |
| 13221624723.52        | 7974812356.44         | الخصوم الجارية            |

المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال تقييم خصوم الميزانية:

- بالنسبة لسنة 2009 و2010:

مجموع رؤوس الأموال الخاصة زادت بقيمة 2677579777.47 دج.

مجموع الخصوم غير الجارية (الديون الطويلة الأجل): لسنة 2010 زادت عن 2009 بقيمة 841700175.97 بسبب زيادة قيمة الديون المالية.

مجموع الخصوم الجارية لسنة 2010 زادت عن سنة 2009 بقيمة 7974812356.44 نتيجة زيادة قيمة الضرائب و أموال الخزينة.

- بالنسبة لسنة 2009 و2010:

مجموع رؤوس الأموال الخاصة زادت بقيمة 10291896172.04.

مجموع الخصوم غير الجارية (الديون الطويلة الأجل): لسنة 2012 زادت عن 2011 بقيمة 4353735168.19 بسبب زيادة قيمة الديون المالية.

مجموع الخصوم الجارية لسنة 2012 زادت عن سنة 2011 بقيمة 13221624723.52 نتيجة زيادة قيمة الضرائب و أموال الخزينة.

■ التحليل العمودي للميزانيات:

الجدول 11: الميزانية المختصرة لسنة 2007.

| الأصول                                   | المبالغ      | %     | الخصوم                                     | المبالغ      | %     |
|------------------------------------------|--------------|-------|--------------------------------------------|--------------|-------|
| التثبيات المادية و<br>المعنوية و المالية | 71175555.96  | 57.44 | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 82436932.32  | 66    |
| الأصول الثابتة                           | 71175555.96  | 57.44 | الأموال الدائمة                            | 104467422.28 | 84.32 |
| القيم القابلة للاستغلال                  | 18469086.54  | 15    | المورد و ملحقاته                           | 19433856.20  | 15.68 |
| القيم القابلة للتحقيق                    | 23424074.01  | 19    | الديون قصيرة الأجل                         | 19433856.20  | 15.68 |
| النقديات                                 | 10832562.17  | 9     | –                                          | –            | –     |
| الأصول المتداولة                         | 123901278.68 | 42.55 | –                                          | –            | –     |
| مجموع الأصول                             | 123901278.68 | 100%  | مجموع الخصوم                               | 123901278.68 | 100%  |

■ التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة شركة اتصالات الجزائر خلال سنة 2007 فإن أصولها الثابتة تفوق أصولها المتداولة و التي تمثل 57 % من مجموع الأصول، و هذا يدل على اعتمادها بشكل كبير على أصولها الثابتة، أما فيما يخص أموالها الخاصة فهي تتمثل 66 % من مجموع خصومها، أما فيما يتعلق بقروضها قصيرة الأجل في تساوي تقريبا قروضها المتوسطة و الطويلة و التي تقدر 16 %، وبالتالي فإن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل استثماراتها.

الجدول 12: الميزانية المختصرة سنة 2008.

| الأصول                                | المبالغ     | %     | الخصوم                                     | المبالغ                    | %              |
|---------------------------------------|-------------|-------|--------------------------------------------|----------------------------|----------------|
| التثبيات المادية و المعنوية و المالية | 69067537.60 | 77.61 | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 65273523.28<br>25008510.60 | 63.23<br>28.10 |
| الأصول الثابتة                        | 69067537.60 | 77.61 | الأموال الدائمة                            | 81282033.88                | 91.34          |
| القيم القابلة للاستغلال               | 14109188.39 | 15.85 | المورد و ملحقاته                           | 7708451.06                 | 8.66           |
| القيم القابلة للتحقيق                 | 3118959.47  | 3.50  | الديون قصيرة الأجل                         | 7708451.06                 | 8.66           |
| النقديات                              | 2694799.48  | 3.02  | -                                          | -                          | -              |
| الأصول المتداولة                      | 19922947.34 | 22.38 | -                                          | -                          | -              |
| مجموع الأصول                          | 88990484.94 | %100  | مجموع الخصوم                               | 88990484.94                | 100%           |

المصدر : من إعدادا الطلبة .

■ التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة لشركة اتصالات الجزائر خلال سنة 2008 فإن أصولها الثابتة بلغت 77 % من مجموع الأصول و هذا يدل على انخفاض حجم أصولها المتداولة، و بين هنا تجمد حجم كبير من أموالها الدائمة في أصولها الثابتة، أما في ما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة و التي تتمثل بـ 63 % من مجموع خصومها وهذا يوضح انخفاض في أموالها الخاصة مقارنة مع السنة الماضية، أما فيما يتعلق بقروضها القصيرة فهي بانخفاض بنسبة كبيرة وهي 8.66% نتيجة و انخفاض في وتيرة دورة الاستغلال.



الجدول 13: الميزانية المختصرة لسنة 2009.

| الأصول                                   | المبالغ        | النسبة | الخصوم                                     | المبالغ                         | النسبة %      |
|------------------------------------------|----------------|--------|--------------------------------------------|---------------------------------|---------------|
| التثبيات المادية و<br>المعنوية و المالية | 55480935190.10 | 68.48  | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 28756692655.00<br>2615574483.82 | 35.49<br>3.23 |
| الأصول الثابتة                           | 55480935190.10 | 68.48  | الأموال الدائمة                            | 31372267138.82                  | 38.72         |
| القيم القابلة للاستغلال                  | 200677147.12   | 0.24   | المورد و<br>ملحقاته                        | 49635869431.41                  | 6.12          |
| القيم القابلة للتحقيق                    | 18767118851.16 | 23.16  | الديون قصيرة<br>الأجل                      | 49635869431.41                  | 6.12          |
| النقديات                                 | 6559405381.85  | 8.09   | -                                          | -                               | -             |
| الأصول المتداولة                         | 25527201380.13 | 31.51  | -                                          | -                               | -             |
| مجموع الأصول                             | 81008136570.23 | 100    | مجموع الخصوم                               | 81008136570.23                  | 100           |

المصدر: من إعداد الطلبة على وثائق المؤسسة.

■ **التعليق:**

من خلال الميزانية المختصرة لسنة 2009 أن شركة اتصالات الجزائر أن أصولها الثابتة تفوق أصولها المتداولة بـ 68.44 %، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تمثل 35.49 % من مجموع خصومها، أما فيما يتعلق بقروضها قصيرة الأجل فهي تفوق قروضها المتوسطة و الطويلة بنسبة 6 %.

الجدول 14: الميزانية المختصرة لسنة 2010.

| الأصول                                   | المبالغ         | النسبة | الخصوم                                     | المبالغ                         | النسبة %      |
|------------------------------------------|-----------------|--------|--------------------------------------------|---------------------------------|---------------|
| التثبيات المادية و<br>المعنوية و المالية | 34279274036.62  | 37.20  | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 31434272432.47<br>3097274659.79 | 34.11<br>3.36 |
| الأصول الثابتة                           | 34279274036.62  | 37.20  | الأموال الدائمة                            | 345240742778.83                 | 37.47         |
| القيم القابلة<br>للاستغلال               | 338769432.72    | 0.36   | المورد و ملحقاته                           | 576106817.87                    | 0.62          |
| القيم القابلة<br>للتحقيق                 | 2275236184.29   | 2.46   | الديون قصيرة<br>الأجل                      | 576106817.87                    | 0.62          |
| النقديات                                 | 347038235669.48 | 37.66  | -                                          | -                               | -             |
| الأصول المتداولة                         | 57844954843.49  | 62.27  | -                                          | -                               | -             |
| مجموع الأصول                             | 92142228880.11  | %100   | مجموع الخصوم                               | 92142228880.11                  | 100%          |

المصدر: من إعداد الطلبة

■ التعليق:

من خلال تحليل الميزانية المختصرة لشركة اتصالات الجزائر لسنة 2010 نلاحظ أن أصولها المتداولة تفوق أصولها الثابتة و التي تمثل 62.27 %، و هذا يدل على انخفاض أصولها الثابتة مقارنة مع سنة 2009 وزيادة قيمة أصولها المتداولة، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تمثل 34.11 % من مجموع خصومها، أي حدوث تدهور في قيمة أموالها الخاصة مقارنة مع السنة الماضية، أما فيما يخص قروضها طويلة الأجل فهي تفوق بدرجة كبيرة قروضها قصيرة الأجل و الذي كان له أثر سلبي على وضعية المؤسسة.

الجدول 15: الميزانية المختصرة لسنة 2011.

| الأصول                                   | المبالغ         | %     | الخصوم                                     | المبالغ        | %     |
|------------------------------------------|-----------------|-------|--------------------------------------------|----------------|-------|
| التثبيات المادية و<br>المعنوية و المالية | 31459851033.88  | 41.59 | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 35720475713.71 | 47.22 |
| الأصول الثابتة                           | 31459851033.88  | 41.59 | الديون طويلة<br>و متوسطة                   | 3651130522.29  | 4.82  |
| القيم القابلة للاستغلال                  | 280328431.62    | 0.37  | الأموال الدائمة                            | 39371606236    | 52.05 |
| القيم القابلة للتحقيق                    | 169407065090.77 | 22.40 | المورد و<br>ملحقاته                        | 36266563303.71 | 47.94 |
| النقديات                                 | 44178318505.83  | 35.63 | الديون قصيرة<br>الأجل                      | 36266563303.71 | 47.94 |
| الأصول المتداولة                         | 44178318505.83  | 58.40 | –                                          | –              | –     |
| مجموع الأصول                             | 75638169539.71  | 100%  | مجموع الخصوم                               | 75638169539.71 | 100%  |

■ التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة شركة اتصالات الجزائر خلال سنة 2011 نلاحظ أن أصولها المتداولة تفوق أصولها الثابتة و التي تمثل 58.40 % من مجموع أصولها ، أما فيما يخص خصومها فإن أموالها الخاصة تمثل 47.22 % من مجموع خصومها، أما في يخص قروضها قصيرة فهي تفوق بدرجة كبيرة قروضها طويلة و متوسطة الأجل بنسبة 47.94%.

الجدول 16: الميزانية المختصرة لسنة 2012.

| الأصول                                      | المبالغ         | النسبة | الخصوم                                     | المبالغ                         | النسبة %      |
|---------------------------------------------|-----------------|--------|--------------------------------------------|---------------------------------|---------------|
| التثبيات المادية<br>و المعنوية و<br>المالية | 44328866658.49  | 42.84  | الأموال الخاصة<br>الديون طويلة<br>و متوسطة | 46012371885.78<br>8004865690.48 | 44.45<br>7.73 |
| الأصول الثابتة                              | 44328866658.49  | 42.84  | الأموال الدائمة                            | 54017237576.26                  | 52.18         |
| القيم القابلة<br>للاستغلال                  | 731981273.30    | 0.71   | المورد و ملحقاته                           | 49488188027.23                  | 4.81          |
| القيم القابلة<br>للتحقيق                    | 20453081525.87  | 19.76  | الديون قصيرة الأجل                         | 4988188027.23                   | 47.81         |
| النقديات                                    | 37991496145.83  | 36.70  | -                                          | -                               | -             |
| الأصول المتداولة                            | 59176558945     | 57.17  | -                                          | -                               | -             |
| مجموع الأصول                                | 103505425603.49 | %100   | مجموع الخصوم                               | 103505425603.49                 | %100          |

المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

من خلال الميزانية المختصرة شركة اتصالات الجزائر خلال سنة 2012 نلاحظ أن أصولها الثابتة تفوق أصولها المتداولة و التي تمثل 42.82 % من مجموع أصولها ، وهذا يدل على زيادة أصولها الثابتة مقارنة مع سنة 2011 و انخفاض أصولها المتداولة بدرجة كبيرة ، أما في يخص خصومها ، فإن أموالها الخاصة تمثل 44.45 % أي هناك تدهور في أموالها الخاصة مقارنة مع السنة الماضية، أما فيما يتعلق بقروضها قصيرة الأجل فهي تفوق بنسبة كبيرة ديونها الخارجية بنسبة 47.81 %.

الجدول 17: التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج سنة 2007 و 2008.

| النسبة % | التغير المطلق | سنة 2008     | سنة 2007      | البيان                       |
|----------|---------------|--------------|---------------|------------------------------|
| 14.36    | 60189856.63   | -18283397.15 | -41906459.15  | المبيعات و المنتجات الملحقة  |
| 57.18    | 1248624.82    | 3432238.52   | 2183613.70    | الإنتاج المثبت               |
|          |               |              |               | إعانات الاستغلال             |
| -62.61   | 24871686.82   | -14851158.63 | -39722845.45  | إنتاج السنة المالية          |
| -56.76   | -9957548.51   | 7582990.37   | 17540538.91   | المشتريات المستهلكة          |
| -48.16   | -1569541.78   | 1689176.16   | 3258717.94    | الخدمات الخارجية و           |
|          |               |              |               | الاستهلاكات الأخرى           |
| -55.42   | -11527090.52  | 9272166.53   | 20799256.85   | استهلاك السنة المالية        |
| -70.51   | 13344596.5    | -5578992.10  | -18923588.60  | القيمة المضافة للاستغلال     |
| 20.74    | -9004543.08   | 34396246.99  | 43400790.07   | أعباء المستخدمون             |
| 748.08   | 866151.81     | 981934.81    | 115783.00     | الضرائب و الرسوم المماثلة    |
| 16.25    | 4166205.23    | 29799189.70  | 25632984.47   | إجمالي فائض الاستغلال        |
| 64.17    | -57959.11     | -1482730.88  | -903139.60    | المنتجات العملياتية الأخرى   |
| 158.62   | 68960.03      | 112434.49    | 43474.46      | الأعباء العملياتية الأخرى    |
| -30.95   | -2629252.93   | 5863594.15   | 8492847.08    | مخصصات الإهلاكات و           |
|          |               |              |               | المؤونات                     |
| 52.12    | 1892494.12    | -1737908.82  | -3630402.94   | استئناف الخسائر و المؤونات   |
| 7.41     | 2198815.27    | 32554578.64  | 29635763.27   | النتيجة العملياتية           |
|          |               |              | -             | المنتجات المالية             |
|          |               |              | -             | الأعباء المالية              |
|          |               |              |               | النتيجة المالية              |
| 7.41     | 2198815.27    | 32554578.64  | 29635763.27   | النتيجة العادية قبل الضريبة  |
|          |               |              |               | الضرائب الواجب دفعها عن      |
|          | -             | -            | -             | النتائج العادية              |
| -        | - 565721.28   | - 565721.28  | -             | الضرائب المؤجلة عن النتائج   |
|          |               |              |               | العادية                      |
| -59.16   | 26184589.86   | -18071798.33 | - 44256388.19 | مجموع منتجات الأنشطة العادية |
| 32.25    | -23831495.77  | 50060655.69  | 73892151.46   | مجموع أعباء الأنشطة العادية  |

| النسبة % | التغير المطلق | سنة 2008    | سنة 2007    | البيان                              |
|----------|---------------|-------------|-------------|-------------------------------------|
| 7.49     | 2353094.09    | 31988857.36 | 29635763.27 | النتيجة الصافية للأنشطة العادية     |
| -        | -             | -           | 2001395.40  | أعباء غير عادية منتجات              |
| -        | -             | -           | 2001395.40  | النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية |
| 1.11     | 351698.69     | 31988857.36 | 31637158.67 | صافي النتيجة المالية                |

المصدر : من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

#### - استهلاك السنة المالية:

نلاحظ انخفاض في المشتريات المستهلكة بمعدل (56.76%) و يقابلها انخفاض في الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى بـ (48.16% ) و هذا ما يفسر انخفاض استهلاك السنة المالية.

#### - القيمة المضافة:

نلاحظ انخفاض بنسبة (70.51%) و هذا ما يفسر انخفاض في استهلاك السنة المالية بمعدل (55.42%) لكن هذا الانخفاض كان أكبر من ذلك المسجل في إنتاج السنة المالية بمعدل (62.61%).

#### - الفائض الإجمالي للاستغلال:

سجلت ارتفاع بمعدل 16.25% و هذا راجع إلى ارتفاع قيمة الضرائب بـ 278.08%.

#### - النتيجة العملياتية:

سجلت النتيجة العملياتية ارتفاع بمعدل 7.41% و هو مؤشر جيد للمؤسسة ، بالرغم من ارتفاع المنتجات العملياتية بمعدل 64.15% و الأعباء العملياتية بمعدل 185.62% و انخفاض في مخصصات الإهلاك بمعدل (30.95%).

#### - النتيجة الصافية للسنة المالية:

سجلت النتيجة المالية ارتفاع بنسبة 1.11% نتيجة ارتفاع في قيمة النتيجة العملياتية.

الجدول 18: التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج سنة 2009 - 2010.

| البيان                                  | سنة 2009        | سنة 2010        | التغير المطلق | نسبة التغير % |
|-----------------------------------------|-----------------|-----------------|---------------|---------------|
| المبيعات و المنتجات الملحقة             | 47749141739.45  | 47992115795.66  | 242974056.21  | 0.50          |
| إعانات الاستغلال                        | 47749141739.45  | 47992115795.66  | -242974056.21 | 0.50          |
| إنتاج السنة المالية                     | -1042441963     | -730826774701.5 | -3116154070   | 29.89         |
| المشتريات المستهلكة                     | -23981140937.98 | -24671948145.57 | -690807207.56 | 2.88          |
| الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى   | -25023582900.98 | -25402774701.5  | -379191800.58 | 1.51          |
| استهلاك السنة المالية                   | 2227558838.47   | 22589341094.10  | -136217744.37 | - 0.59        |
| القيمة المضافة للاستغلال                | -3338299533.78  | -434743028.25   | -1096443494.4 | 32.84         |
| أعباء المستخدمون                        | - 485271683.03  | -1638013214.41  | -1152741531.3 | 237.54        |
| الضرائب و الرسوم المماثلة               | 16901987621.66  | 16516584851.44  | -2385402770.2 | (12.61)       |
| إجمالي فائض الاستغلال                   | 1138730654.18   | 1114054595.19   | 9975323941.00 | 0.760         |
| المنتجات العملية الأخرى                 | -164230059.21   | -73973056.39    | 90257002.82   | (0.54)        |
| الأعباء العملية الأخرى                  | -16070004996.27 | -15202673642.01 | 867331324.2   | (5.39)        |
| مخصصات الإهلاكات و المؤونات             | 1451313840.44   | 533507959.68    | -917805880.76 | (63.23)       |
| استثناء الخسائر و المؤونات              | 5257797090.80   | 2887500707.91   | -237026382.89 | (4.50)        |
| النتيجة العملية                         | 283012196.94    | 958869223.60    | 675857026.66  | 238.80        |
| المنتجات المالية                        | -1277924699.93  | -100790606.92   | 1177134092.41 | 92.11         |
| الأعباء المالية                         | -944912502.99   | -41921383.32    | 9907203619    | 995.78        |
| النتيجة المالية                         | 4262884587.81   | 2845579324.59   | 1417305263.22 | 332.47        |
| النتيجة العادية قبل الضريبة             | -90621921.23    | -47460730.00    | 34161191.23   | 47.62         |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |                 |                 |               |               |

| البيان                             | سنة 2009        | سنة 2010        | التغير المطلق  | نسبة التغير % |
|------------------------------------|-----------------|-----------------|----------------|---------------|
| الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية | -               | 6177935.02      | -617935.02     | 0             |
| مجموع منتجات الأنشطة العادية       | 5622198431.01   | 50598547574.13  | 49976349143.12 | (799)         |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية        | -46449935764.43 | -47794251044.52 | -13344315280.5 | (2.89)        |
| النتيجة الصافية للأنشطة العادية    | 4172262666.58   | 2804296529.61   | -136796136.97  | (32.78)       |
| صافي النتيجة المالية               | 4172262666.58   | 2804296529.61   | -136796136.97  | (32.72)       |

المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

#### - استهلاك السنة المالية:

عرفت الخدمات و الاستهلاكات زيادة 2.88 % في حين تقابلها زيادة في المشتريات المستهلكة بنسبة 29.89 % وهو ما يعبر عن ارتفاع استهلاك السنة المالية.

#### - القيمة المضافة:

نلاحظ انخفاض بنسبة ( 0.59%) و هذا ما يفسر الارتفاع المسجل في استهلاك السنة المالية بمعدل 1.51% أكبر من إنتاج السنة المالية 0.50 %.

#### - الفائض الإجمالي للاستغلال:

سجلت انخفاض بمعدل ( 12.61 %) نتيجة انخفاض نسبة القيمة المضافة بنسبة ( 0.59 % ) و هذا راجع إلى ارتفاع قيمة الضرائب ب 273.54%.

#### - النتيجة التشغيلية:

سجلت النتيجة التشغيلية انخفاض بمعدل 4.50 % و هو مؤشر سلبي بالنسبة إلى المؤسسة ، بالرغم من ارتفاع النواتج التشغيلية بمعدل 0.766 % و انخفاض كل من الأعباء التشغيلية و مخصصات الإهلاكات و استرجاع خسائر القيمة بمعدل ( 0.545%) و ( 5.39%). ( 63.26%) على الترتيب.



- النتيجة الصافية للسنة المالية:

سجلت انخفاض بمعدل ( 32.87 %) و هذا راجع ارتفاع النتيجة التشغيلية للمؤسسة.

الجدول 19: التحليل الأفقي لسنة 2011-2012.

| النسبة % | التغير المطلق | سنة 2012        | سنة 2011        | البيان                                |
|----------|---------------|-----------------|-----------------|---------------------------------------|
| 114      | 526850106.3   | 57161798791.12  | 51300948684.76  | المبيعات و المنتجات الملحقة           |
| 17.4     | 1017246.75    | 6860734.09      | 5843487.34      | إعانات الاستغلال                      |
| 11.42    | 5861867353    | 57168659525.21  | 51306792172.10  | إنتاج السنة المالية                   |
| 35.49    | -261568855    | -998504133.34   | -736935277.38   | المشتريات المستهلكة                   |
| 7.57     | -2134322656   | -26583914103.09 | -24711160302.42 | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى |
| 8.21     | -2094322656   | -27582418236.43 | -25488095579.80 | استهلاك السنة المالية                 |
| 9.45     | 992951511.3   | 29586241288.78  | 25858696592.30  | القيمة المضافة للاستغلال              |
| 2.06     | -4960444455   | -5440697983.43  | -480253527.96   | أعباء المستخدمون                      |
| 1.94     | 1920191711    | -3400839539.03  | -2553931009.93  | الضرائب و الرسوم المماثلة             |
| 10.2     | -2100856782   | 20744703766.32  | 18824512054.96  | إجمالي فائض الاستغلال                 |
| -0.88    | -13995982.2   | 279182411.85    | 2380039193.47   | المنتجات التشغيلية الأخرى             |
| -0.20    | 19816555594   | -83257700.64    | -69261718.38    | الأعباء التشغيلية الأخرى              |
| 1.61     | 4936301.92    | -7555492717.63  | -12261062876.44 | مخصصات الإهلاكات و المؤونات           |
| 0.01     | 4515845408    | 386696570.84    | 381760268.92    | استئناف الخسائر و المؤونات            |
| 0.48     | 907415615.1   | 13771832330.74  | 9255986921.98   | النتيجة التشغيلية                     |
| 3.72     | 1061294730    | 1150695691.35   | 243280076.16    | المنتجات المالية                      |
| -0.60    | 1968710345    | -69578452.59    | -1757053182.74  | الأعباء المالية                       |
| -1.30    | 6484555754    | 454937238.76    | -151377310.58   | النتيجة المالية                       |
| 0.83     | 563715446.7   | 14226769569.50  | 7742213815.40   | النتيجة العادية قبل الضريبة           |
| -        | -16393805.6   | -3725127496.00  | -1912026971.00  | الضرائب الواجب دفعها                  |
| 2.94%    |               |                 |                 | عن النتائج العادية                    |

المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

- استهلاك السنة المالية:

عرفت الخدمات و الاستهلاكات زيادة 35.49 % في حين تقابلها زيادة في المشتريات المستهلكة بنسبة 7.57% ما يعبر زيادة في استهلاك السنة المالية.

- القيمة المضافة:

نلاحظ ارتفاع بنسبة 9.45 % و هذا ما يفسر أن معدل الارتفاع المسجل في إنتاج السنة المالية بمعدل 11.42 % كان أكبر من استهلاك السنة المالية (8.21%).

- الفائض الإجمالي للاستغلال:

سجلت ارتفاع بمعدل 10.20 % نتيجة ارتفاع نسبة القيمة المضافة بنسبة 9.41 % و هذا راجع إلى زيادة قيمة الضرائب ب 1.94 %.

- النتيجة التشغيلية:

سجلت النتيجة التشغيلية ارتفاع بمعدل 0.48 % و هو مؤشر إيجابي بالنسبة إلى المؤسسة، بالرغم من انخفاض النواتج و الأعباء التشغيلية و بمعدل (0.88%)، (0.20%) على التوالي، و ارتفاع كل من مخصصات الإهلاكات و استئناف الخسائر بمعدل 1.61% و 0.01% على التوالي.

- النتيجة الصافية للسنة المالية:

سجلت ارتفاع بمعدل 0.77 % و هذا راجع ارتفاع النتيجة التشغيلية.

■ التحليل العمودي:

الجدول 20: التحليل العمودي لسنة 2008.

| التغير النسبي % | سنة 2008     | البيان                                     |
|-----------------|--------------|--------------------------------------------|
| 100             | -18283397.15 | المبيعات و المنتجات الملحقة الإنتاج المثبت |
| -18.77          | 3432238.52   |                                            |
| 81.22           | -14851158.63 | إنتاج السنة المالية                        |
| 41.47           | 7582990.37   | المشتريات المستهلكة                        |
| 9.23            | 1689176.16   | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى      |
|                 |              | استهلاك السنة المالية                      |
| (50.71)         | 9272166.53   | القيمة المضافة للاستغلال                   |
| 30.51           | -5578992.10  | أعباء المستخدمين                           |
| 118.12          | 34396246.99  | الضرائب و الرسوم المماثلة                  |
| (5.37)          | 981934.81    | إجمالي فائض الاستغلال                      |
| (162.98)        | 29799189.70  | المنتجات العملية الأخرى                    |
| 8.10            | -1482730.88  | الأعباء العملية الأخرى                     |
| (0.61)          | 112434.49    | مخصصات الإهلاكات و المؤونات                |
| (32.07)         | 5863594.15   | استئناف الخسائر و المؤونات                 |
|                 |              | النتيجة العملية                            |
| 9.50            | -1737908.82  | المنتجات المالية                           |
| (178.05)        | 32554578.64  | الأعباء المالية                            |
|                 | -            | النتيجة المالية                            |
|                 | -            | النتيجة العادية قبل الضريبة                |
|                 |              | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية    |
| (178.05)        | 32554578.64  | الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية         |
|                 | -            |                                            |
| 3.09            | -565721.28   |                                            |

| البيان                       | سنة 2008     | التغير النسبي % |
|------------------------------|--------------|-----------------|
| مجموع منتجات الأنشطة العادية | -18071798.33 | (98.84)         |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية  | 50060655.69  | (273.80)        |
| النتيجة الصافية              | 31988857.36  | (174.96)        |
| صافي النتيجة المالية         | 31988857.36  | (174.96)        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة و تمثل (174.96%) من رقم الأعمال و بالتالي و يعود السبب إلى ارتفاع الفائض الإجمالي الذي يمثل 162.98 % من رقم الأعمال وبالتالي يمكن نستنتج أن السبب يعود في الانخفاض الكبير الذي حققته في قيمة النتيجة العملياتية و الذي قدر بـ: (178.05%).

#### الجدول 21: التحليل العمودي لسنة 2010.

| البيان                         | سنة 2010         | التغير النسبي % |
|--------------------------------|------------------|-----------------|
| المبيعات و المنتجات الملحقة    | 47992115795.66   | 100             |
| إعانات الاستغلال               |                  |                 |
| إنتاج السنة المالية            |                  |                 |
| المشتريات المستهلكة            | 47992115795.66   | 0.01            |
| الخدمات الخارجية و الاستهلاكات | -730826774701.56 | -1.52           |
| الأخرى                         | -24671948145.57  | -51.40          |
| استهلاك السنة المالية          | -25402774701.56  | 52.93           |
| القيمة المضافة للاستغلال       | 22589341094.10   | 47.06           |
| أعباء المستخدمين               | -434743028.25    | -9.24           |
| الضرائب و الرسوم المماثلة      | -1638013214.41   | -3.41           |
| إجمالي فائض الاستغلال          | 16516584851.44   | 34.41           |
| المنتجات العملياتية الأخرى     | 1114054595.19    | 2.32            |
| الأعباء العملياتية الأخرى      | -73973056.39     | -0.15           |
| مخصصات الإهلاكات و             | -15202673642.01  | -31.67          |
| المؤونات                       |                  |                 |
| استئناف الخسائر و المؤونات     | 533507959.68     | 1.11%           |

| التغير النسبي % | سنة 2010        | البيان                                  |
|-----------------|-----------------|-----------------------------------------|
| 0.60            | 2887500707.91   | النتيجة التشغيلية                       |
| 1.99            | 958869223.60    | المنتجات المالية                        |
| -2.08           | -100790606.92   | الأعباء المالية                         |
| -0.08           | -41921383.32    | النتيجة المالية                         |
| 5.92            | 2845579324.59   | النتيجة العادية قبل الضريبة             |
| -0.09           | -47460730.00    | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| 0.01            | 6177935.02      | الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية      |
| 105.4           | 50598547574.13  | مجموع منتجات الأنشطة العادية            |
| 99.58           | -47794251044.52 | مجموع أعباء الأنشطة العادية             |
| 5.85            | 2804296529.61   | النتيجة الصافية                         |
| 5.85            | 2804296529.61   | صافي النتيجة المالية                    |

المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة و تمثل 5.84 % من رقم الأعمال و بالتالي و يعود السبب إلى ارتفاع الفائض الإجمالي الذي يمثل 34.41% من رقم الأعمال و بالتالي يمكن نستنتج أن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط الاستغلالي و ليس النشاط المالي.

الجدول 22: التحليل العمودي لسنة 2012.

| التغير النسبي % | سنة 2012        | البيان                                  |
|-----------------|-----------------|-----------------------------------------|
| 100             | 57161798791.12  | المبيعات و المنتجات الملحقة             |
| 0.12            | 6860734.09      | إعانات الاستغلال                        |
| 99.88           | 57168659525.21  | إنتاج السنة المالية                     |
| -1.47           | -998504133.34   | المشتريات المستهلكة                     |
| -46.50          | -26583914103.09 | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى   |
| -48.25          | -27582418236.43 | استهلاك السنة المالية                   |
| 51.75           | 29586241288.78  | القيمة المضافة للاستغلال                |
| -9.51           | -5440697983.43  | أعباء المستخدمون                        |
| 5.94            | -3400839539.03  | الضرائب و الرسوم المماثلة               |
| 36.29           | 20744703766.32  | إجمالي فائض الاستغلال                   |
| 0.48            | 279182411.85    | المنتجات العملياتية الأخرى              |
| -0.14           | -83257700.64    | الأعباء العملياتية الأخرى               |
| 13.21           | -7555492717.63  | مخصصات الإهلاكات و المؤونات             |
| 0.67            | 386696570.84    | استئناف الخسائر و المؤونات              |
| 24.09           | 13771832330.74  | النتيجة العملياتية                      |
| 2.10            | 1150695691.35   | المنتجات المالية                        |
| 3.21            | -69578452.59    | الأعباء المالية                         |
| 0.79            | 454937238.76    | النتيجة المالية                         |
| 24.88           | 014226769569.5  | النتيجة العادية قبل الضريبة             |
| -6.51           | -3725127496.00  | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| 0.26            | 150983278.13    | الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية      |
| 10.33           | 58985234199.25  | مجموع منتجات الأنشطة العادية            |
| -84.55          | -48332608847.62 | مجموع أعباء الأنشطة العادية             |
| 18.63           | 10652625351.63  | النتيجة الصافية                         |
| 18.63           | 10652625351.63  | صافي النتيجة المالية                    |

المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة و تمثل 18.53 % من رقم الأعمال و بالتالي و يعود السبب إلى ارتفاع الفائض الإجمالي الذي يمثل 36.29% من رقم الأعمال و بالتالي يمكن نستج أن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط الاستغلالي و ليس النشاط المالي.

**المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي في قياس العجز لشركة اتصالات الجزائر:**

لتحديد أثر العجز المالي على أداء شركات مؤسسات الاتصال يستلزم تقييم أداء المؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية و التقارير المالية التي تعكس وضعية المؤسسة و ذلك من خلال حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في:

- رأس المال العامل الصافي.
- احتياج في رأس المال.
- الخزينة.

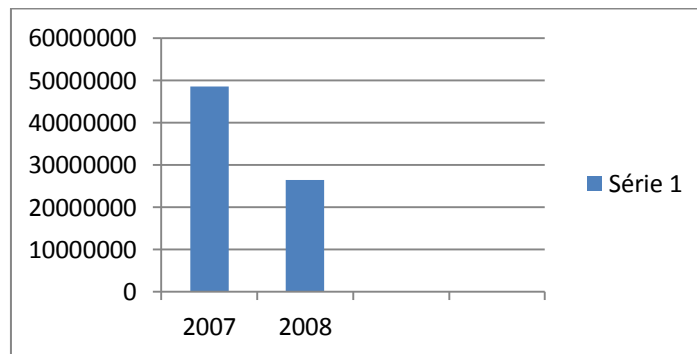
■ **رأس المال العامل:**

**الجدول 23: يوضح تطور رأس المال.**

| البيان               | سنة 2007     | سنة 2008     |
|----------------------|--------------|--------------|
| الموارد المستقرة     | 165242610.25 | 143198710.46 |
| الاستخدامات المماثلة | 11664253.85  | 116716453.85 |
| FR                   | 48598356.4   | 26482156.61  |

المصدر: من إعداد الطلبة.

**الشكل 6: يبين تطور رأس المال العامل الصافي خلال فترة 2007 - 2008.**



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب قدره، وبالتالي فإن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي حيث أن المؤسسة حققت هامش أمان 48598356.4 دج.

في سنة 2008 نلاحظ أن رأس مالها أيضا موجب حيث قدر بـ 26482156.61 دج و هذا يدل على انخفاض هامش أمان المؤسسة بـ 22116199.79 دج ويعود السبب الانخفاض في رأس المال إلى انخفاض في مواردها و ارتفاع قيمة استخداماتها الثابتة ، وبالتالي فإن توازنها المالي قد تراجع مقارنة مع السنة الماضية.

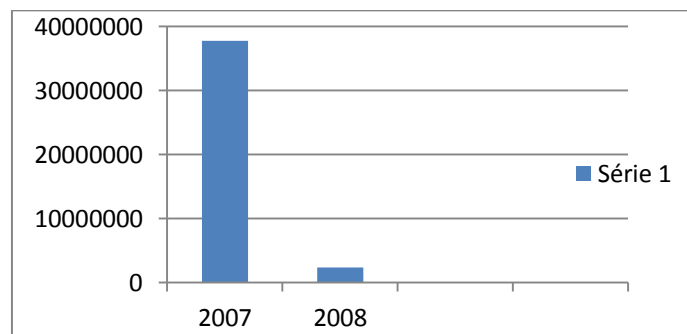
■ **الاحتياج في رأس المال العامل:**

**الجدول 24: تطور الاحتياج رأس المال خلال سنة 2007-2008.**

| البيان | سنة 2007     | سنة 2008    |
|--------|--------------|-------------|
| BFRHE  | 343106681.15 | -           |
| BFRHEX | 149433856.20 | 3159330.45  |
| BFRG   | 37767594.23  | 23787357.14 |

المصدر: من إعداد الطلبة.

**الشكل 7: يبين تطور احتياجات رأس المال العامل خلال سنة 2007 - 2008.**



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن المؤسسة قد حققت احتياج رأس مالي موجب خلال سنة 2007 قدره 37767594.23 دج و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها الدورة بواسطة مواردها العادية ، وبالتالي فهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى.



أما في سنة 2008 كان احتياجها في رأس المال موجبا، لكنه سجل انخفاضا بقيمة 23787357.14 دج مقارنة مع السنة الماضية، و هو يعتبر في غير صالح المؤسسة.

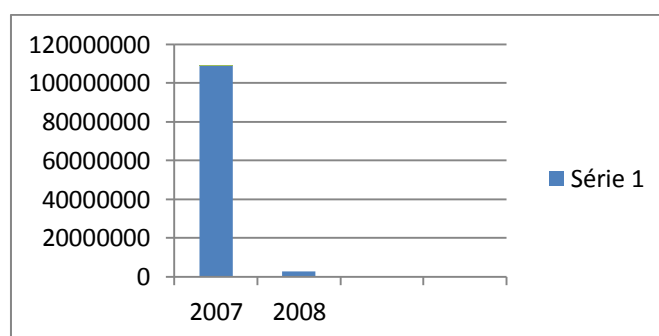
#### ■ الخزينة:

الجدول 25: جدول يوضح تطور الخزينة خلال سنة 2007 - 2008.

| البيان                     | سنة 2007     | سنة 2008    |
|----------------------------|--------------|-------------|
| رأس المال العامل           | 48598356.4   | 26482156.61 |
| احتياج في رأس المال العامل | 37767594.23  | 23787357.14 |
| الخزينة                    | 108832562.17 | 2694799.48  |

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل 8: يبين تطور خزينة المؤسسة خلال الفترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال سنة 2007 و 2008، ففي سنة 2007 كانت تقدر قيمة الخزينة 108832562.17 دج، أما في سنة 2008 فانخفضت خزينة المؤسسة إلى 2694799.48 دج أي تراجعت بمعدل كبير قدره 97.52 - و هذا ما يؤثر على نشاط المؤسسة في المستقبل و وضعيتها المالية.

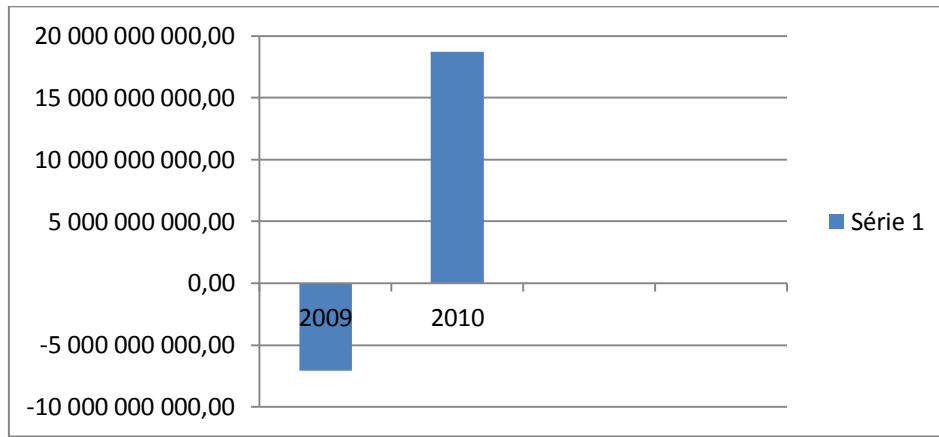
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي:
- مؤشرات التوازن عام 2009 - 2010:

الجدول 26 : تطور رأس المال خلال الفترة 2009-2010.

| البيان               | سنة 2009        | سنة 2010        |
|----------------------|-----------------|-----------------|
| الموارد المستقرة     | 10209435540.13  | 119875543420.25 |
| الاستخدامات المماثلة | 109147146565.25 | 101195975284.97 |
| FR                   | -7052483025.11  | 18697568135.28  |

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل 9: يبين تطور رأس المال العامل خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة خلال سنة 2009 سالب و بالتالي فإن المؤسسة شركة اتصالات الجزائر تعاني من عجز في السيولة و عليها البحث عن موارد أخرى لتغطية هذا العجز ،أما في عام 2010 فنلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب قدر ب: 18697568135.68 و هذا يعني ارتفاع هامش الأمان بـ 25749781160 دج و يعود السبب إلى ارتفاع قيمة رأس المال العامل إلى زيادة الموارد الدائمة و انخفاض الاستخدامات الثابتة.

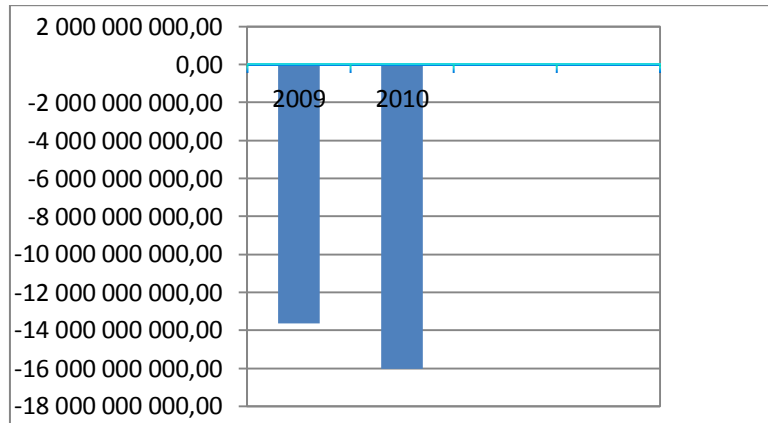
■ الاحتياج في رأس المال العامل:

الجدول 27: تطور الاحتياج في رأس المال خلال الفترة 2009 - 2010.

| البيان | سنة 2009        | سنة 2010        |
|--------|-----------------|-----------------|
| BFRHE  | -20887130123.55 | -23799847058.35 |
| BFRHEX | 725537392.49    | 7775160374.15   |
| BFRG   | -13631756194.06 | -16024255434.23 |

المصدر : من إعداد الطلبة.

الشكل 10: يبين تطور احتياج رأس المال العامل خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة خلال عام 2009 حققت احتياج رأس المال عامل سالب و هذا يعني أن مواردها خارج الاستغلال غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة و مديونها ( الزبائن )، أما في سنة 2010 حققت المؤسسة احتياج رأس المال عامل سالب قدر بـ: 16024255434.23 - حيث سجلت انخفاض قدره ( 239249924.17 ) مقارنة مع السنة الماضية

■ الخزينة:

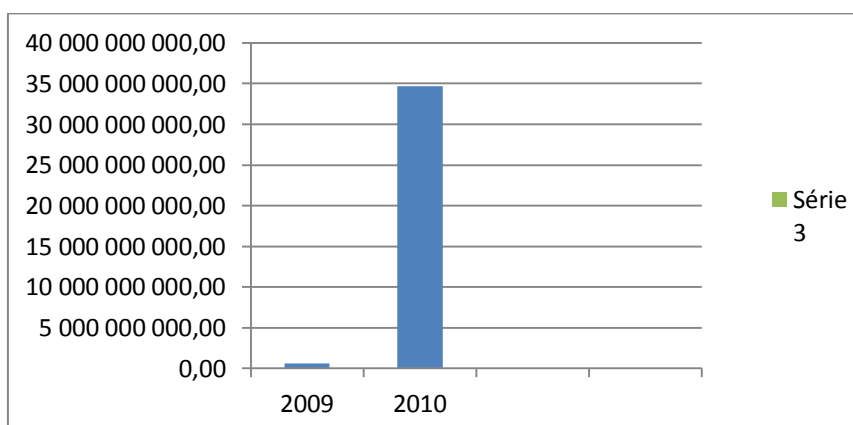
تعتبر الخزينة من أهم مؤشرات التوازن المالي و بالتالي يتم حسابها كالتالي:

الجدول 28: تطور الخزينة خلال الفترة الممتدة 2009-2010.

| البيان                     | سنة 2009        | سنة 2010        |
|----------------------------|-----------------|-----------------|
| رأس المال العامل           | -7052483025.11  | 18697568135.28  |
| احتياج في رأس المال العامل | -13631756194.06 | -16024255434.23 |
| الخزينة                    | 657927168.95    | 34703823569.58  |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 11: يبين تطور الخزينة خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال سنة 2009 و 2010، ففي سنة 2009 كانت تقدر بـ 657927168.95 دج أما في سنة 2010 ارتفعت إلى 34370382356 دج أي هناك تحس في الأداء المالي للمؤسسة مقارنة مع السنة الماضية.

■ **مؤشرات التوازن المالي للفترة 2011-2012:**

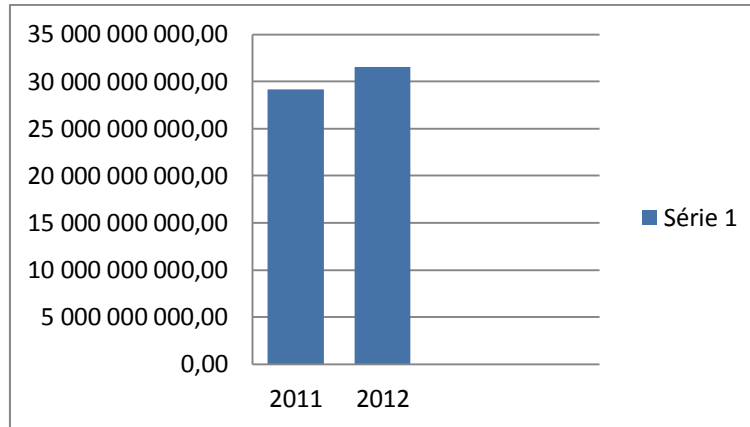
■ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي:**

الجدول 29: جدول يبين تطور رأس المال الصافي خلال الفترة 2011-2012.

| البيان               | سنة 2011        | سنة 2012        |
|----------------------|-----------------|-----------------|
| الموارد المستقرة     | 136235540965.12 | 15782469990.99  |
| الاستخدامات المماثلة | 107072434119.17 | 126302133838.36 |
| FR                   | 29163106845.85  | 31522566063.63  |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 12: يبين تطور رأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب لسنة 2011، و هذا يعني أن مؤسسة شركات اتصالات الجزائر تحترم قاعدة التوازن المالي ، التي مفادها أن الموارد الثابتة مولت الاستخدامات المؤسسة و هذا يعتبر مؤشر جيد و في صالح المؤسسة بتحقيقها لهامش أمان قدر ب 29163106845.85 دج.

أما في سنة 2012 نلاحظ أن رأس مالها الإجمالي موجب و قدر ب 31522566063.63 دج.

و هذا يعني أن هناك ارتفاع في هامش أمان المؤسسة ب 4584715525.42 دج و يعود السبب إلى ارتفاع استخداماتها الثابتة و مواردها في نفس الوقت، و منه يمكن القول أن التوازن المالي للمؤسسة قد ارتفع مقارنة مع السن الماضية.

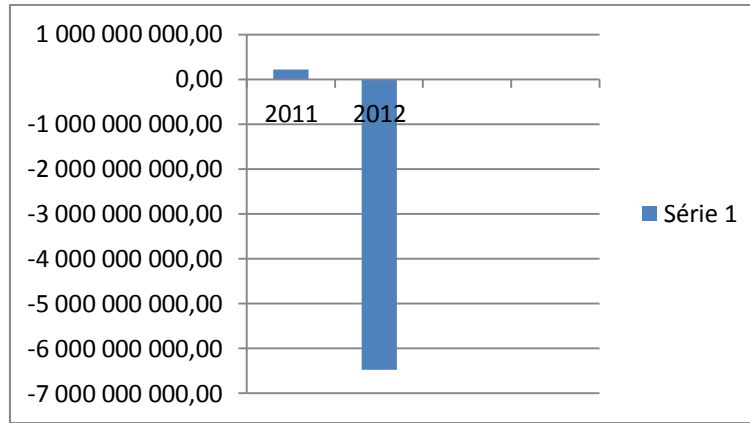
#### ■ الاحتياج في رأس المال العامل:

الجدول 30: تطور الاحتياج في رأس المال خلال الفترة 2011-2012.

| البيان | سنة 2011       | سنة 2012        |
|--------|----------------|-----------------|
| BFRHE  | -5118727387.33 | -14448612945.16 |
| BFRHEX | 7343983695.37  | 7979682862.99   |
| BFRG   | 2225256307.64  | -6468930082.17  |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 13: يبين تطور احتياج رأس المال خلال الفترة الممتدة من 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن المؤسسة قد حققت احتياج رأس مالي موجب خلال سنة 2011 قدره 2225256307.64 دج و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها الدورة بواسطة مواردها العادية ، وبالتالي فهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى.

أما في سنة 2012 انخفض احتياج رأس مالها إلى 6468930082.17 - مقارنة مع السنة الماضية.

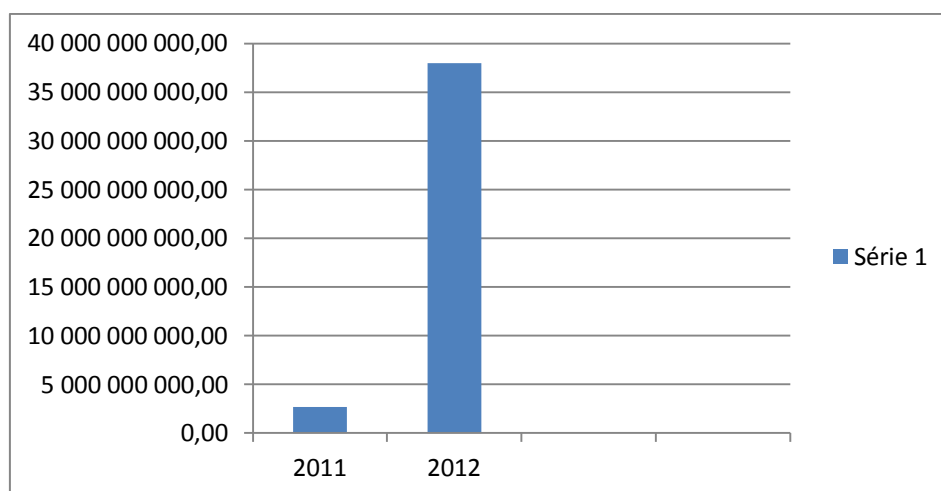
■ **الخزينة:**

الجدول 31: تطور الخزينة خلال الفترة 2011-2012.

| البيان                  | سنة 2011       | سنة 2012       |
|-------------------------|----------------|----------------|
| رأس المال العامل الصافي | 29163106845.85 | 31522566063.63 |
| الاحتياج في رأس المال   | 2225256307.64  | 6468930082.17- |
| الخزينة                 | 26937850338.21 | 3799146145.83  |

المصدر من إعداد الطلبة.

الشكل 14: يبين تطور الخزينة خلال الفترة الممتدة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ شركة اتصالات الجزائر حققت خزينة موجبة خلال سنتي 2011 و 2012 و هذا دليل على وجود توازن مالي على المدى القصير مما يمكنها من مواجهة ديونها قصيرة الأجل، أي هناك وجود تحسن في الأداء المالي للشركة حيث ارتفعت قيمة السيولة الموجودة في الخزينة خلال سنة 2012 مقارنة مع السنة الماضية.

#### المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في قياس العجز لشركة اتصالات الجزائر:

توجد عدة نسب مالية في تحليل الميزانية و حسابات النتائج، كنسب السيولة، نسب المديونية، نسب الربحية...إلخ.

■ نسب السيولة: تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة، نسب السيولة السريعة، نسب السيولة الجاهزة.

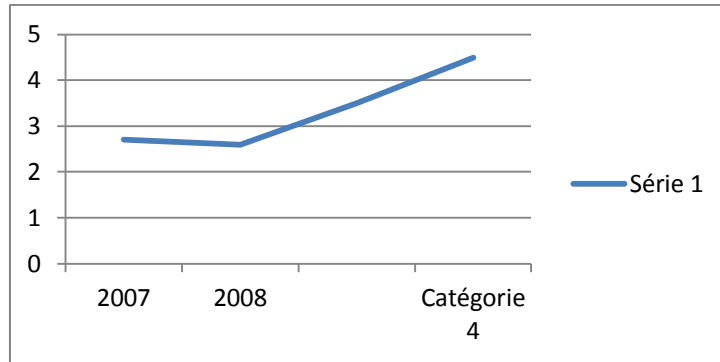
و يتم حسابها كما يلي :

الجدول 32: تطور نسب السيولة خلال الفترة الممتدة 2007-2008.

| البيان           | سنة 2007    | سنة 2008    |
|------------------|-------------|-------------|
| الأصول المتداولة | 2725722.72  | 20035379.96 |
| الخصوم الجارية   | 19433856.20 | 7708451.06  |
| نسبة السيولة %   | 2.713       | 2.599       |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 15: تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة الممتدة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

كما هو موضح في الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لشركة اتصالات الجزائر قد بلغت 2.731 في حين سجلت انخفاض قدر ب 2.59 و لكن مقياس النسبة أكبر من الواحد صحيح و بالتالي بعكس قدرة المؤسسة على تسديد كافة الديون قصيرة الأجل.

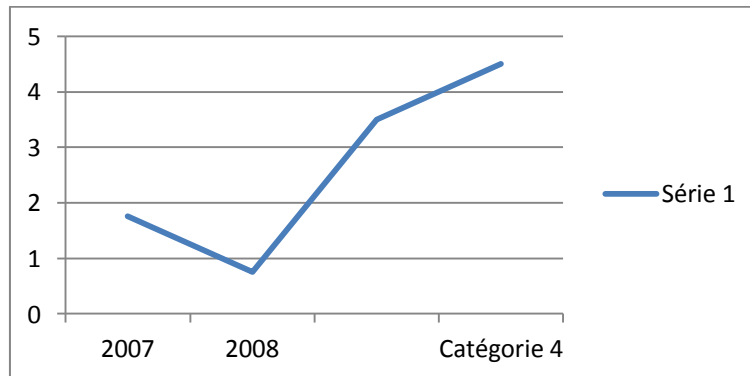
#### ■ السيولة السريعة:

الجدول 33: تطور نسب السيولة السريعة خلال الفترة 2007-2008.

| البيان                  | سنة 2007    | سنة 2008    |
|-------------------------|-------------|-------------|
| الأصول المتداولة        | 2725722.72  | 20035379.96 |
| القيم القابلة للاستغلال | 18469086.54 | 14109188.39 |
| الخصوم الجارية          | 19433856.20 | 7708451.06  |
| نسبة السيولة السريعة %  | 1.762       | 0.754       |

المصدر : من إعداد الطلبة.

الشكل 16: تطور نسبة السيولة السريعة خلال فترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.



■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة قد بلغت نسبة سيولتها السريعة 1.762 وهذا مؤشر يعكس قدرة المؤسسة على تسديد كافة الديون بالاعتماد على أصولها السريعة لكن هذه النسبة انخفضت إلى 0.754 و هو ما انعكس سلبا على قدرتها في تسديد دون وجود المخزونات.

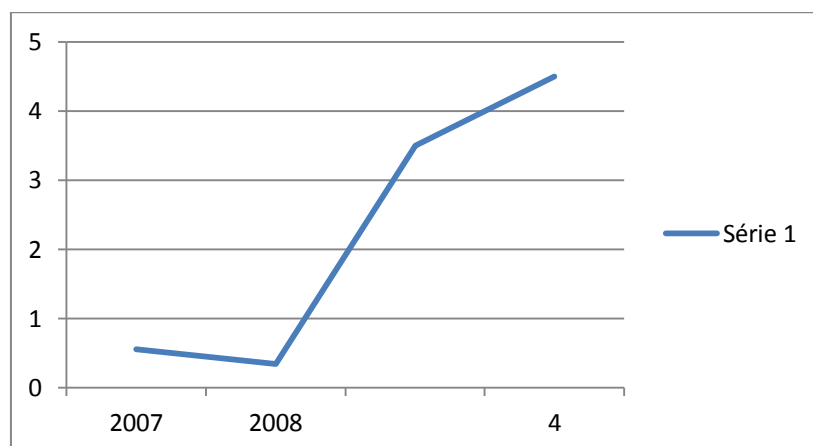
■ نسبة السيولة الجاهزة:

الجدول 34: تطور نسب السيولة الجاهزة خلال الفترة 2007-2008.

| البيان                 | سنة 2007    | سنة 2008   |
|------------------------|-------------|------------|
| القيم الجاهزة          | 10832562.17 | 2694799.48 |
| الخصوم الجارية         | 19433856.20 | 7708451.06 |
| نسبة السيولة الجاهزة % | 0.557       | 0.349      |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 17: تطور السيولة الجاهزة خلال فترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة في تناقص من سنة إلى أخرى ، حيث بلغت نسبة السيولة خلال سنة 2007 بـ 0.557 ثم انخفضت لتصل إلى 0.34 في سنة 2008 و هو ما ينعكس سلبا على أداء المؤسسة و عدم قدرتها على تغطية كافة الديون القصير الأجل بالاعتماد على السيولة المتوفرة في المؤسسة.

■ **نسب المديونية:**

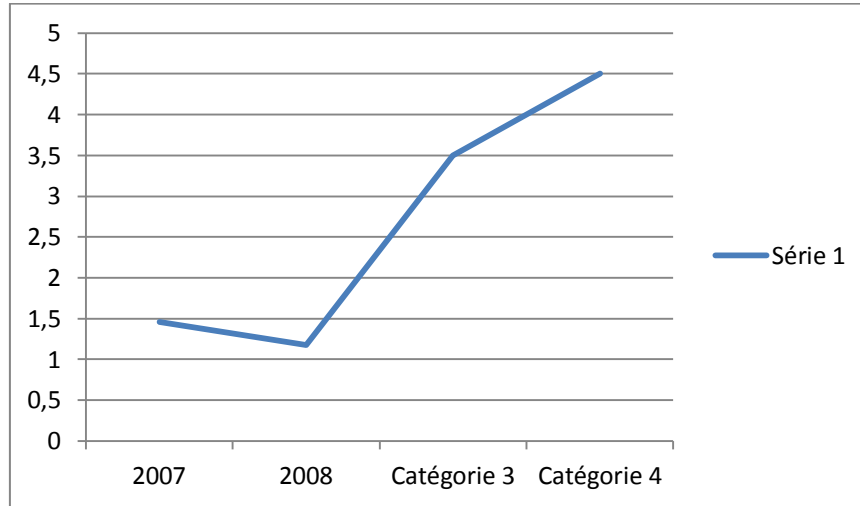
**1. نسب التمويل الدائم:**

الجدول 35: تطور نسب التمويل الدائم خلال الفترة 2007-2008.

| البيان          | سنة 2007     | سنة 2008    |
|-----------------|--------------|-------------|
| الأموال الدائمة | 104467422.48 | 81282033.88 |
| الأصول الثابتة  | 7115555.96   | 69067537.60 |
| النسبة %        | 1.46         | 1.76        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 18: يبين تطور نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2007 - 2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم قد بلغت ما قيمته 1.46 خلال سنة 2007 و هي في تحسن حيث سجلت ارتفاع قدر ب 1.176 خلال سنة 2008، و بما أن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة أكبر من الواجد صحيح معناه أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها بواسطة أموالها الدائمة.

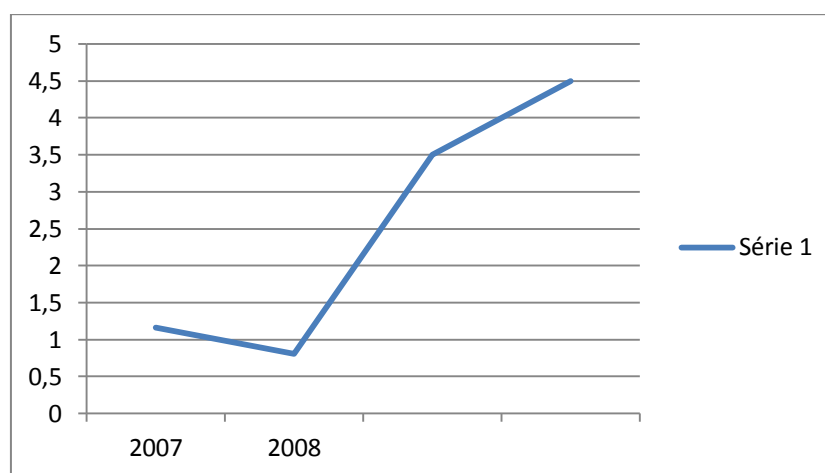
## 2. نسب التمويل الخاص:

الجدول 36: تطور نسب التمويل الخاص خلال الفترة الممتدة 2007-2008.

| البيان         | سنة 2007    | سنة 2008    |
|----------------|-------------|-------------|
| الأموال الخاصة | 82436392.32 | 56273523.28 |
| الأصول الثابتة | 7115555.96  | 69067537.60 |
| النسبة %       | 1.158       | 0.81        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 19: يبين تطور نسبة التمويل الخاص خلال الفترة الممتدة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة لشركة اتصالات الجزائر قد بلغت 1.15 خلال سنة 2009 و هي في انخفاض مستمر لتصل إلى 0.81 و هو ما ينعكس سلبا على قدرة المؤسسة بتمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

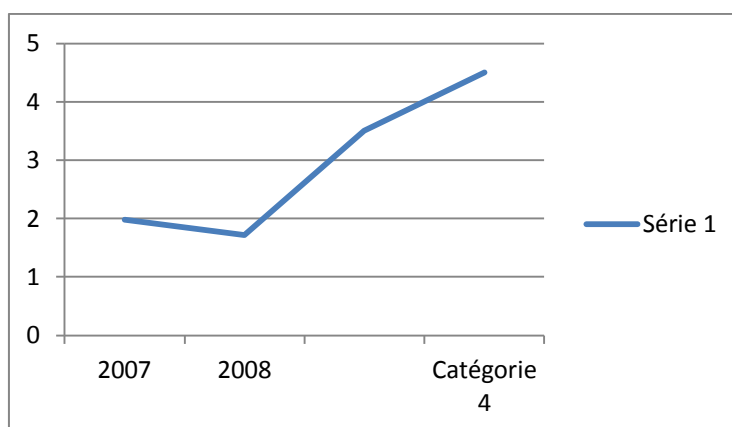
### ■ الاستقلالية المالية:

الجدول 37: نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2007-2008.

| البيان         | سنة 2007    | سنة 2008    |
|----------------|-------------|-------------|
| الأموال الخاصة | 82436392.32 | 56273523.28 |
| الديون         | 41464886.36 | 32716961.66 |
| النسبة %       | 1.98        | 1.72        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 20: يبين تطور نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت أكبر من الواحد صحيح وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية و ذلك باعتبار أن العلاقة بين الأموال الخاصة و الديون أكبر من واحد صحيح مما يجعل المؤسسة تتمتع باستقلالية كبيرة في اتخاذ قراراتها.

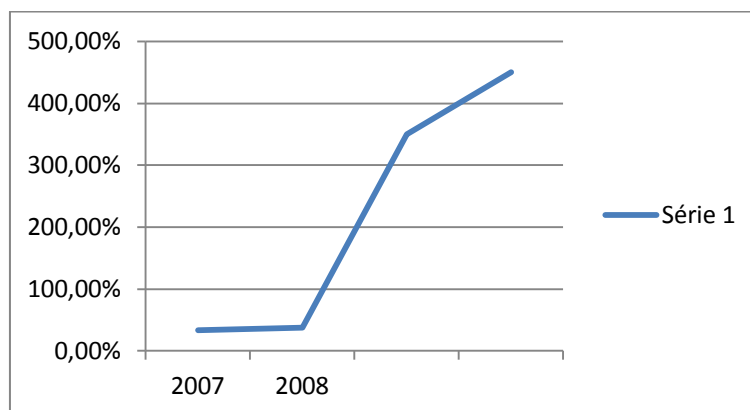
#### ■ نسبة المديونية:

الجدول 38: يبين تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2007-2008.

| البيان   | سنة 2007     | سنة 2008    |
|----------|--------------|-------------|
| الديون   | 41464886.36  | 32716961.66 |
| الأصول   | 123901278.68 | 88537196.28 |
| النسبة % | 0.334        | 0.376       |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 21: يبين تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة ديون المؤسسة تتزايد من سنة إلى أخرى فخلال سنة 2007 بلغت نسبة الديون 33.4 % و ارتفعت قيمتها إلى 36.7 % وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على تغطية الديون الخارجية بالاعتماد على الأصول المتوفرة في المؤسسة.

■ نسب الربحية:

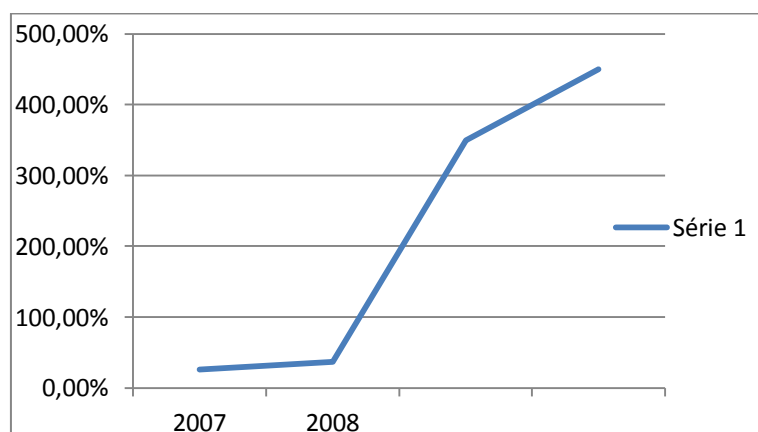
1. نسب ربحية الأصول:

الجدول 39: يبين تطور ربحية الأصول خلال الفترة 2007 - 2008.

| البيان            | سنة 2007     | سنة 2008    |
|-------------------|--------------|-------------|
| النتيجة الإجمالية | 31637158.67  | 32442146.02 |
| مجموع الأصول      | 123901278.68 | 88537196.28 |
| النسبة %          | 25.5         | 36.6        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 22: يبين تطور نسبة ربحية الأصول خلال الفترة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني، نلاحظ أن نسبة صافي الأرباح على مجموع الأصول خلال سنة 2007 قد بلغت 25.5 % لترتفع هذه النسبة إلى 36.6 % في سنة 2008 و هذا دليل كافي على نجاح المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.

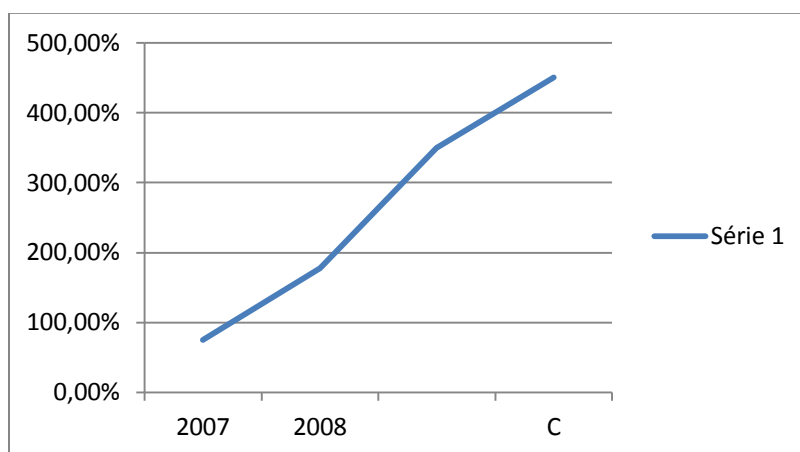
## 2. نسب ربحية المبيعات:

الجدول 40: يبين تطور ربحية المبيعات خلال الفترة 2007-2008.

| البيان            | سنة 2007     | سنة 2008     |
|-------------------|--------------|--------------|
| النتيجة الإجمالية | 31637158.67  | 32442146.02  |
| رقم الأعمال       | -41906459.15 | -18283397.15 |
| النسبة %          | 75.4         | 177.4        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 23: يبين تطور ربحية المبيعات خلال الفترة الممتدة 2007-2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسبة عالية من رقم الأعمال حيث قدرت نسبة رقم الأعمال من صافي النتيجة المالية بقيمة 74.4 % و ارتفعت بدرجة كبيرة خلال سنة 2008 لتصل إلى 177.4 و هو ما يكون له تأثير إيجابي على أداء المؤسسة و نشاطها.

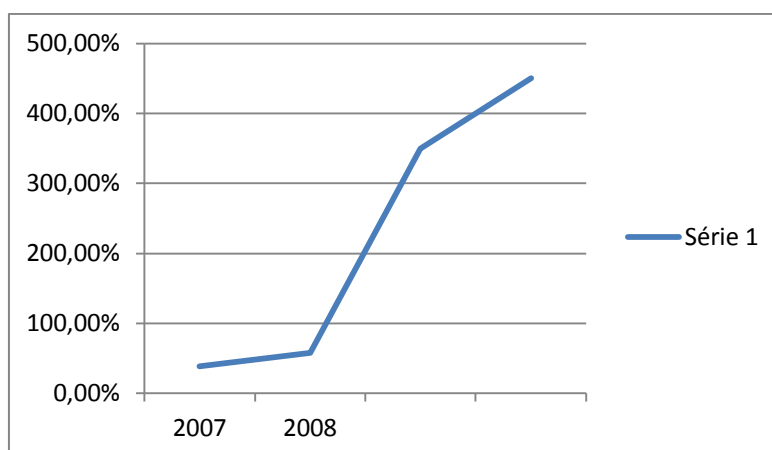
## 3. نسبة ربحية الأموال الخاصة:

الجدول 41: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2007-2008.

| البيان            | سنة 2007    | سنة 2008    |
|-------------------|-------------|-------------|
| النتيجة الإجمالية | 31637158.67 | 32442146.02 |
| الأموال الخاصة    | 42436392.32 | 55820234.62 |
| نسبة %            | 38.3        | 58.1        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 24: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2007 – 2008.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أن نسبة الأموال الخاصة من صافي نتيجة السنة خلال المالية قد وصلت إلى 38.8 % و ارتفعت قيمتها خلال سنة 2007 إلى 58.1 % و هذا يدل على نجاح المؤسسة في استخدام الأمثل لأموالها الخاصة لتوليد الأرباح خلال السنة.

#### ■ سنة 2009 – 2010:

#### ■ نسب السيولة:

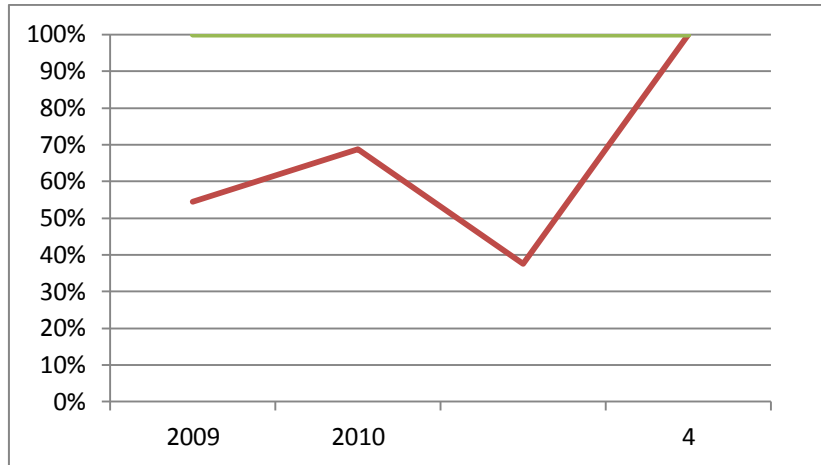
#### 1. نسبة السيولة العامة:

الجدول 42: تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة 2009 – 2010.

| البيان           | 2009           | 2010         |
|------------------|----------------|--------------|
| الأصول المتداولة | 25527201380.13 | 57844954843  |
| الخصوم الجارية   | 4963586431.41  | 576106817.87 |
| النسبة %         | 0.51           | 1.004        |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 25: تطور نسب السيولة العامة خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أن التداول لشركة اتصالات الجزائر قد وصلت إلى 0.51 خلال سنة 2009 حيث أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية كافة ديونها خلال السنة ولكن ارتفعت قيمة السيولة خلال سنة 2010 لتصل إلى 1.004 وهذا مؤشر جيد بالنسبة إلى المؤسسة مقارنة مع السنة الماضية.

■ نسبة السيولة السريعة:

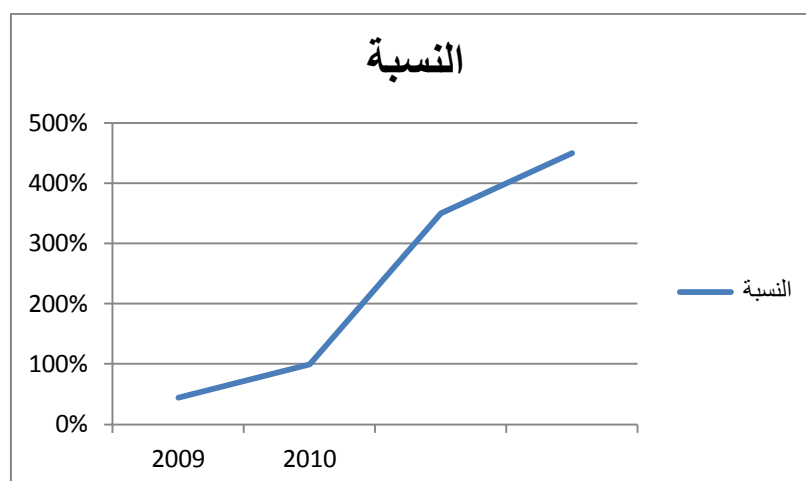
الجدول 43: يبين تطور نسبة السيولة السريعة خلال فترة 2009-2010.

| البيان                      | سنة 2009       | سنة 2010       |
|-----------------------------|----------------|----------------|
| الأصول المتداولة            | 25527201380.13 | 57844954843.49 |
| قيم الاستغلال ( المخزونات ) | 200677147.12   | 388769432.72   |
| الخصوم الجارية              | 4963586431.41  | 576106817.87   |
| نسبة السيولة السريعة %      | 0.44           | 0.99           |

المصدر: من إعداد الطلبة.



الشكل 26: يبين تطور نسبة السيولة السريعة خلال فترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسبة متفاوتة خلال عام 2010 و 2009 ففي مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 0.99 من الأصول سريعة التحول إلى نقدية مقابل 0.44 في عام 2009 و بما أن النسبة أقل من 1.1 فإنه يعبر عن وجود خطر داخل المؤسسة و عدم قدرتها على تغطية كافة الديون قصير الأجل بالاعتماد فقط على الأصول السريعة التحول مثل الزبائن و السيولة المتوفرة.

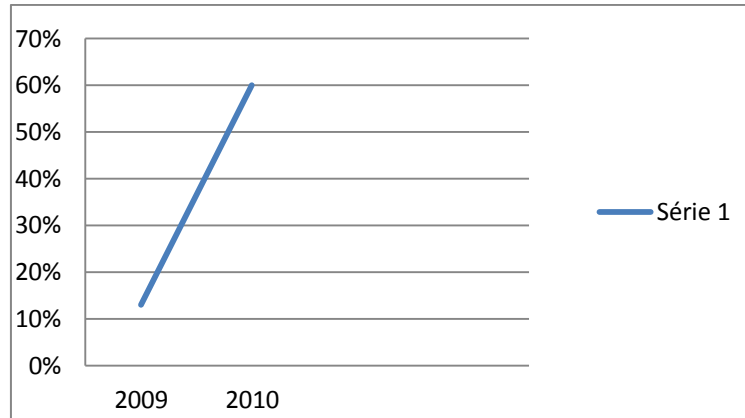
#### ■ نسبة السيولة الجاهزة:

الجدول 44: يبين تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2009-2010

| البيان                 | سنة 2009      | سنة 2010        |
|------------------------|---------------|-----------------|
| القيم الجاهزة          | 6559405381.85 | 347038235669.48 |
| الخصوم الجارية         | 4963586431.41 | 576106817.87    |
| نسبة السيولة الجاهزة % | 0.13          | 0.60            |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 27: يبين تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على السيولة المتوفرة للمؤسسة حيث حققت خلال سنة 2009 و 2010 نسبة تقدر ب 0.13 و 0.60 على التوالي و لأنه هذه النسبة أقل من المقياس المناسب 1 صحيح هذا يعتبر مؤشر سيئ للمؤسسة حيث يكون له انعكاس سلبي على أداء المؤسسة حيث يؤدي بها إلى تراجع نشاط المؤسسة أو نقص في تجديد الاستثمارات و حتى يؤدي بها إلى الوقوع بما يسمى بالعجز المالي.

#### ■ نسب المديونية:

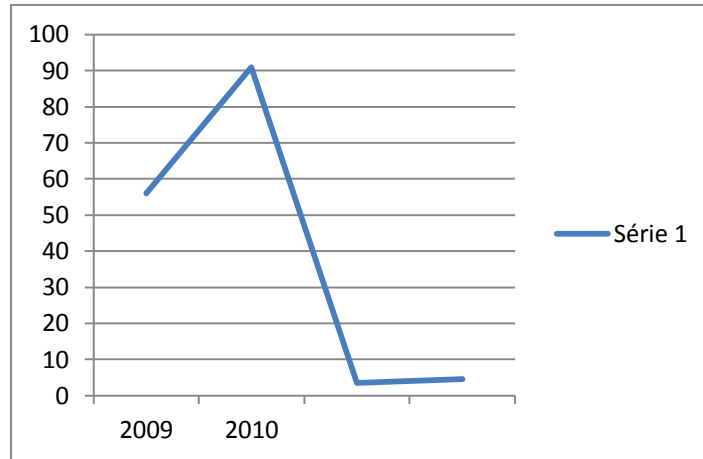
##### 1. حساب نسبة التمويل الدائم:

الجدول 45: تطور نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2009-2010.

| البيان                | سنة 2009       | سنة 2010        |
|-----------------------|----------------|-----------------|
| الأموال الدائمة       | 31372267138.82 | 345240742788.83 |
| الأصول الثابتة        | 55480935190    | 34279274036.62  |
| نسبة التمويل الدائم % | 0.56           | 0.91            |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 28: تطور نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2009 - 2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة أن نسبة التمويل الدائم خلال سنة 2009 أقل من النسبة المحققة في 2010 و هي أقل من الواحد صيغ خلال السنتين ، و هذا مؤشر يدل على أن الأموال الدائمة لم تقم بتغطية جميع الأصول الثابتة و بالتالي الوضعية المالية هي في حالة غير مستقرة .

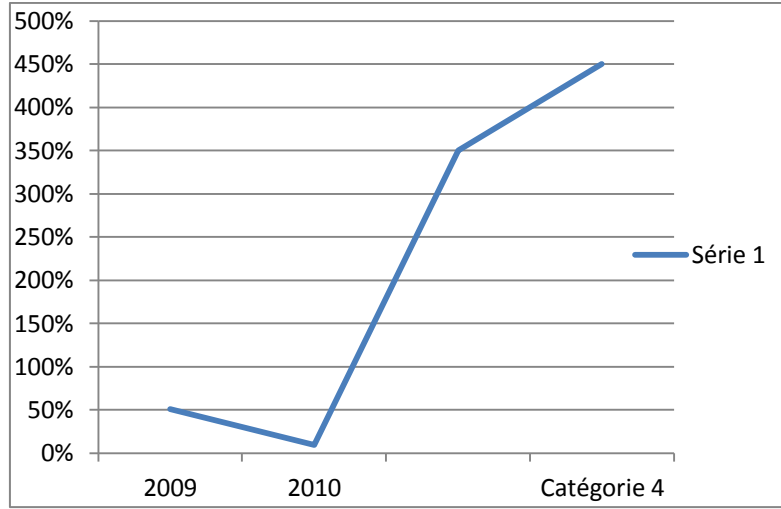
#### 2. نسبة التمويل الخاص:

الجدول 46: يبين تطور نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2009-2010.

| البيان               | سنة 2009       | سنة 2010       |
|----------------------|----------------|----------------|
| الأموال الخاصة       | 28756692655.00 | 3143427243.47  |
| الأصول الثابتة       | 55480935190    | 34279274036.62 |
| نسبة التمويل الخاص % | 0.51           | 0.09           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 29: يبين تطور نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة نلاحظ أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير في تمويل أصولها الثابتة على أموالها الخاصة و هذا ما تبينه نسب التمويل خلال سنة 2009 و التي قدرت ب 0.50 و انخفضت إلى 0.09 في عام 2010 مقارنة مع السنة الماضية.

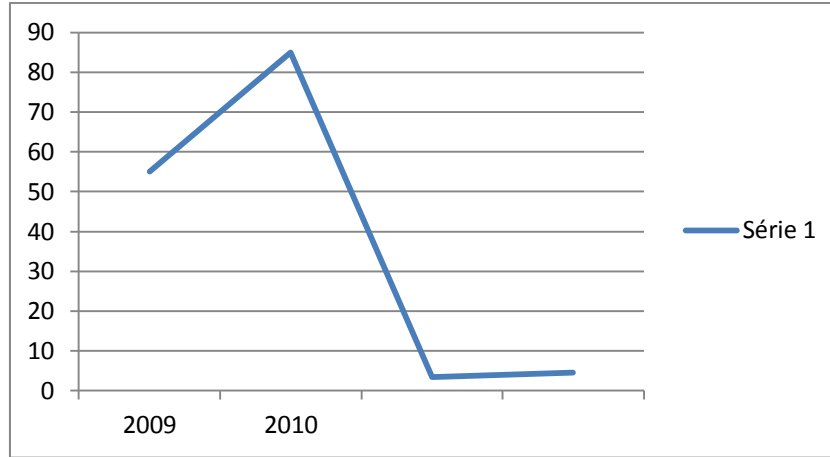
#### 3. نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول 47: نسبة الاستقلالية للمؤسسة خلال الفترة 2009-2010.

| البيان         | سنة 2009       | سنة 2010      |
|----------------|----------------|---------------|
| الأموال الخاصة | 28756692655.00 | 3143427243.47 |
| الديون         | 52251443915.25 | 3673381477.66 |
| النسبة %       | 0.55           | 0.85          |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 30: نسبة الاستقلالية للمؤسسة خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة يمكن القول أن المؤسسة لا تتمتع بأي باستقلالية مالية و ذلك باعتبار أن العلاقة بين الأموال الخاصة و الديون أقل من واحد صحيح مما يجعلها لا تتمتع باستقلالية كبيرة في اتخاذ قرارته.

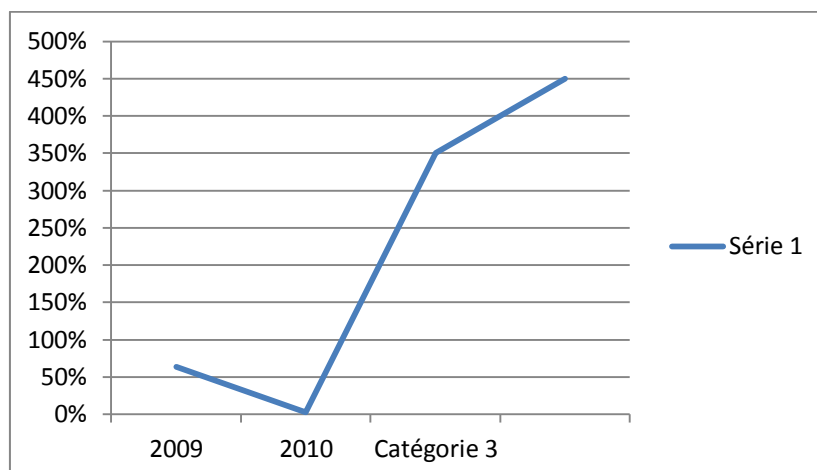
#### 4. نسبة الديون:

الجدول 48: تطور نسبة المديونية خلال الفترة 2009-2010.

| البيان        | سنة 2009       | سنة 2010       |
|---------------|----------------|----------------|
| الديون        | 52251443915.25 | 3673381477.66  |
| الأصول        | 81008136570.23 | 92142228880.11 |
| نسبة الديون % | 0.64           | 0.03           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

### الشكل 31: نسبة المديونية خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن كلما كانت هذه النسبية منخفضة دلت على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها بواسطة مجموعة الأصول و بالتالي نلاحظ انخفاضها من سنة إلى أخرى وبالتالي أن أصولها قادرة على تغطية ديون المؤسسة.

#### ■ نسب الربحية:

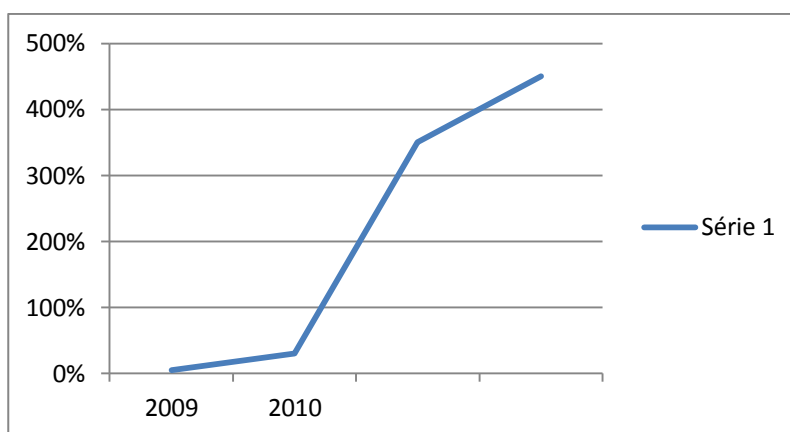
#### 1. ربحية الأصول:

### الجدول 49: يبين تطور نسبة ربحية الأصول خلال الفترة 2009-2010.

| البيان            | سنة 2009       | سنة 2010       |
|-------------------|----------------|----------------|
| النتيجة الإجمالية | 412262666.58   | 3673381477.66  |
| الأصول            | 81008136570.23 | 92142228880.11 |
| نسبة الديون %     | 5.15           | 30.43          |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 32: يبين تطور ربحية الأصول خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني أعلاه أن نسبة صافي الربح على مجموع الأصول هي في تحسن من سنة إلى أخرى أي بلغت نسبة صافي الربح خلال عام 2009 5.15% في حين ارتفعت خلال سنة 2010 إلى 30.45% مقارنة مع السنة الماضية و هذا دليل على قدرة المؤسسة في استخدام أصولها بكفاءة على توليد الأرباح.

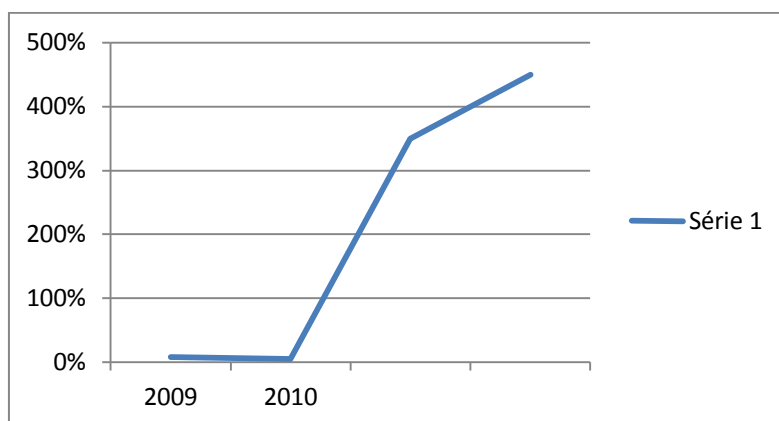
2. **ربحية المبيعات:**

الجدول 50: يبين تطور نسبة ربحية المبيعات خلال الفترة 2009-2010.

| البيان             | سنة 2009       | سنة 2010       |
|--------------------|----------------|----------------|
| النتيجة الإجمالية  | 412262666.58   | 3673381477.66  |
| رقم الأعمال السنوي | 47749141739.45 | 47992115795.66 |
| النسبة %           | 8.74           | 5.84           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 33: يبين تطور نسبة ربحية المبيعات خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال النتائج و التمثيل البياني نلاحظ أن ربحية المؤسسة خلال عام 2009 قد بلغت نسبة 8.74% بينما انخفضت في سنة 2010 5.84% و هذا يدل على أن مبيعات المؤسسة في حالة تدهور وفشل المؤسسة في تحقيق الأرباح اللازمة لنشاطها الرئيسي و الذي ينعكس على وضعيتها المالية.

### 3. ربحية الأموال الخاصة:

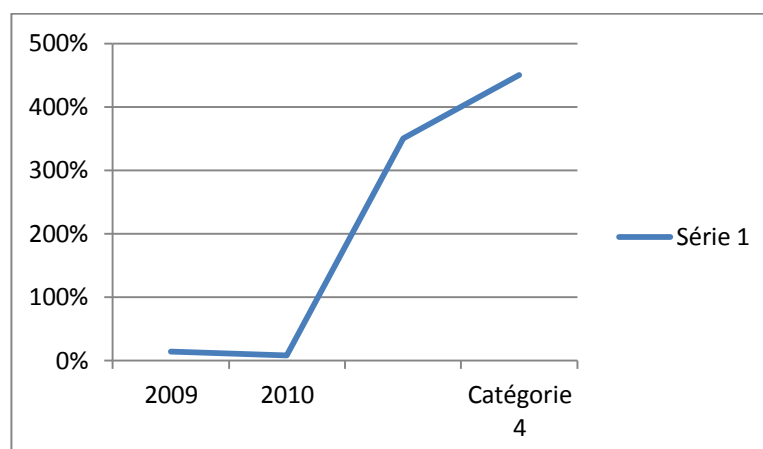
| البيان            | سنة 2009       | سنة 2010       |
|-------------------|----------------|----------------|
| النتيجة الإجمالية | 412262666.58   | 3673381477.66  |
| الأموال الخاصة    | 28756692655.00 | 31434272432.47 |
| النسبة %          | 0.14           | 0.08           |

الجدول 51: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2009-2010.

المصدر: من إعداد الطلبة.



الشكل 34: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة 2009-2010.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أعلاه أن العائد من حقوق الملكية في تدهور من سنة إلى أخرى خلال سنتي 2009 و 2010 و هذا ما يدل على فشل المؤسسة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة بكفاءة لتوليد الأرباح خلال هذه الفترة .

#### ■ خلال الفترة 2011 - 2012:

#### ■ نسبة السيولة:

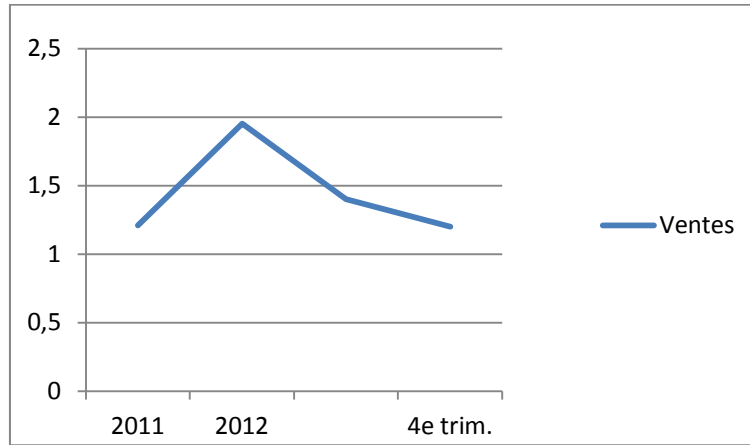
#### 1. السيولة العامة:

الجدول 52: بين تطور نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2011-2012.

| البيان                | سنة 2011       | سنة 2012       |
|-----------------------|----------------|----------------|
| الأصول المتداولة      | 44178318505.83 | 59176558945    |
| الخصوم المتداولة      | 36266563303.71 | 49488188027.23 |
| نسبة السيولة العامة % | 1.21           | 1.95           |

المصدر: من إعداد الطلبة .

الشكل 35: يبين تطور نسبة السيولة العامة خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة السيولة العامة التي حققتها المؤسسة خلال سنة 2011 قد بلغت 1.21 و ارتفعت قيمتها إلى 1.95 خلال سنة 2012 و يعتبر هذا مؤشر جيد بالنسبة إلى المؤسسة حيث تستطيع بذلك تغطية جميع ديونها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

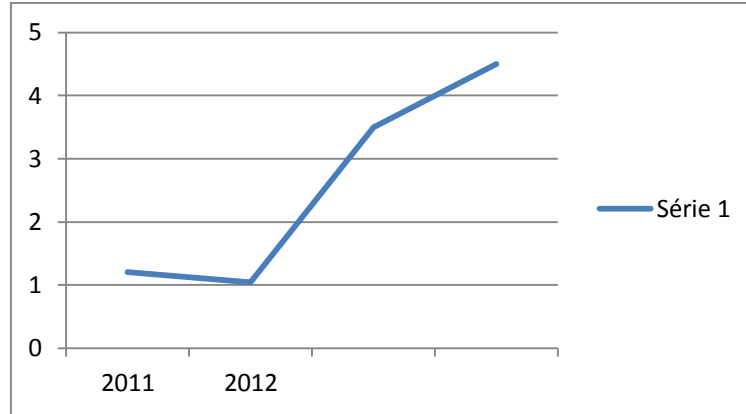
#### 2. نسبة السيولة السريعة:

الجدول 53: يبين تطور نسبة السيولة السريعة خلال الفترة 2011-2012.

| البيان                 | سنة 2011       | سنة 2012       |
|------------------------|----------------|----------------|
| الأصول المتداولة       | 44178318505.83 | 59176558945    |
| قيم الاستغلال          | 280328431.62   | 7311981273.30  |
| الخصوم الجارية         | 36266563303.71 | 49488188027.23 |
| نسبة السيولة السريعة % | 1.21           | 1.04           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 36: يبين تطور نسبة السيولة السريعة خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة أن نسبة السيولة السريعة قد بلغت خلال سنة 2011 بـ: 1.21 % وهناك انخفاض طفيف خلال سنة 2012، وبما أن هذه النسبة أكبر من الواحد صحيح هذا مؤشر كافي يعبر لنا على قدرة المؤسسة على تسديد كافة الديون قصيرة بالاعتماد فقط على الأصول السريعة و المتمثلة في القيم القابلة للتحقيق و النقديات.

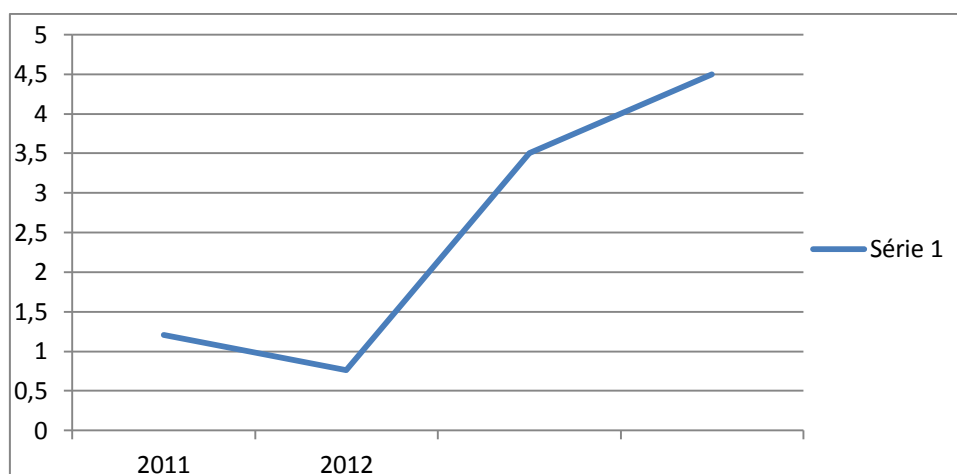
#### 3. نسبة السيولة الجاهزة:

الجدول 54: يبين تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2011-2012.

| البيان                 | سنة 2011       | سنة 2012       |
|------------------------|----------------|----------------|
| القيم الجاهزة          | 44178318505.83 | 37991496145.83 |
| الخصوم الجارية         | 36266563303.71 | 49488188027.23 |
| نسبة السيولة الجاهزة % | 1.21           | 0.76           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 37: يبين تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة السيولة المحققة خلال عام 2009 كانت جيدة حيث بلغت قيمة 1.21 و هذا مؤشر كافي على قدرة المؤسسة على تسديد كافة الديون بالاعتماد على السيولة المتوفرة لدى المؤسسة لكن هذه النسبة عرفت تدهور كبير حيث انخفضت إلى 0.76 مقارنة مع السنة الماضية.

#### ■ نسب المديونية:

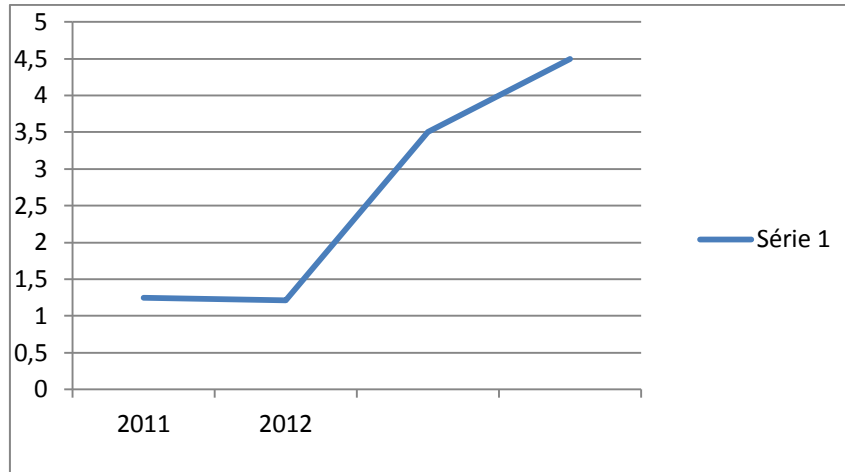
##### 1. حساب نسبة التمويل الدائم:

الجدول 55: يبين تطور نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2011-2012.

| البيان          | سنة 2011       | سنة 2012       |
|-----------------|----------------|----------------|
| الأموال الدائمة | 39371606236    | 54017237576.26 |
| الأصول الثابتة  | 31459851033.88 | 44328866658.49 |
| النسبة %        | 1.25           | 1.21           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 38: يبين تطور نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نسبة التمويل الدائم للمؤسسة قد سجلت قيمة تقدر ب 1.25 خلال سنة 2011 و لكن هذه النسبة انخفضت بشكل طفيف خلال سنة 2012 إلى 1.21 ولكن يعتبر هذا مؤشر جيد بالنسبة إلى المؤسسة لأن النتيجة المتحصل عليها أكبر من الواحد صحيح و هذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي أن المؤسسة لديها القدرة الكافية على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.

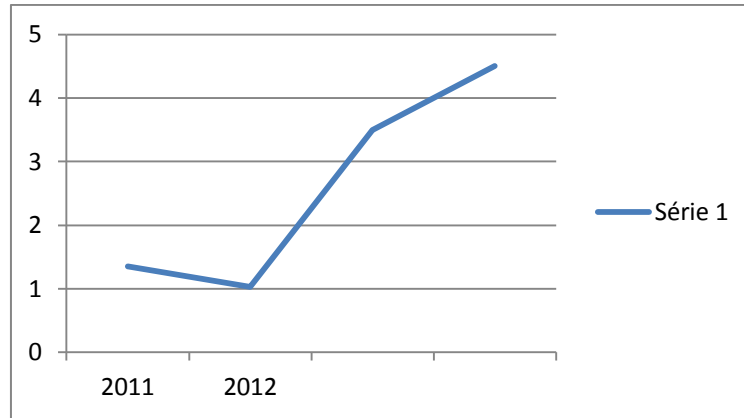
#### 2. نسبة التمويل الخاص:

الجدول 56: يبين تطور نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2011-2012.

| البيان               | سنة 2011       | سنة 2012       |
|----------------------|----------------|----------------|
| الأموال الخاصة       | 35720475713.71 | 46012371885.78 |
| الأصول الثابتة       | 31459851033.88 | 44328866658.49 |
| نسبة التمويل الخاص % | 1.35           | 1.03           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 39: يبين تطور نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة أنها حققت نسبة التمويل الأمثل حيث قدرت خلال سنة 2011 بـ 1.35 لكن سجلت انخفاض طفيف خلال سنة 2012 يصل إلى 1.03 لكن هذا يعتبر مؤشر في صالح المؤسسة حيث أنها تصبح لديها القدرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

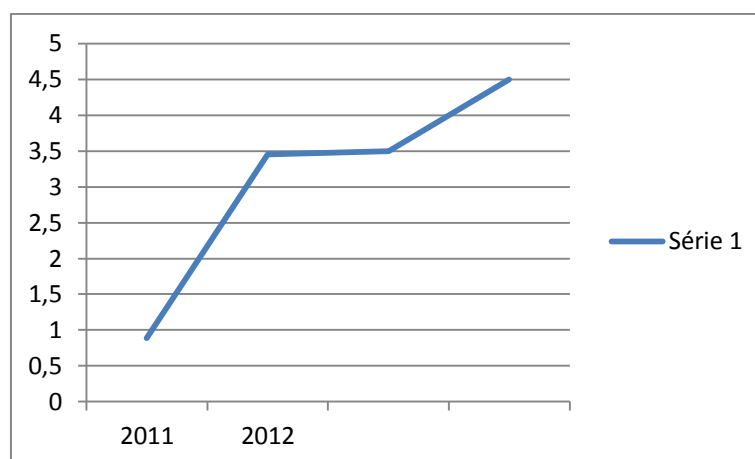
#### 3. نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول 57: يبين تطور الاستقلالية المالية للمؤسسة.

| البيان         | سنة 2011       | سنة 2012       |
|----------------|----------------|----------------|
| الأموال الخاصة | 35720475713.71 | 46012371885.78 |
| الديون         | 39827693826    | 12993053717.71 |
| النسبة %       | 0.89           | 3.54           |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 40: يبين الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ في سنة 2011 استقلالية المؤسسة منخفضة لكن هذه النسبة في ارتفاع كبير وهذا يدل على تحسن أداء المؤسسة خلال سنة 2012 و أصبحت لديها استقلالية كبيرة و القدرة على اتخاذ قراراتها.

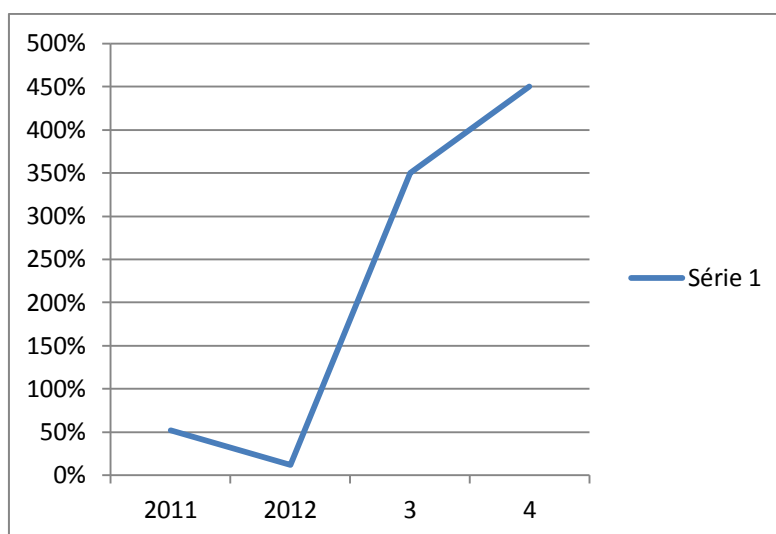
#### 4. نسبة الديون:

الجدول 58: يبين نسبة تطور الديون خلال الفترة الممتدة 2011-2012.

| البيان       | سنة 2011       | سنة 2012        |
|--------------|----------------|-----------------|
| الديون       | 39827693826    | 12993053717.71  |
| مجموع الأصول | 75638169539.71 | 103505425603.49 |
| النسبة %     | 0.52           | 0.12            |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 41: نسبة تطور المديونية خلال الفترة الممتدة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن كلما كانت هذه النسبية منخفضة دلت على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها بواسطة مجموعة الأصول و بالتالي نلاحظ انخفاضها من سنة إلى أخرى وبالتالي أن أصولها قادرة على تغطية ديون المؤسسة .

#### ■ نسب الربحية:

##### 1. نسبة ربحية الأصول:

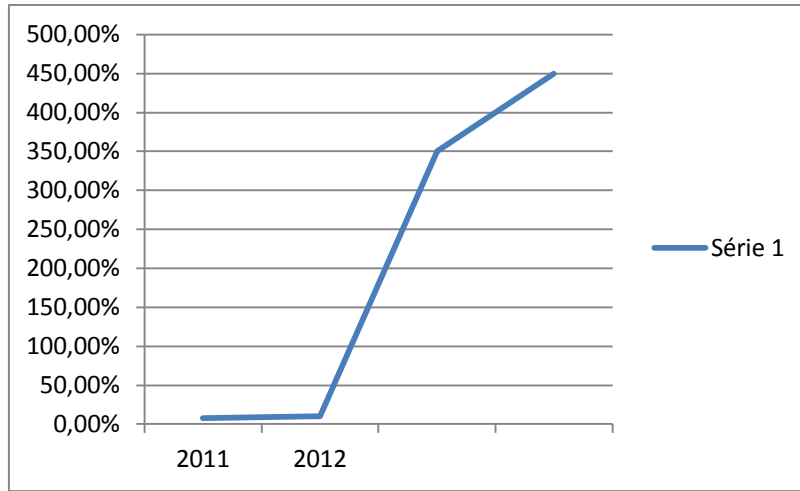
الجدول 59: يبين تطور ربحية الأصول خلال الفترة الممتدة 2011- 2012.

| البيان            | سنة 2011       | سنة 2012        |
|-------------------|----------------|-----------------|
| النتيجة الإجمالية | 599756328.16   | 10652625351.60  |
| الأصول            | 75638169539.71 | 103505425603.49 |
| النسبة %          | 7.92           | 10.29           |

المصدر: من إعداد الطلبة.



الشكل 42: يبين تطور ربحية الأصول خلال الفترة الممتدة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال نتائج الجدول و التمثيل البياني نلاحظ أن المؤسسة قد بلغت نسبة النتيجة المالية من مجموع الأصول 7.92% خلال سنة 2011 و عرفت هذه النسبة ارتفاع خلال سنة 2012 حيث بلغت النسبة 10.29 % حيث أنها تعتبر مؤشر جيد على أداء المؤسسة و أنها استطاعت على استخدام أصولها بكفاءة في توليد الأرباح.

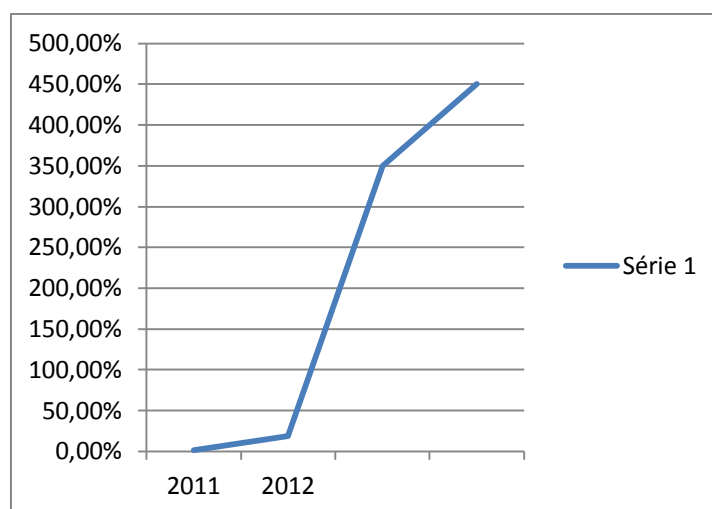
#### 2. ربحية المبيعات:

الجدول 60: يبين تطور ربحية المبيعات خلال الفترة الممتدة 2011-2012.

| البيان            | سنة 2011       | سنة 2012       |
|-------------------|----------------|----------------|
| النتيجة الإجمالية | 599756328.16   | 10652625351.60 |
| رقم الأعمال       | 51300948684.76 | 57161798791.12 |
| النسبة %          | 1.16           | 18.63          |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 43: يبين تطور ربحية المبيعات خلال الفترة الممتدة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

■ **التعليق:**

من نتائج الجدول و التمثيل البياني للمؤسسة نلاحظ أن نسبة صافي الربح من رقم الأعمال هي في تحسن حيث سجلت خلال سنة 2011 نسبة قدرت ب 1.16 % بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 18.63 % خلال سنة 2012، وهذا مؤشر جيد بالنسبة إلى المؤسسة و الذي يكون له انعكاس إيجابي في المؤسسة.

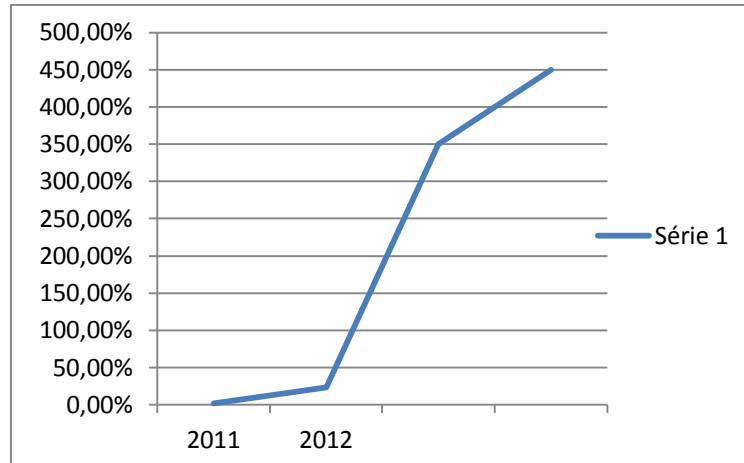
**3. نسبة ربحية الأموال الخاصة:**

الجدول 61: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة الممتدة 2011-2012.

| البيان            | سنة 2011       | سنة 2012       |
|-------------------|----------------|----------------|
| النتيجة الإجمالية | 599756328.16   | 10652625351.60 |
| الأموال الخاصة    | 35720475713.71 | 46012371885.78 |
| النسبة %          | 1.67           | 23.15          |

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل 44: يبين تطور ربحية الأموال الخاصة خلال الفترة الممتدة 2011-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة.

#### ■ التعليق:

من خلال النتائج و التمثيل البياني نلاحظ أن ربحية المؤسسة خلال عام 2011 قد بلغت نسبة 1.67% بينما ارتفعت في سنة 2012 إلى 23.89% و هذا يدل على أن مبيعات المؤسسة تحسن و استطاعت تحقيق الأرباح اللازمة لنشاطها الرئيسي و الذي ينعكس بالإيجاب على الوضعية المالية للمؤسسة.

**خاتمة الفصل:**

على إثر الدراسة الميدانية التي قمنا بها لشركة اتصالات الجزائر - فرع ميله - لدراسة أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصال، و ذلك من خلال تحليل الوضعية المالية للشركة و مدى تأثيرها على الأداء الداخلي للمؤسسة بصفة خاصة، و مكانتها الاقتصادية بصفة عامة، حيث قمنا بتحليل قوائمها المالية باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي و المتمثلة أساسا في مؤشرات التوازن المالي، و النسب المالية ، حيث امتدت فترة الدراسة (2007- 2012) أظهرت نتائج التقييم أنها هناك تذبذب في نشاط المؤسسة من سنة إلى أخرى ، مما يقتضي المتابعة المستمرة لهذه النتائج و تتميتها و تحسين أدائها من أجل تجنبها في الوقوع ما يسمى بالعجز المالي .

## الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصال اتضح لنا أن عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة تعطنا صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة التي تحتلها في الوسط الاقتصادي ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحليل القوائم المالية و ذلك باعتبارها وسيلة تسهل على الأطراف المتعاملة داخل المؤسسة الاطلاع على مختلف المعلومات المالية و غير المالية التي تقيدهم في بناء قرار اقتصادي سليم هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن نتائج التحليل التي نتحصل عليها رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها حيث أن المعدلات و النسب و المؤشرات التي يتم دراستها من طرف المحلل الخارجي تؤثر بشكل أساسي في الحكم على الأداء المالي للمؤسسة ، فتقيم هذا الأداء هو التقنية و الوسيلة الناجحة لتفادي المخاطر التي تعرقل نشاط المؤسسة، فكلما كان أداء المؤسسة جيد كلما كان له تأثير إيجابي على مركزها المالي و العكس صحيح ، و في هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع أثر العجز المالي على أداء مؤسسات الاتصال من خلال معالجتنا لإشكالية البحث حيث قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية من جهة أخرى ، تناولنا في الدراسة النظرية لمحة عن شملت جوانب موضوع العجز المالي و كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات و أساليب التحليل المالي على القوائم المالية لشركة اتصالات الجزائر في دراسة الوضعية المالية و مدى تأثيرها على نشاط و أداء المؤسسة.

## نتائج الدراسة:

### 1. النتائج النظرية:

- الوظيفة المالية هي التي تهتم بدراسة الجانب المالي للمؤسسة و تحديد الأثر مستعينة بتقنية التحليل المالي.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية البالغة بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيته المالية.
- تعبير كل من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية الأدوات المناسبة في تقدير الفائض و العجز داخل المؤسسة، و تحديد مصادر التمويل الداخلية و الخارجية لتوفير السيولة اللازمة لتغطية مختلف نشاطاتها.
- يعتبر العجز المالي من أكبر المخاطر التي تواجهها المؤسسات في وقتنا الحاضر كونها تنشط في بيئة ديناميكية تتسم بالتغير و عدم الثبات من سنة إلى أخرى.

## 2. نتائج الدراسة الميدانية:

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على شركة اتصالات الجزائر توصلنا إلى:
- تعتمد المؤسسة لدراساتها لمركزها المالي على التحليل الأفقي و العمودي للقوائم المالية وذلك من أجل الاطلاع على مختلف التغيرات التي تطرأ على نشاط المؤسسة من سنة إلى أخرى.
  - عدم قدرة المؤسسة في التحكم في تحقيق التوازن المالي حيث نجد أنها تمتلك نقاط قوة وضعف، ولكن هذه الأخيرة تغطي العيوب الموجودة فيها مما يجعلها في حركة مواصلة لتطوير نشاطها بشكل جيد من سنة إلى أخرى.
  - تتمتع المؤسسة بسيولة جد معتبرة و هي في تغير من سنة إلى أخرى.

## التوصيات:

- بعد تقييم شركة الاتصالات الجزائر يمكن تقديم بعض الاقتراحات للمؤسسة:
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
  - يجب على الشركة إعطاء أهمية جد كبيرة لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من أجل اكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي و العمل على تحسينها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في الوقت المناسب و من أجل تجنب الوقوع في خطر العسر المالي.
  - يجب عليها أن تعتمد على تقنية التحليل المالي أثناء عملية التقييم لأنها تعطينا نتائج أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

# قائمة المصادر و المراجع

## أولاً: الكتب:

1. أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البادية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
2. زغيب مليكة، بوشنكير ميلود: التسيير المالي ضمن البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
3. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
4. علاء نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البادية، ناشرون و موزعون، الأردن.
5. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، 2007.
6. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة: الظاهرة ... الأسباب... العلاج، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1996.
7. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.
8. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
9. منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008.
10. مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.
11. ناصري داودي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائرية، الطبعة الثانية، 1991.
12. هيثم محمد الزغبى، الإدارة و التحليل المالي، دار الطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.
13. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

## ثانيا: المذكرات:

1. حكيم بن جروة، دراسة استراتيجية التسويق في تحسين خدمات الاتصال، مذكرة ماجستير، غ.م، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007.
2. خالدي فراح، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
3. خديجة دزايت و معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
4. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة لخضر باتنة ، 2008-2009.
5. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ( و التحديات الراهنة )، دار المريخ للنشر، مملكة العربية السعودية، 2008.
6. سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تلمسان، "أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية: 2013-2014.

## ثالثا: المحاضرات:

1. كافي فريدة، محاضرات في مقياس التحليل المالي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، دفعة 2015/2016.

## رابعا: المقالات و المنشورات:

1. القانون رقم 03-2000، 03 و المؤرخ في 05 أوت 2000 و المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ،الجريدة الرسمية ، العدد 48/2000،
2. النشرة الفصلية رقم 1 لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، جويلية 2005.
3. عبد الوهاب دادن و رشيد الحفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 7 العدد2، جامعة ورقلة، غرداية، 2014.



## الملحق رقم 01: الميزانية الختامية لسنة 2007 جانب الأصول:

| Bilan Actif                                     |      |                |                |               |               |
|-------------------------------------------------|------|----------------|----------------|---------------|---------------|
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >          |      |                |                |               |               |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522            |      |                |                |               |               |
| Libellé                                         | Note | Brut           | Amort. / Prov. | Net           | Net (N-1)     |
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |      |                |                |               |               |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill)               |      |                |                |               |               |
| Immobilisations incorporelles                   |      |                |                |               |               |
| Immobilisations corporelles                     | 1    | 116 642 453,85 | 46 821 501,15  | 69 820 952,70 | 70 441 005,94 |
| Terrains                                        |      | 54 000 000,00  |                | 54 000 000,00 | 54 000 000,00 |
| Bâtiments                                       |      | 30 367 938,80  | 25 876 563,59  | 4 491 375,21  | 5 232 515,76  |
| Autres immobilisations corporelles              |      | 32 274 515,05  | 20 944 937,56  | 11 329 577,49 | 11 398 769,47 |
| Immobilisations en concession                   |      |                |                |               |               |
| Immobilisations en cours                        |      |                |                |               |               |
| Immobilisations financières                     |      |                |                |               |               |
| Titres mis en équivalence                       |      |                |                |               |               |
| Autres participations et créances rattachées    |      |                |                |               |               |
| Autres titres immobilisés                       |      |                |                |               |               |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  |      |                |                |               |               |
| Impôts différés actif                           | 2    | 1 354 603,26   |                | 1 354 603,26  | 1 488 425,87  |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  |      | 117 997 057,11 | 46 821 501,15  | 71 175 555,96 | 71 929 431,81 |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |      |                |                |               |               |
| Stocks et encours                               | 3    | 19 600 164,94  | 1 131 078,40   | 18 469 086,54 | 21 381 991,30 |
| Créances et emplois assimilés                   |      |                |                |               |               |
| Clients                                         | 6    | 34 117 460,28  | 12 822 608,22  | 21 294 852,06 | 24 823 641,26 |
| Autres débiteurs                                |      | 2 102 309,82   |                | 2 102 309,82  | 4 926 734,39  |
| Impôts et assimilés                             |      | 26 912,13      |                | 26 912,13     | 1 223,38      |
| Autres créances et emplois assimilés            |      |                |                |               |               |
| Disponibilités et assimilés                     |      |                |                |               |               |
| Placements et autres actifs financiers courants |      |                |                |               |               |
| Trésorerie                                      |      | 10 832 562,17  |                | 10 832 562,17 | 22 271 898,00 |

## الملحق رقم 02: الميزانية الختامية لسنة 2007 جانب الخصوم:

| Bilan Passif                                                                 |      |                       |                       |
|------------------------------------------------------------------------------|------|-----------------------|-----------------------|
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >                                       |      |                       |                       |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522                                         |      |                       |                       |
| Libellé                                                                      | Note | Exercice              | Exercice Précédent    |
| <b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>                                               |      |                       |                       |
| Capital émis                                                                 |      |                       |                       |
| Capital non appelé                                                           |      |                       |                       |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))                               |      |                       |                       |
| Ecart de réévaluation                                                        |      |                       |                       |
| Ecart d'équivalence (1)                                                      |      |                       |                       |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))                             |      | -31 637 158,67        | -8 466 383,99         |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau                                   |      | -2 518 036,68         | -2 518 036,68         |
| Compte de Liaison des Etablissements et Sociétés en Participations           |      | 116 591 567,67        | 95 866 676,10         |
| Part de la société consolidante (1)                                          |      |                       |                       |
| Part des minoritaires (1)                                                    |      |                       |                       |
| <b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>                                              |      | <b>82 436 392,32</b>  | <b>84 882 255,43</b>  |
| <b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>                                           |      |                       |                       |
| Emprunts et dettes financières                                               |      |                       |                       |
| Impôts (différés et provisionnés)                                            |      |                       |                       |
| Autres dettes non courantes                                                  |      |                       |                       |
| Provisions et produits constatés d'avance                                    |      | 22 031 030,16         | 27 259 092,35         |
| <b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>                                         |      | <b>22 031 030,16</b>  | <b>27 259 092,35</b>  |
| <b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>                                               |      |                       |                       |
| Fournisseurs et comptes rattachés                                            |      | 2 114 699,10          | 1 673 283,85          |
| Impôts                                                                       |      | 4 656 269,25          | 26 680 933,60         |
| Autres dettes                                                                |      | 12 662 887,85         | 4 839 354,91          |
| <b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>                                            |      | <b>19 433 856,20</b>  | <b>33 193 572,36</b>  |
| <b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>                                                  |      | <b>123 901 278,68</b> | <b>145 334 920,14</b> |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés |      |                       |                       |

## الملحق رقم 03 : جدول حسابات النتائج لسنة 2007:

| Comptes de Résultat                                                          |      |                       |                        |
|------------------------------------------------------------------------------|------|-----------------------|------------------------|
| (par Nature)                                                                 |      |                       |                        |
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >                                       |      |                       |                        |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522                                         |      |                       |                        |
| Libellé                                                                      | Note | Exercice              | Exercice Précédent     |
| Chiffre d'affaires                                                           |      | -41 906 489,16        | -91 853 893,33         |
| Variation stocks produits finis et en cours                                  |      | 2 183 613,70          | -11 059 027,83         |
| Production immobilisée                                                       |      |                       | -711 204,60            |
| Subventions d'exploitation                                                   |      |                       |                        |
| <b>I. PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                                           |      | <b>-39 722 845,46</b> | <b>-103 623 925,76</b> |
| Achats consommés                                                             |      | 17 540 538,31         | 48 876 438,83          |
| Services extérieurs et autres consommations                                  |      | 3 266 717,94          | 4 303 423,28           |
| <b>II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>                                        |      | <b>20 799 256,25</b>  | <b>48 879 862,11</b>   |
| <b>III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)</b>                           |      | <b>-18 923 588,80</b> | <b>-63 744 983,88</b>  |
| Charges de personnel                                                         |      | 43 400 790,07         | 39 513 987,80          |
| Impôts, taxes et versements assimilés                                        |      | 1 156 783,00          | 1 479 640,00           |
| <b>IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>                                      |      | <b>26 632 984,47</b>  | <b>-42 796 436,16</b>  |
| Autres produits opérationnels                                                |      | -953 139,80           | -1 488 873,04          |
| Autres charges opérationnelles                                               |      | 43 474,46             | 168 983,57             |
| Dotations aux amortissements et aux provisions                               |      | 8 492 847,08          | 25 406 767,77          |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions                                   |      | -3 630 402,94         | -6 894 379,21          |
| <b>V. RESULTAT OPERATIONNEL</b>                                              |      | <b>29 635 763,27</b>  | <b>2 694 963,94</b>    |
| Produits financiers                                                          |      |                       |                        |
| Charges financières                                                          |      |                       |                        |
| <b>VI. RESULTAT FINANCIER</b>                                                |      |                       |                        |
| <b>VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>                         |      | <b>29 635 763,27</b>  | <b>2 694 963,94</b>    |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires                                    |      |                       |                        |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires                        |      |                       |                        |
| <b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>                           |      | <b>-44 256 368,19</b> | <b>-113 806 977,21</b> |
| <b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>                            |      | <b>73 892 151,46</b>  | <b>116 501 940,95</b>  |
| <b>VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>                           |      | <b>29 635 763,27</b>  | <b>2 694 963,94</b>    |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)                             |      |                       |                        |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)                              |      |                       |                        |
| <b>FRAIS DE SIEGE</b>                                                        |      | <b>3 001 385,40</b>   | <b>5 771 426,06</b>    |
| <b>IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                                           |      | <b>3 001 385,40</b>   | <b>5 771 426,06</b>    |
| <b>X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                                         |      | <b>31 637 148,67</b>  | <b>8 466 389,99</b>    |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)           |      |                       |                        |
| <b>XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>                          |      |                       |                        |
| Dont part des minoritaires (1)                                               |      |                       |                        |
| Part du groupe (1)                                                           |      |                       |                        |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés |      |                       |                        |



## الملحق رقم 04: الميزانية المحاسبية لسنة 2008 جانب الأصول:

| Bilan Actif                                     |      |                       |                      |                      |                       |
|-------------------------------------------------|------|-----------------------|----------------------|----------------------|-----------------------|
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >          |      |                       |                      |                      |                       |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522            |      |                       |                      |                      |                       |
| Libellé                                         | Note | Brut                  | Amort. / Prov.       | Net                  | Net (N-1)             |
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |      |                       |                      |                      |                       |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill)               |      |                       |                      |                      |                       |
| Immobilisations incorporelles                   |      |                       |                      |                      |                       |
| Immobilisations corporelles                     |      | 116 716 453,85        | 49 569 240,79        | 67 147 213,06        | 69 820 952,70         |
| Terrains                                        |      | 54 000 000,00         |                      | 54 000 000,00        | 54 000 000,00         |
| Bâtiments                                       |      | 30 367 938,80         | 26 453 840,82        | 3 914 097,98         | 4 491 375,21          |
| Autres immobilisations corporelles              |      | 32 348 515,05         | 23 115 399,97        | 9 233 115,08         | 11 329 577,49         |
| Immobilisations en concession                   |      |                       |                      |                      |                       |
| Immobilisations en cours                        |      |                       |                      |                      |                       |
| Immobilisations financières                     |      |                       |                      |                      |                       |
| Titres mis en équivalence                       |      |                       |                      |                      |                       |
| Autres participations et créances rattachées    |      |                       |                      |                      |                       |
| Autres titres immobilisés                       |      |                       |                      |                      |                       |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  |      |                       |                      |                      |                       |
| Impôts différés actif                           |      | 1 920 324,54          |                      | 1 920 324,54         | 1 354 603,26          |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  |      | <b>118 636 778,39</b> | <b>49 569 240,79</b> | <b>69 067 537,60</b> | <b>71 175 555,96</b>  |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |      |                       |                      |                      |                       |
| Stocks et encours                               |      | 15 338 189,46         | 1 229 001,07         | 14 109 188,39        | 18 469 086,54         |
| Créances et emplois assimilés                   |      |                       |                      |                      |                       |
| Clients                                         |      | 12 997 098,28         | 11 118 334,72        | 1 878 763,56         | 21 294 852,06         |
| Autres débiteurs                                |      | 1 239 005,91          |                      | 1 239 005,91         | 2 102 309,82          |
| Impôts et assimilés                             |      | 1 190,00              |                      | 1 190,00             | 26 912,13             |
| Autres créances et emplois assimilés            |      |                       |                      |                      |                       |
| Disponibilités et assimilés                     |      |                       |                      |                      |                       |
| Placements et autres actifs financiers courants |      |                       |                      |                      |                       |
| Trésorerie                                      |      | 2 694 799,48          |                      | 2 694 799,48         | 10 832 562,17         |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      |      | <b>32 270 283,13</b>  | <b>12 347 335,79</b> | <b>19 922 947,34</b> | <b>52 725 722,72</b>  |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      |      | <b>150 907 061,52</b> | <b>61 916 576,58</b> | <b>88 990 484,94</b> | <b>123 901 278,68</b> |

## الملحق رقم 05: الميزانية الختامية لسنة 2008 جانب الخصوم:

| Bilan Passif                                                                 |      |                      |                       |
|------------------------------------------------------------------------------|------|----------------------|-----------------------|
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >                                       |      |                      |                       |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522                                         |      |                      |                       |
| Libellé                                                                      | Note | Exercice             | Exercice Précédent    |
| <b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>                                               |      |                      |                       |
| Capital émis                                                                 |      |                      |                       |
| Capital non appelé                                                           |      |                      |                       |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))                               |      |                      |                       |
| Ecart de réévaluation                                                        |      |                      |                       |
| Ecart d'équivalence (1)                                                      |      |                      |                       |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))                             |      | -31 988 857,36       | -31 637 158,67        |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau                                   |      | -2 518 036,68        | -2 518 036,68         |
| Compte de Liaison des Etablissements et Sociétés en Participations           |      | 90 780 417,32        | 116 591 687,67        |
| Part de la société consolidante (1)                                          |      |                      |                       |
| Part des minoritaires (1)                                                    |      |                      |                       |
| <b>TOTAL CAPITAUX PROPRES I</b>                                              |      | <b>56 273 523,28</b> | <b>82 436 392,32</b>  |
| <b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>                                           |      |                      |                       |
| Emprunts et dettes financières                                               |      |                      |                       |
| Impôts (différés et provisionnés)                                            |      |                      |                       |
| Autres dettes non courantes                                                  |      |                      |                       |
| Provisions et produits constatés d'avance                                    |      | 25 008 510,60        | 22 031 030,16         |
| <b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>                                         |      | <b>25 008 510,60</b> | <b>22 031 030,16</b>  |
| <b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>                                               |      |                      |                       |
| Fournisseurs et comptes rattachés                                            |      | 1 030 271,12         | 2 114 699,10          |
| Impôts                                                                       |      | 2 944 596,90         | 4 656 269,25          |
| Autres dettes                                                                |      | 3 733 583,04         | 12 662 887,85         |
| <b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>                                            |      | <b>7 708 451,06</b>  | <b>19 433 856,20</b>  |
| <b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>                                                  |      | <b>88 990 484,94</b> | <b>123 901 278,68</b> |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés |      |                      |                       |

## الملحق رقم 06 : جدول حسابات النتائج سنة 2008:

| Comptes de Résultat                                                          |      |                |                    |
|------------------------------------------------------------------------------|------|----------------|--------------------|
| (par Nature)                                                                 |      |                |                    |
| Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >                                       |      |                |                    |
| Identifiant Fiscal : 099830010568522                                         |      |                |                    |
| Libellé                                                                      | Note | Exercice       | Exercice Précédent |
| Chiffre d'affaires                                                           |      | -18 283 287,18 | -41 906 458,18     |
| Variation stocks produits finis et en cours                                  |      | 3 432 238,82   | 2 183 813,79       |
| Production immobilisée                                                       |      |                |                    |
| Subventions d'exploitation                                                   |      |                |                    |
| I. PRODUCTION DE L'EXERCICE                                                  |      | -14 851 158,33 | -39 722 644,48     |
| Achats consommés                                                             |      | 7 562 990,37   | 17 540 538,91      |
| Services extérieurs et autres consommations                                  |      | 1 688 176,18   | 3 288 717,94       |
| II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE                                               |      | 9 272 186,53   | 20 789 256,85      |
| III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)                                  |      | -6 578 982,10  | -18 923 888,00     |
| Charges de personnel                                                         |      | 34 386 248,39  | 43 406 790,07      |
| Impôts, taxes et versements assimilés                                        |      | 981 934,81     | 1 188 783,00       |
| IV. EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION                                             |      | 29 789 188,70  | 28 622 984,47      |
| Autres produits opérationnels                                                |      | -1 482 730,88  | -903 138,80        |
| Autres charges opérationnelles                                               |      | 112 434,48     | 43 474,48          |
| Dotations aux amortissements et aux provisions                               |      | 8 883 584,15   | 8 482 947,08       |
| Rapport sur pertes de valeur et provisions                                   |      | -1 737 908,82  | -3 630 452,94      |
| V. RESULTAT OPERATIONNEL                                                     |      | 32 854 878,64  | 29 638 763,27      |
| Produits financiers                                                          |      |                |                    |
| Charges financières                                                          |      |                |                    |
| VI. RESULTAT FINANCIER                                                       |      |                |                    |
| VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)                                |      | 32 854 878,64  | 29 638 763,27      |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires                                    |      |                |                    |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires                        |      | -565 721,28    |                    |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES                                  |      | -18 071 798,33 | -44 256 388,19     |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES                                   |      | 50 060 655,89  | 73 882 151,46      |
| VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES                                  |      | 31 888 887,36  | 29 638 763,27      |
| Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)                             |      |                |                    |
| Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)                              |      |                |                    |
| FRAIS DE SIEGE                                                               |      |                | 2 001 385,40       |
| IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE                                                  |      |                | 2 001 385,40       |
| X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE                                                |      | 31 888 887,36  | 31 637 158,67      |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)           |      |                |                    |
| XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)                                 |      |                |                    |
| Dont part des minoritaires (1)                                               |      |                |                    |
| Part du groupe (1)                                                           |      |                |                    |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés |      |                |                    |

## الملحق رقم 07 : الميزانية الختامية لسنة 2009:

ALGERIE TELECOMMUNICATIONS MOB  
HYDRA ALGER  
N° D'IDENTIFICATION:000316289022542

EDITION DU: 07/04/2013 15: 2  
EXERCICE: 01/01/09 AU 31/12/09  
PERIODE DU: 01/01/09 AU 31/12/09

| BILAN (ACTIF)                                   |                           |                          |                          | BILAN (PASSIF)                                |                          |
|-------------------------------------------------|---------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------------------------|--------------------------|
| LIBELLE                                         | BRUT                      | AMO/PROV                 | NET                      | LIBELLE                                       | 2009                     |
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |                           |                          |                          | <b>CAPITAUX PROPRES</b>                       |                          |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif |                           |                          |                          | Capital émis                                  | 25 000 000 000,00        |
| Immobilisations incorporelles                   | 1 054 601 899,72          | 962 689 359,69           | 91 912 540,03            | Capital non appelé                            |                          |
| Immobilisations corporelles                     |                           |                          |                          | Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | 1 756 192 186,31         |
| Terrains                                        | 353 762 000,00            |                          | 353 762 000,00           | Ecart de réévaluation                         |                          |
| Bâtiments                                       | 1 389 131 918,05          | 248 670 696,48           | 1 140 461 221,57         | Ecart d'équivalence (1)                       |                          |
| Autres immobilisations corporelles              | 88 491 582 904,90         | 52 472 997 201,96        | 36 018 585 702,94        | Résultat net - Résultat net du groupe (1)     | 4 172 262 666,58         |
| Immobilisations en concession                   |                           |                          |                          | Autres capitaux propres - Report à nouveau    | -2 171 762 197,89        |
| Immobilisations encours                         | 4 678 429 747,26          |                          | 4 678 429 747,26         | <b>Part de la société consolidante (1)</b>    |                          |
| Immobilisations financières                     |                           |                          |                          | <b>Part des minoritaires (1)</b>              |                          |
| Titres mis en équivalence                       |                           |                          |                          | <b>TOTAL I</b>                                | <b>28 756 692 655,00</b> |
| Autres participations et créances rattachées    |                           |                          |                          | <b>PASSIFS NON-COURANTS</b>                   |                          |
| Autres titres immobilisés                       |                           |                          |                          | Emprunts et dettes financières                | 1 405 481 891,60         |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  | 13 179 638 095,31         |                          | 13 179 638 095,31        | Impôts (différés et provisionnés)             | 429 737,56               |
| Impôts différés actif                           | 18 145 882,99             |                          | 18 145 882,99            | Autres dettes non courantes                   |                          |
| Comptes de liaison                              |                           |                          |                          | Provisions et produits constatés d'avance     | 1 209 662 854,66         |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  | <b>109 165 292 448,23</b> | <b>53 684 357 258,13</b> | <b>55 480 935 190,10</b> | <b>TOTAL II</b>                               | <b>2 615 574 483,82</b>  |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |                           |                          |                          | <b>PASSIFS COURANTS:</b>                      |                          |
| Stocks et encours                               | 200 677 147,12            |                          | 200 677 147,12           | Fournisseurs et comptes rattachés             | 15 978 707 332,67        |
| Créances et emplois assimilés                   |                           |                          |                          | Impôts                                        | 5 834 669 219,68         |
| Clients                                         | 28 024 700 720,85         | 17 011 223 381,51        | 11 013 477 339,34        | Autres dettes                                 | 27 822 492 879,06        |
| Autres débiteurs                                | 7 237 657 784,06          | 7 377 712,13             | 7 230 280 071,93         | Trésorerie passif                             |                          |
| Impôts et assimilés                             | 523 361 439,89            |                          | 523 361 439,89           | <b>TOTAL III</b>                              | <b>49 635 869 431,41</b> |
| Autres créances et emplois assimilés            |                           |                          |                          | <b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>        | <b>81 008 136 570,23</b> |
| Disponibilités et assimilés                     |                           |                          |                          |                                               |                          |
| Placements et autres actifs financiers courants |                           |                          |                          |                                               |                          |
| Trésorerie                                      | 6 579 273 168,95          | 19 867 787,10            | 6 559 405 381,85         |                                               |                          |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      | <b>42 565 670 260,87</b>  | <b>17 038 468 880,74</b> | <b>25 527 201 380,13</b> |                                               |                          |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      | <b>151 730 962 709,10</b> | <b>70 722 826 138,87</b> | <b>81 008 136 570,23</b> |                                               |                          |



## الملحق رقم 08 : جدول حسابات النتائج سنة 2009:

| COMPTE DE RESULTAT/NATURE                                     |                           |
|---------------------------------------------------------------|---------------------------|
| LIBELLE                                                       | 2009                      |
| Ventes et produits annexes                                    | 47 749 141 739,45         |
| Variation stocks produits finis et en cours                   |                           |
| Production immobilisée                                        |                           |
| Subventions d'exploitation                                    |                           |
| <b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                             | <b>47 749 141 739,45</b>  |
| Achats consommés                                              | -1 042 441 963,00         |
| Services extérieurs et autres consommations                   | -23 981 140 937,98        |
| <b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>                          | <b>-25 023 582 900,98</b> |
| <b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>               | <b>22 725 558 838,47</b>  |
| Charges de personnel                                          | -3 338 299 533,78         |
| Impôts, taxes et versements assimilés                         | -485 271 683,03           |
| <b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>                        | <b>18 901 987 621,66</b>  |
| Autres produits opérationnels                                 | 1 138 730 654,18          |
| Autres charges opérationnelles                                | -164 230 059,21           |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | -16 070 004 966,27        |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions                    | 1 451 313 840,44          |
| <b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>                               | <b>5 257 797 090,80</b>   |
| Produits financiers                                           | 283 012 196,94            |
| Charges financières                                           | -1 277 924 699,93         |
| <b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>                                  | <b>-994 912 502,99</b>    |
| <b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>            | <b>4 262 884 587,81</b>   |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires                     | -90 621 921,23            |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires       |                           |
| <b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>            | <b>50 622 198 431,01</b>  |
| <b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>             | <b>-46 449 935 764,43</b> |
| <b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>             | <b>4 172 262 666,58</b>   |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)              |                           |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)               |                           |
| <b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                             |                           |
| <b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                           | <b>4 172 262 666,58</b>   |



## الملحق رقم 09 : الميزانية الختامية لسنة 2010:

السفر رقم 1

## Consolidé SCF 2010

Sidi Yahia - Hydra Tel (021) 60.17.20 / 54.87.27

N° D'IDENTIFICATION:000316289022542

EDITION DU: 07/04/2013 15:18

EXERCICE: 01/01/10 AU 31/12/10

PERIODE DU: 01/01/10 AU 31/12/10

| BILAN (ACTIF)                                   |                           |                          | BILAN (PASSIF)           |                                               |                          |
|-------------------------------------------------|---------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------------------------|--------------------------|
| LIBELLE                                         | BRUT                      | AMO/PROV                 | NET                      | LIBELLE                                       | 2010                     |
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |                           |                          |                          | <b>CAPITAUX PROPRES</b>                       |                          |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif |                           |                          |                          | Capital émis                                  | 25 000 000 000,00        |
| Immobilisations incorporelles                   | 1 241 604 978,82          | 1 021 211 622,31         | 220 393 356,51           | Capital non appelé                            |                          |
| Immobilisations corporelles                     |                           |                          |                          | Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | 4 948 702 042,15         |
| Terains                                         | 353 762 000,00            |                          | 353 762 000,00           | Ecart de réévaluation                         |                          |
| Bâtiments                                       | 1 453 212 438,46          | 312 999 417,18           | 1 140 213 021,28         | Ecart d'équivalence (1)                       |                          |
| Autres immobilisations corporelles              | 90 599 389 721,57         | 65 597 953 039,31        | 25 001 436 682,26        | Résultat net - Résultat net du groupe (1)     | 2 804 296 529,61         |
| Immobilisations en concession                   |                           |                          |                          | Autres capitaux propres - Report à nouveau    | -1 318 726 139,29        |
| Immobilisations encours                         | 7 385 740 726,81          |                          | 7 385 740 726,81         | Part de la société consolidante (1)           |                          |
| Immobilisations financières                     |                           |                          |                          | Part des minoritaires (1)                     |                          |
| Titres mis en équivalence                       |                           |                          |                          | <b>TOTAL I</b>                                | <b>31 434 272 432,47</b> |
| Autres participations et créances rattachées    |                           |                          |                          | <b>PASSIFS NON-COURANTS</b>                   |                          |
| Autres titres immobilisés                       |                           |                          |                          | Emprunts et dettes financières                | 1 401 813 892,49         |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  | 162 265 419,31            |                          | 162 265 419,31           | Impôts (différés et provisionnés)             | 9 568 750,00             |
| Impôts différés actif                           | 33 462 830,45             |                          | 33 462 830,45            | Autres dettes non courantes                   |                          |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  | <b>101 229 438 115,42</b> | <b>66 932 164 078,80</b> | <b>34 297 274 036,62</b> | Provisions et produits constatés d'avance     | 1 685 892 017,30         |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |                           |                          |                          | <b>TOTAL II</b>                               | <b>3 097 274 659,79</b>  |
| Stocks et encours                               | 388 769 432,72            |                          | 388 769 432,72           | <b>PASSIFS COURANTS:</b>                      |                          |
| Créances et emplois assimilés                   |                           |                          |                          | Fournisseurs et comptes rattachés             | 23 133 615 849,37        |
| Clients                                         | 31 639 450 954,28         | 18 414 023 287,06        | 13 225 427 667,22        | Impôts                                        | 6 222 143 866,94         |
| Autres débiteurs                                | 7 751 697 543,70          | 7 377 712,13             | 7 744 319 831,57         | Autres dettes                                 | 28 254 922 071,54        |
| Impôts et assimilés                             | 1 782 614 342,50          |                          | 1 782 614 342,50         | Trésorerie passif                             |                          |
| Autres créances et emplois assimilés            |                           |                          |                          | <b>TOTAL III</b>                              | <b>57 610 681 787,85</b> |
| Disponibilités et assimilés                     |                           |                          |                          | <b>TOTAL GENERAL PASSIF (II+III)</b>          | <b>92 142 228 880,11</b> |
| Placements et autres actifs financiers courants | 25 000 000 000,00         |                          | 25 000 000 000,00        |                                               |                          |
| Trésorerie                                      | 9 703 823 569,48          |                          | 9 703 823 569,48         |                                               |                          |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      | <b>76 266 355 842,68</b>  | <b>18 421 400 999,19</b> | <b>57 844 954 843,49</b> |                                               |                          |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      | <b>177 495 793 958,10</b> | <b>85 353 565 077,99</b> | <b>92 142 228 880,11</b> |                                               |                          |

## الملحق رقم 10 : جدول حسابات النتائج لسنة 2010:

| COMPTE DE RESULTAT/NATURE                               |                           |
|---------------------------------------------------------|---------------------------|
| LIBELLE                                                 | 2010                      |
| Ventes et produits annexes                              | 47 992 115 795,66         |
| Variation stocks produits finis et en cours             |                           |
| Production immobilisée                                  |                           |
| Subventions d'exploitation                              |                           |
| <b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                       | <b>47 992 115 795,66</b>  |
| Achats consommés                                        | -730 826 555,99           |
| Services extérieurs et autres consommations             | -24 671 948 145,57        |
| <b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>                    | <b>-25 402 774 701,56</b> |
| <b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>         | <b>22 589 341 094,10</b>  |
| Charges de personnel                                    | -4 434 743 028,25         |
| Impôts, taxes et versements assimilés                   | -1 638 013 214,41         |
| <b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>                  | <b>16 516 584 851,44</b>  |
| Autres produits opérationnels                           | 1 114 054 595,19          |
| Autres charges opérationnelles                          | -73 973 056,39            |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de v | -15 202 673 642,01        |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions              | 533 507 959,68            |
| <b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>                         | <b>2 887 500 707,91</b>   |
| Produits financiers                                     | 958 869 223,60            |
| Charges financières                                     | -1 000 790 606,92         |
| <b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>                            | <b>-41 921 383,32</b>     |
| <b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+V</b>        | <b>2 845 579 324,59</b>   |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires               | -47 460 730,00            |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | 6 177 935,02              |
| <b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIR</b>        | <b>50 598 547 574,13</b>  |
| <b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIR</b>         | <b>-47 794 251 044,52</b> |
| <b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIR</b>         | <b>2 804 296 529,61</b>   |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)        |                           |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)         |                           |
| <b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                       |                           |
| <b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                     | <b>2 804 296 529,61</b>   |

## الملحق رقم 11: الميزانية الختامية لسنة 2011 جانب الأصول و الخصوم:

ATM MOBILIS 19.04.2012

Quartier des affaires B. ezzouar Alger  
N° D'IDENTIFICATION: 000316289022542

EDITION DU: 07/04/2013 15:30

EXERCICE: 01/01/11 AU 31/12/11

PERIODE DU: 01/01/11 AU 31/12/11

## BILAN (ACTIF)

## BILAN (PASSIF)

| LIBELLE                                         | BRUT                      | AMO/PROV                 | NET                      | LIBELLE                                       | 2011                     |
|-------------------------------------------------|---------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------------------------|--------------------------|
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |                           |                          |                          | <b>CAPITAUX PROPRES</b>                       |                          |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif |                           |                          |                          | Capital émis                                  | 25 000 000 000,00        |
| Immobilisations incorporelles                   | 1 570 290 892,21          | 1 096 572 711,00         | 473 718 181,21           | Capital non appelé                            |                          |
| Immobilisations corporelles                     |                           |                          |                          | Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | 6 434 272 432,47         |
| Terrains                                        | 353 762 000,00            |                          | 353 762 000,00           | Ecart de réévaluation                         |                          |
| Bâtiments                                       | 5 302 782 642,94          | 433 206 316,27           | 4 869 576 326,67         | Ecart d'équivalence (1)                       |                          |
| Autres immobilisations corporelles              | 94 920 436 717,83         | 74 278 372 097,33        | 20 642 064 620,50        | Résultat net - Résultat net du groupe (1)     | 5 997 563 928,16         |
| Immobilisations en concession                   |                           |                          |                          | Autres capitaux propres - Report à nouveau    | -1 711 360 646,92        |
| Immobilisations encours                         | 4 820 953 073,68          |                          | 4 820 953 073,68         | Part de la société consolidante (1)           |                          |
| Immobilisations financières                     |                           |                          |                          | Part des minoritaires (1)                     |                          |
| Titres mis en équivalence                       |                           |                          |                          | <b>TOTAL I</b>                                | <b>35 720 475 713,71</b> |
| Autres participations et créances rattachées    |                           |                          |                          | <b>PASSIFS NON-COURANTS</b>                   |                          |
| Autres titres immobilisés                       |                           |                          |                          | Emprunts et dettes financières                | 1 481 506 692,49         |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  | 104 208 792,61            |                          | 104 208 792,61           | Impôts (différés et provisionnés)             | 4 296 875,00             |
| Impôts différés actif                           | 195 568 039,21            |                          | 195 568 039,21           | Autres dettes non courantes                   |                          |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  | <b>107 268 002 158,48</b> | <b>75 808 151 124,60</b> | <b>31 459 851 033,88</b> | Provisions et produits constatés d'avance     | 2 165 326 954,80         |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |                           |                          |                          | <b>TOTAL II</b>                               | <b>3 651 130 522,29</b>  |
| Stocks et encours                               | 280 328 431,62            |                          | 280 328 431,62           | <b>PASSIFS COURANTS:</b>                      |                          |
| Créances et emplois assimilés                   |                           |                          |                          | Fournisseurs et comptes rattachés             | 20 594 678 150,47        |
| Clients                                         | 27 987 713 603,02         | 21 057 671 823,13        | 6 930 041 779,89         | Impôts                                        | 8 686 750 500,13         |
| Autres débiteurs                                | 7 152 712 531,16          | 2 408 656,39             | 7 150 303 874,77         | Autres dettes                                 | 6 972 060 207,88         |
| Impôts et assimilés                             | 2 866 719 436,11          |                          | 2 866 719 436,11         | Trésorerie passif                             | 13 074 445,23            |
| Autres créances et emplois assimilés            |                           |                          |                          | <b>TOTAL III</b>                              | <b>36 266 563 303,71</b> |
| Disponibilités et assimilés                     |                           |                          |                          | <b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>        | <b>75 638 169 539,71</b> |
| Placements et autres actifs financiers courants | 14 000 000 000,00         |                          | 14 000 000 000,00        |                                               |                          |
| Trésorerie                                      | 12 950 924 983,44         |                          | 12 950 924 983,44        |                                               |                          |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      | <b>65 238 398 985,35</b>  | <b>21 060 080 479,52</b> | <b>44 178 318 505,83</b> |                                               |                          |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      | <b>172 506 401 143,83</b> | <b>96 868 231 604,12</b> | <b>75 638 169 539,71</b> |                                               |                          |

## الملحق رقم 12 : جانب حسابات النتائج لسنة 2011:

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

| LIBELLE                                                       | 2011                      | 2010                      |
|---------------------------------------------------------------|---------------------------|---------------------------|
| Ventes et produits annexes                                    | 51 300 948 684,76         | 47 992 115 795,66         |
| Variation stocks produits finis et en cours                   |                           |                           |
| Production immobilisée                                        |                           |                           |
| Subventions d'exploitation                                    | 5 843 487,34              |                           |
| <b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                             | <b>51 306 792 172,10</b>  | <b>47 992 115 795,66</b>  |
| Achats consommés                                              | -736 935 277,38           | -730 826 555,99           |
| Services extérieurs et autres consommations                   | -24 711 160 302,42        | -24 671 948 145,57        |
| <b>II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE</b>                          | <b>-25 448 095 579,80</b> | <b>-25 402 774 701,56</b> |
| <b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>               | <b>25 858 696 592,30</b>  | <b>22 589 341 094,10</b>  |
| Charges de personnel                                          | -4 480 253 527,96         | -4 434 743 028,25         |
| Impôts, taxes et versements assimilés                         | -2 553 931 009,93         | -1 638 013 214,41         |
| <b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>                        | <b>18 824 512 054,41</b>  | <b>16 516 584 851,44</b>  |
| Autres produits opérationnels                                 | 2 380 039 193,47          | 1 114 054 595,19          |
| Autres charges opérationnelles                                | -69 261 718,38            | -73 973 056,39            |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | -12 261 062 876,44        | -15 202 673 642,01        |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions                    | 381 760 268,92            | 533 507 959,68            |
| <b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>                               | <b>9 255 986 921,98</b>   | <b>2 887 500 707,91</b>   |
| Produits financiers                                           | 243 280 076,16            | 958 869 223,60            |
| Charges financières                                           | -1 757 053 182,74         | -1 000 790 606,92         |
| <b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>                                  | <b>-1 513 773 106,58</b>  | <b>-41 921 383,32</b>     |
| <b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>            | <b>7 742 213 815,40</b>   | <b>2 845 579 324,59</b>   |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires                     | -1 912 026 971,00         | -47 460 730,00            |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires       | 167 377 083,76            | 6 177 935,02              |
| <b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>            | <b>54 311 871 710,65</b>  | <b>50 598 547 574,13</b>  |
| <b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>             | <b>-48 314 307 782,49</b> | <b>-47 794 251 044,52</b> |
| <b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>             | <b>5 997 563 928,16</b>   | <b>2 804 296 529,61</b>   |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)              |                           |                           |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)               |                           |                           |
| <b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                             |                           |                           |
| <b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                           | <b>5 997 563 928,16</b>   | <b>2 804 296 529,61</b>   |

## الملحق 13 : الميزانية الختامية لسنة 2012:

| BILAN (ACTIF)                                   |                           |                           | BILAN (PASSIF)            |                                               |
|-------------------------------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|-----------------------------------------------|
| LIBELLE                                         | BRUT                      | AMO/PROV                  | NET                       | 2012                                          |
| <b>ACTIFS NON COURANTS</b>                      |                           |                           |                           |                                               |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif |                           |                           |                           |                                               |
| Immobilisations incorporelles                   | 1 738 605 172,95          | 1 234 539 415,34          | 504 065 757,61            | <b>CAPITAUX PROPRES</b>                       |
| Immobilisations corporelles                     |                           |                           |                           | Capital émis                                  |
| Terrains                                        | 353 762 000,00            |                           | 353 762 000,00            | Capital non appelé                            |
| Bâtiments                                       | 5 392 404 577,17          | 656 043 611,60            | 4 736 360 965,57          | Primes et réserves - Réserves consolidées (1) |
| Autres immobilisations corporelles              | 102 924 300 562,94        | 80 436 266 720,27         | 22 488 033 842,67         | Ecart de réévaluation                         |
| Immobilisations en concession                   |                           |                           |                           | Ecart d'équivalence (1)                       |
| Immobilisations encours                         | 15 694 512 488,20         |                           | 15 694 512 488,20         | Résultat net - Résultat net du groupe (1)     |
| Immobilisations financières                     |                           |                           |                           | Autres capitaux propres - Report à nouveau    |
| Titres mis en équivalence                       |                           |                           |                           | <b>Part de la société consolidante (1)</b>    |
| Autres participations et créances rattachées    |                           |                           |                           | <b>Part des minoritaires (1)</b>              |
| Autres titres immobilisés                       |                           |                           |                           | <b>TOTAL I</b>                                |
| Prêts et autres actifs financiers non courants  | 198 549 037,10            |                           | 198 549 037,10            | <b>PASSIFS NON-COURANTS</b>                   |
| Impôts différés actif                           | 353 582 567,34            |                           | 353 582 567,34            | Emprunts et dettes financières                |
| Comptes de liaison                              |                           |                           |                           | Impôts (différés et provisionnés)             |
| <b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>                  | <b>126 655 716 405,70</b> | <b>82 326 849 747,21</b>  | <b>44 328 866 658,49</b>  | Autres dettes non courantes                   |
| <b>ACTIF COURANT</b>                            |                           |                           |                           | Provisions et produits constatés d'avance     |
| Stocks et encours                               | 731 981 273,30            |                           | 731 981 273,30            | <b>TOTAL II</b>                               |
| Créances et emplois assimilés                   |                           |                           |                           | <b>PASSIFS COURANTS:</b>                      |
| Clients                                         | 30 763 671 627,76         | 21 491 940 703,52         | 9 271 730 924,24          | Fournisseurs et comptes rattachés             |
| Autres débiteurs                                | 7 637 428 420,62          |                           | 7 637 428 420,62          | Impôts                                        |
| Impôts et assimilés                             | 3 543 922 181,01          |                           | 3 543 922 181,01          | Autres dettes                                 |
| Autres créances et emplois assimilés            |                           |                           |                           | Trésorerie passif                             |
| Disponibilités et assimilés                     |                           |                           |                           | <b>TOTAL III</b>                              |
| Placements et autres actifs financiers courants | 17 500 000 000,00         |                           | 17 500 000 000,00         | <b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>        |
| Trésorerie                                      | 20 491 496 145,83         |                           | 20 491 496 145,83         |                                               |
| <b>TOTAL ACTIF COURANT</b>                      | <b>80 668 499 648,52</b>  | <b>21 491 940 703,52</b>  | <b>59 176 558 945,00</b>  |                                               |
| <b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>                      | <b>207 324 216 054,22</b> | <b>103 818 790 450,73</b> | <b>103 505 425 603,49</b> |                                               |

## الملحق 14 : جدول حسابات النتائج لسنة 2012:

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

| LIBELLE                                           | NOTE 2012                 |
|---------------------------------------------------|---------------------------|
| Ventes et produits annexes                        | 57 161 798 791,12         |
| Variation stocks produits finis et en cours       |                           |
| Production immobilisée                            |                           |
| Subventions d'exploitation                        | 6 860 734,09              |
| <b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>                 | <b>57 168 659 525,21</b>  |
| Achats consommés                                  | -998 504 133,34           |
| Services extérieurs et autres consommations       | -26 583 914 103,09        |
| <b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>              | <b>-27 582 418 236,43</b> |
| <b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION</b>          | <b>29 586 241 288,78</b>  |
| Charges de personnel                              | -5 440 697 983,43         |
| Impôts, taxes et versements assimilés             | -3 400 839 539,03         |
| <b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>            | <b>20 744 703 766,32</b>  |
| Autres produits opérationnels                     | 279 182 411,85            |
| Autres charges opérationnelles                    | -83 257 700,64            |
| Dotations aux amortissements, provisions et p     | -7 555 492 717,63         |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions        | 386 696 570,84            |
| <b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>                   | <b>13 771 832 330,74</b>  |
| Produits financiers                               | 1 150 695 691,35          |
| Charges financières                               | -695 758 452,59           |
| <b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>                      | <b>454 937 238,76</b>     |
| <b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO</b>          | <b>14 226 769 569,50</b>  |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires         | -3 725 127 496,00         |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordi | 150 983 278,13            |
| <b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES</b>           | <b>58 985 234 199,25</b>  |
| <b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES</b>            | <b>-48 332 608 847,62</b> |
| <b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORI</b>        | <b>10 652 625 351,63</b>  |
| Eléments extraordinaires (produits) (à précise    |                           |
| Eléments extraordinaires (charges) (à précise     |                           |
| <b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>                 |                           |
| <b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>               | <b>10 652 625 351,63</b>  |